

الفصل الثالث

تطور علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول إلى الاشتراكية

سنحاول في هذا الفصل تتبع الخطوط العامة لتطور الاقتصاد السياسي في الفترة التي تنطوي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتي يومنا هذا . ونكفي بـم لنا ذلك سنرى :

.. أولا : الاقتصاد السياسي بعد التقليديين ، في الفترة التي تنطوي النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات من القرن العشرين السابقة على الحرب العالمية الأولى .

.. ثانيا : الاقتصاد السياسي وتعميق الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي . خاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين .

.. وثالث : الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا .

١ - الاقتصاد السياسي بعد التقليديين

أدى تطور القوى الاجتماعية التي تمثل نقض المجتمع الرأسمالي ونفيه ، أى الطبقة العاملة ، في وجودها الى جانب الطبقة الرأسمالية المسيطرة ، الى تخطيط وحدة البناء النظرى الكلاسيكى ، وأثار في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تيارين أساسيين من الفكر الاقتصادى :

.. التيار الأول ، وان كان يبدأ من البناء النظرى للتقليديين يعطينا بناء نظريا يختلف كيفيا عن بنائهم . هذا التيار يمثل في ذات الوقت استمرارا وتعديا للفكر التقليدى ، الأمر الذى بطور علم الاقتصاد السياسي بعد مولده . ذلك هو تيار الاقتصاد السياسي الناتج عن تحليل كارل ماركس .

.. أما التيار الثاني : فيمثل عودة الى التداول كمركز للاهتمام تاركا العملية الاقتصادية (بهيكلها وطريقة أدائها) ومنشغلا أساسا بسلوك الوحدات الاقتصادية ابتداء من الحاجات . وهو وان كان يبدأ من بعض الأفكار التي توجد على هامش البناء النظرى للتقليديين ما يلبث أن ينسلخ عنه مبتعدا بذلك عن العلم . ذلك هو تيار فكر المدرسة الحديثة المسماة بالمدرسة النيوكلاسيكية^(١) (أو المدرسة الحديثة)

Marginalist School, Neo-classical school: l'école marginaliste, l'école néo - classique.

(١)

أولاً : الاقتصاد السياسي عند كارل ماركس (٢).

يبدأ ماركس تحليله الاقتصاد بنقد موضوع ومنهج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ثم يقدم لها بديلاً يمكنه من تقديم بناء نظري يتعلق بالاقتصاد الرأسمالي وقوانين حركته .

فيشير ماركس أولاً التساؤل بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي التقليدي ، من حيث طبيعته وحدوده . وهو ينقد فكر التقليديين الخاص بهذا الموضوع على الأسس التالية :

● يتجاهل التقليديون الكيف . أى المظهر الكيفي للظواهر الاقتصادية ، إذ يمتنع تحليل المظهر الكمي (القابل للقياس) كل اهتمامهم . فإذا ما جردنا من الكيف أصبحت الظواهر التي تجري دراستها متجانسة ، أى لا فرق كيفي بينها . والواقع أن الظواهر ليست كذلك .

● يزيد على ذلك أن التقليديين يربطون هذا الكل المتجانس من الظواهر الاقتصادية بحاجات فرد اقتصادية له (بفضل استلزامهم للفلسفة الفردية) طبيعة أنانية وحاسبة

(٢) سنقتصر هنا على الفكر الاقتصادي لكارل ماركس نفسه دون التفرع للفكر الماركسي بصفة عامة . هذا الأخير غنوي . بالإضافة إلى فكر ماركس نفسه . الاتباع الفكري المتميزين الماركسيين في كافة المجتمعات منذ بدايات أفكار كارل ماركس تمثل . من الناحية المنهجية . نظرة معينة للإنسان ولوضعه في الكون وقدراته على أحداث التغييرات الاجتماعية . وتنازل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) لفلسوف . واقتصادي . وعالم اجتماع . ومؤسس الحركة الهلالية الدولية . كما ساهم في النشاط السياسي للطبقات العاملة الأوروبية . وينتمي التحليل النظري لماركس العديد من فروع المعرفة العلمية . وبكفي أن تحيل القارئ هنا إلى كتابات ماركس . أنظر في تجميعها :

M. Rubel, Bibliographie des oeuvres de Karl Marx, Marcel Broché & Cie, Paris, 1956 — Œuvres de Karl Marx, Bibliothèque de la Pléiade, 2 Tomes, Paris, 1963

كذلك تحيل القارئ إلى بعض المؤلفات التي تهدف إلى تقديم البناء النظري لماركس بصفة عامة .

F. Mehring, Karl Marx, The Story of his Life, Allen & Unwin, London, 1951 — S. Hook, From Hegel to Marx, Studies in the Intellectual Development of K. Marx, Humanities Press, New York, 1958 — H. Barlow, L'Économie politique et sociale de Karl Marx, Seuil, Paris, 1950 — A. Cornu, Karl Marx et Friedrich Engels, P.U.F., 4 Tomes, 1955, 1958, 1961 et 1970 — E. B. Bottomore & M. Rubel, eds., Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, Watts & Co, London, 1956 — M. Rubel, Karl Marx, Essai de biographie intellectuelle, Marcel Broché et Cie, Paris, 1957 — E. Hecox, Marx and contemporary Scientific Thought, Mouton, The Hague, 1969

وفيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية لماركس أنظر أولاً مؤلفاته وعلى الأخص :

Introduction to the Critique of Political Economy — Capital, 3 volumes — Fondements de la critique de l'économie politique, 2 Tomes — Theories of Surplus Value 3 Volumes.

وكذلك المؤلفات التالية :

M. Dobb, Political Economy & Capitalism, Routledge & K. Paul, London, 1937 — P. Sweezy, The Theory of Capitalist Development, Monthly Review Press, New York, 1956 — J. Robinson, An essay on Marxian Economics, Macmillan, London, 1942 — J. Schumpeter, History of Economic Analysis — R. Meek, Studies in the Labour Theory of Value, Lawrence & Wishart, London, 1956 — D. Horowitz ed., Marx and Modern Economics, MacGibbon & Kee, London, 1970 — L. Althusser et autres, Lire le Capital, Maspéro, Paris, 1963 — R. Guillemeau, Le Problème de la Théorie Marxiste de la valeur, A. Colin, Paris, 1952 — P. Villar, Marx et Marxisme, in, Dictionnaire des Sciences Économiques, J. Romet ed., P.U.F., Tome 2, 1958, p. 712 - 727 — D. Lange, Économie Politique, P.U.F., 1962 — E. Mandel, Traité d'économie Marxiste, 2 Tomes, Julliard, Paris, 1962.

وقد استعنا في كتابة هذا الجزء بطبعة موسكو لكتاب « رأس المال » ، الأجزاء الثلاثة في ١٩٥٩ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ .

(زائدة) : الرجل الاقتصادي . هذا الرجل الاقتصادي يستمد قواعد سلوكه من « الطبيعة الإنسانية » التي لا تتغير عبر التاريخ . في هذه الحالة تكون القوانين الاقتصادية نتاج خصيصة محددة للحالة النفسية للإنسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصادي . وهو ما يتقده ماركس . فالقوانين الاقتصادية ، بالنسبة له ، نتاج الروابط الاقتصادية بين الأفراد (وهي روابط اجتماعية) التي تنشأ على نحو ملموس في المجتمع . بمعنى آخر ، تؤسس فكرة « الرجل الاقتصادي » الصفة الاقتصادية للظواهر على الإنسان المجرد ككائن له حاجات ، وهو ما يرفضه ماركس على أساس أن الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من أنها علاقات اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع ، ويجتمع محدد بالذات . فما هو اقتصادي يتحدد اجتماعيا وليس الخصيصة مجردة ترد الى الإنسان بصفة عامة .

هذا النقد الثاني يرتبط النقد الثالث ارتباطا وثيقا ، وهو خاص باعتبار التقليديين للظواهر الاقتصادية ظواهر أبدية لا تتغير وما يترتب عليه من اعتبار القوانين الاقتصادية النظرية صالحة لكل زمان ومكان

بالنسبة لماركس ، يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بعملية الانتاج والتوزيع بطبيعتها الديالكتيكية . فالظواهر الاقتصادية التي تحتويها هذه العملية لها طبيعة ديناميكية ، ومن ثم يكون للقوانين التي تحكمها ذات الطبيعة ، فالحركة من طبيعة هذه الظواهر التي هي اجتماعية ، ومن ثم تاريخية . في هذا المجال يتعين التمييز بين :

- ظواهر اقتصادية مشتركة بين أكثر من شكل من الأشكال الاجتماعية للانتاج . مثال ذلك ظواهر التداول النقدي حيث كانت النقود تتداول في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي كما تتداول في المجتمع الرأسمالي ، وذلك رغم اختلاف كيفية التداول ومداه من مجتمع الى آخر .

- وظواهر نوعية يتميز بها شكل واحد من الأشكال الاجتماعية للانتاج .

ويترب على ذلك أن التحليل النظري للعملية الاقتصادية يتعين أن يهدف الى استخلاص نوعين من القوانين الاقتصادية :

.. لقوانين العامة التي تكون مشتركة بين أكثر من شكل من أشكال الانتاج .

.. والقوانين النوعية التي تميز الأشكال المختلفة للانتاج .

عند دراسة شكل من الأشكال الاجتماعية للانتاج (أى عند دراسة الانتاج في مجتمع

معين) تكون القوانين الخاصة بهذا الشكل أكثر أهمية في التعرف على طبيعة هذا الشكل من الانتاج من القوانين العامة المشتركة بين أكثر من شكل من أشكال الانتاج.

وعليه ، ما يتصف بالطبيعة الديناميكية في نظر ماركس هو موضوع الاقتصاد السياسي كعلم يهدف الى استخلاص قوانين الحركة للأشكال الاجتماعية المختلفة للانتاج ، أى للعمليات الديالكتيكية الحقيقية المحددة تاريخيا . ومن ثم يكون لموضوع الاقتصاد السياسي طبيعة تاريخية ، فهو تاريخي بمعنى :

- فهو تاريخي أولا بمعنى أن موضوع التحليل ، المجتمع الحديث ، محدد للباحث تاريخيا .

- وهو تاريخي ثانيا بمعنى أن موضوع التحليل ، طريقة الانتاج الرأسمالية ، ليست كما اعتقد التقليديون « الشكل المطلق والنهائي للانتاج الاجتماعى » وإنما لا تعدو أن تكون « مرحلة عابرة في التطور التاريخي لهذا الانتاج » .

على هذا النحو ، يعنى الاقتصاد الكلاسيكى بالنسبة لماركس مواجهته بموضوع جديد وبالتالي وضع الاقتصاد السياسي الكلاسيكى نفسه محل تساؤله . وبما أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكى يتحدد كاققتصاد سياسي بموضوعه فإن النقد الذى يصيب هذا الموضوع عن طريق مواجهته بموضوع جديد يمكن أن يصيب الاقتصاد السياسي (الكلاسيكى) في ذات وجوده . وهذا هو ما قصدناه عندما قلنا أن تحليل ماركس إنما يمثل بديلا للتحليل التقليدى رغم أن هذا الأخير كان بمثابة نقط البدء التي انطلق منها ماركس .

فاذا ما تم له نقد موضوع الاقتصاد السياسي التقليدى يقوم ماركس بتحليل الموضوع البديل بوسعى منهجي كبير يرتكز منهج ماركس على النظرة الديالكتيكية (أى الجدلية)^(٣) للكون وللعلاقة بين الانسان والطبيعة في سعيه المستمر تحويل هذه الأخيرة . هذا التحويل لا يكون ممكنا إلا بفضل المعرفة التي يكتسبها الانسان لقوى الطبيعة وبفضل تطور التكنيك المبني على تلك المعرفة . في عملية استخلاص المعرفة ، اذا ما حدد الباحث هدفه وجب عليه استخدام طريقة التحليل ، هي طريقة الاستقصاء ، بمقتضاها يدرس الموضوع في حركته الديالكتيكية ويستخلص الأفكار النظرية .

ففي الأساس توجد اذن الحركة الديالكتيكية الحقيقية . وتكون عملية استخلاص المعرفة بعناصر هذه الحركة هي الأخرى ديالكتيكية ، اذ تكتسب المعرفة استخداما للمنطق

ديالكتيكي. ومن ثم لزم لفهم ماركس أن نتعرض سريعا للديالكتيك المادى ثم لنستكمل الديالكتيكي ليرى في النهاية طبيعة طريقة التحليل.

فما يخص الديالكتيكية المادية الأمر الذى يتعلق بنظرة تعتبر الكون ككل مكون من المادة في حركتها. من المادة في تطور مساعد عن طريق وصولها الى مستويات متتالية بما يصحبها من تغيرات كمية تؤدي في تراكمها، وبتحولات مفاجئة، الى تغيرات كيفية، أى جديدة. هذه الكون يتكون من مجموعة من العمليات المرتبطة أحدها بالآخر عضويا والتي هى في تطور مستمر^(٤).

فالظواهر، طبيعية أو اجتماعية^(٥)، توجد في حركة مستمرة، في تحويل لا يتوقف، في تطور لا يتقطع. فكل شئ في حالة صيرورة، في تغير مستمر، لاشئ خالداً أو نهائى. هذه الحركة تتم في عملية ذاتية، تنتج عن ديناميزم ذاتي (ولا تأتي من خارج الشئ)، هى تنتج من تصارع الأضداد، من المتناقضات الداخلية. فمن وجهة نظر التطور يقال أن الموقف ديالكتيكي عندما توجد بين مراحله المختلفة علاقة تضاد، علاقة ينشأ عنها توالى مراحل أخرى. فالشرط الضرورى لموقف ديالكتيكي يتمثل في وجود مرحلتين (على الأقل) متميزتين ولكنها غير منفصلتين. ويتحقق الشرط الكافي لهذا الموقف عندما تقدم هاتان المرحلتان علاقة تضاد وتفاعل متبادل على نحو تعكس معه نتيجة هذا التفاعل شيئا جديدا (يختلف كيفيا عنهما) وتحتفظ هذه النتيجة ببعض العناصر الهيكلية لهاتين المرحلتين في الوقت الذى يزول فيه ببعض هذه العناصر. على هذا النحو يتحقق الاستمرار مع التغير. وعليه نبين:

(٤) هذه النظرية أصبحت تعرف بعد وفاة ماركس «بالمادية الديالكتيكية» أو المادية الجدلية dialectical materialism, matérialisme dialectique والنظر الى الظواهر الاجتماعية وفقا لهذه النظرية الشاملة انما يمثل حالة خاصة أطلق عليها اخصاص اصطلاح «المادية التاريخية» historical materialism, matérialisme historique وهو ما يسمى «بالفهم المادى للتاريخ» (أنظر مقالة عن كتاب ماركس: مقدمة في نقد الاقتصاد السياسى، المنشود في الأعمال المختارة لكارل ماركس وانظر، الجزء الاول، طبعة موسكو الثالثة الانجليزية، ص ٣٦٨). والظاهر أن المادية التاريخية سبقت المادية الديالكتيكية في التطور الفكرى لماركس. أنظر:

48. Lefevre, Le matérialisme dialectique, P.U.F., 1947 p. 63

ولم يستخدم ماركس هذه الاصطلاحات وإن كان قد تحدث بطبيعة الحال عن المادية وعن الديالكتيك. وعلى قدر علمنا، استخدم اصطلاح «المادية الديالكتيكية» لأول مرة بواسطة بلخانوف. أنظر:

G. Plekanov, Les Questions fondamentales du Marxisme, Editions Sociales, Paris, 1947 p. 47

(٥) مع غاوى يتمثل في أن تغير المضمون وتطوره يحدث بمعدلات تفوق في سرعتها بمراحل معدلات تطور الظواهر الطبيعية. وأحيانا ما يؤدي هذا التبدل البطئ لتغير الظواهر الطبيعية بالفيض الى عدم رؤية الطبيعة الديالكتيكية للظواهر الطبيعية.

- أن كل واقعة هي أكثر من مجرد واقعة ، إذ هي في ذات الوقت نقيض للإمكانات الحقيقية التي تتضمنها الواقعة . في كل الأشياء ، في كل المواقف يوجد النقيضان : العنصر الموجب والعنصر السلبي ، أى نقيض العنصر الأول . فالشيء هو في ذات الوقت نفسه ونقيضه ، هو وحدة المتناقضات (مثال ذلك التناقض الأساسي للمجتمع الرأسمالي المتمثل في التناقض بين المال والعمل ، ففي داخل هذا المجتمع تتضمن العلاقة الاجتماعية التي تؤول لطبقة معينة امتلاك وسائل الإنتاج استبعاد العامل عن هذه الوسائل ويكون عليه أن يبيعوا قدرتهم على العمل كسلعة لصاحب وسائل الإنتاج . هذه العلاقة التي هي رأس المال تتضمن في ذات الوقت العمل الأجير ، فأحدهما ينتج الآخر . ولكن العمل هو نقيض رأس المال . الصراع بين هذين النقيضين يولد الحركة ، ويكون العنصر السلبي هو العنصر النشط المحرك والمجلب للتطور . وفي المجتمع الرأسمالي نشأ الحركة الاجتماعية من تصارع الأضداد ، من خلال الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية . وتكون الطبقة العاملة هي المحرك للتغير المحلبة للتطور) .

- في صراع الأضداد تكمن الحركة ومن خلاله تحدث التغيرات . أولا في شكلها الكمي ، ثم بعد ذلك ، وبعد أن يصل تراكم التغيرات الكمية الى مستوى معين ، في شكلها الكيفي . هذا التغير الكيفي يحدث فجائيا . بعد تحليله لرأس المال في أشكاله المختلفة وخاصة في شكله النقدي يتساءل ماركس عن المرحلة التي يبدأ فيها رأس المال النقدي ظهوره كظاهرة سائدة وينتهي الى انه لكي تتحول كمية من النقود (أو من القيمة) الى رأس مال لابد أن تكون قد تعدت الحد الأدنى الذي يختلف وفقا للمستويات المختلفة لتطور الإنتاج التي تتحدد بدورها بالظروف الفنية الخاصة بفروع الإنتاج المختلفة . وعلى لا يصبح الحائز للنقود أو للسلع رأسماليا إلا بعد أن يتعدى المبلغ من النقود الذي يخصصه للإنتاج الحد الأقصى الذي كانت تعرفه فروع النشاط الإنتاجي في العصر الوسطى . « هنا ، كما هو الحال بالنسبة لعوامل الطبيعة ، يتأكد القانون الذي ذكره هيغل في كتابه عن « المنطق » ، القانون الذي بمقتضاه تؤدي التغيرات الكمية ، بعد أن تصل الى درجة معينة ، الى فروق في الكيف » (١) .

- أن التغير الكيفي يمثل عنصرا جديدا ، هذا العنصر الجديد الواجد لجذوره في الموقف القديم يمثل مستوى أعلى من التطور (مثال : بعد أن درس التحول الديالكتيكي للمجتمع الأوروبي من شكله الاقطاعي الى شكله الرأسمالي يقول ماركس : « تعطى طريقة الاختصاص الرأسمالية (بالجزء الأهم من الناتج الاجتماعي ، م . د .) ، المرتبة على طريقة

الذي

الانتاج الرأسمالية الملكية الخاصة الرأسمالية. هذا هو النقيض (أو النقي) الأول للملكية الخاصة الفردية المرتبطة على عمل المالك (أي المنتج الصغير الذي كان مالكا لوسائل الانتاج والذي تم التحول الرأسمالي عن طريق تجديده من وسائل الانتاج ، م . د .). ولكن الانتاج الرأسمالي يولد بنفسه نقيضه بنفس الحدة التي تتميز بها قوانين الطبيعة (أي الاختصاص الجماعي بالنتائج الاجتماعية ، م . د .). ذلك هو نقيض النقيض. هذا الأخير لا يعيد للمنتج الملكية الخاصة ، وإنما يعطيه فردية تتركز على مكتسبات العصر الرأسمالي ، أي على التعاون والسيطرة المشتركة على الأرض ووسائل الانتاج^(٨).

ابتداء من هذه النظرة الديالكتيكية للواقع الطبيعي والاجتماعي يتم استخلاص المعرفة ، كسبل لسيطرة الانسان في المجتمع (وفي المجتمع المحدد تاريخيا) على قوى الطبيعة ، باستخدام المنطق الديالكتيكي^(٩). وفقا لهذا المنطق تمثل العلاقة بين الانسان والطبيعة أساس كل واقع^(١٠). فالانسان والطبيعة يمثلان ، في العلاقة الديالكتيكية التي تنشأ بينهما من خلال نشاط الانسان ، مثالان الحقيقة الموضوعية الوحيدة. ويمثل تطور الانسان ، في علاقته مع الطبيعة ، عملية تحقيق لذاته طبيعة ديالكتيكية وتاريخية. الأمر هنا يتعلق بعملية ملموسة ، مادية ، يثيرها نشاط الانسان أي عمله الذي يسعى به الى تحويل الطبيعة. لتحقيق نفسه ، يعيش الانسان ، الذي يمثل نقيض الطبيعة ، صراعا مستمرا معها للسيطرة على قواها. ولكي تتحقق له هذه السيطرة لابد له من معرفة هذه القوى. من هنا كانت مسألة المعرفة بخصوبتها اللامحدودة. فإذا ماتصورنا الطبيعة والحياة الاجتماعية كعملية في حركة مستمرة أي في تطور تعين ان يأخذ نشاطنا الفكري ومعرفتنا - وهما ليسا الا محاولتنا المستمرة لفهم الكون الذي نعيش فيه - بدورهما شكل عملية قابلة أبدا للتعديل. ومن ثم تكون عملية استخلاص المعرفة العلمية عملية ديالكتيكية^(١١) ويصبح ديالكتيك الأفكار (أي

(٧) رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٧٦٣. أنظر البابين السابع والثامن من كتاب انغلز بعنوان « ثورة المراهنج على العلم ». وتبدي أهمية هذا المؤلف في أن ماركس قرأ أصوله وأنه كتب الباب الثامن من هذا الكتاب - المعروف أن ماركس الذي كان ينوي أن يكتب كتابا عن الديالكتيك أو الجدول (انظر خطابه الى J. Dietzen في ١٨٧٦ ، والمشار اليه في ص ٦٢ من كتاب Hook) المشار اليه في هامش (١) من ص ١٨٩ عاليا لم تنح له فرصة كتابته. ومن ثم استخلص الديالكتيك من تحليله النظري ، أي من لعمل النظري الذي قام به.

Dialectical logic - la logique dialectique

(٨)

(٩) « يمثل العمل كخاتمة لفهمة الاستعمال ، كعمل مفيد ، الشرط الأساسي ، المستقل عن كل أشكال المجتمع ، لوجود الجنس الانساني ، أي ضرورة تفرسها الطبيعة على نحو أبدي بدونها لا تبادل مادي بين الانسان والطبيعة ، ومن ثم لا حياة رأس المال - الجزء الأول ، ص ٤٣ .

(١٠) يرجع اكتشاف قوانين الجدول (الديالكتيك) وبنائها بطريقة متسقة الى الفيلسوف الألماني هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣٠). وقد اعتبر ماركس جدله المادي معارضا تماما لجدل هيجل المثالي. الأمر يتعلق اذن بتوعين من الجدول بخلافان كليا. أنظر رأس المال ، الجزء الأول ، ص ١٩. وأنظر فيما يتعلق بالعلاقة بين الجدول الماركسي والجدل الهيجل L. Althusser, La Pensée, No. 166, décembre, 1962 et No. 110, Août 1963.

الحركة الجدلية للأفكار) انعكاسا واعيا من نتائج المنع (الذي هو مادة في أكثر أشكالها نظريا) للحركة الديالكتيكية لواقعنا^(١١) أى أن ديالكتيك الفكر يعكس ديالكتيك الواقع. وعليه لا يكون المنطق في وضع موجهها للكيبونة اذ يتحد الاثنان في كل يرتكز على الحقيقة الموضوعية^(١٢).

أما بالنسبة لعملية التحليل، تحليل الظواهر المكونة للعملية الاقتصادية، فإن ماركس يتبع المنهج التجريدي القائم على الاستقراء والاستنباط كطريق للاستخلاص المنطقي مع استخدام أكبر للاستقراء. بل أن ماركس يعتبر أول من أبرز أهمية التجريد والدور الخاص الذى يلعبه في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر الاقتصادية بصفة خاصة^(١٣).

إذا ما تحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفقا لمنهج ماركس فإنه، في دراسته لهذا الموضوع، يهدف الى الكشف عن القوانين الاقتصادية للحركة في المجتمع الحديث، المجتمع الرأسمالى. فالتركيز يتم، في اطار تحليله النظرى، على تطور الاقتصاد الرأسمالى الأمر الذى لا يتأتى إلا بفهم طبيعة طريقة الانتاج الرأسمالية وكيفية أدائها والتغيرات التي نعيشها عبر الزمن. ويتيح عن هذا الجهود التحليلي بناؤه النظري.

فهناك أولا نظرية القيمة وفائض القيمة^(١٤). وهى نظرية للعمل في القيمة تقدم تفسيرات للمظاهر الكيفية والكمية لظاهرة القيمة كأساس لتحديد الأثمان، لمصدر القيمة وقياسها.

هنا يبدأ ماركس تحليله، مستخدما المنهج التجريدي، بتحليل الشكل الأولى للعلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالى، أى تبادل السلعة. تحليل هذا الشكل الأولى يظهر بدور التناقض في هذا المجتمع. من هذا التحليل يخرج ماركس بنفولاته الاقتصادية الأساسية^(١٥)، وهو يخرج بها في ترتيب يعبر عن مولد هذه العلاقات ونموها وتطورها. فهو

(١١) « بالنسبة الى حركة الفكر ليست إلا انعكاسا لحركة الواقع ينقلها مخ الانسان ويضعها على مستوى آخر. » ماركس، رأس المال، الجزء الأول، ص ٩.

(١٢) بالنسبة لماركس، هذه الحقيقة وجدت دائما مستقلة عن الفكر، أنظر في ذلك ص ٦٦ من : مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي، طبعة Edition Sociales، باريس، عام ١٩٥٧. والواقع أنه توجد علاقة ديالكتيكية بين المادة والفكر، بالنسبة لهذه العلاقة أنظر : J. Sips, La Pensée, No. 109, Juin, 1963 P. 47 - 63.

(١٣) أنظر الباب الخاص بمنهج الاقتصاد السياسي في كتابه. مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي.

(١٤) Theory of value and surplus-value, théorie de la valeur et de la plus-value.

(١٥)

(١٥) هذه القولات، هي أشكال للفكر تمتلك حقيقة موضوعية باعتبارها انعكاس لعلاقات اجتماعية لا تنسئ إلا الى هذه الحفة التاريخية المحددة حيث انتاج المبادلة هو طريقة الانتاج الاجتماعى، رأس المال، الجزء الأول، ص ٧٦.

ينتقل من السلعة الى شروط تبادلها الى النقود ثم الى تحول هذه الأخيرة الى رأس المال . في احد مراحلي تحول رأس المال (١٥)، وهي مرحلة رأس المال المنتج (أى في عملية الانتاج) تزداد قيمة رأس المال . هذه الزيادة للقيمة تجد أصلها في شراء سلعة (بواسطة الرأسمالي) تتميز عن غيرها من السلع بأنها تنتج أثناء استعمالها قيمة تفوق قيمتها هي . هذه السلعة هي القدرة على العمل (أو قوة العمل) (١٦) التي تخلق ، عند بذل الجهد أى عند العمل ، فائض القيمة الذى هو مصدر رأس المال ، فرأس المال ينتج اذن في عملية الانتاج الحقيقية .

ولكى نضادى الكثير من اللبس والخلط اللذان يكثران نجدهما في الكتابات المتعلقة بهذه النظرية في القيمة يتعين ان نعى مفهوم مكونات هذه النظرية والفرق بين كل منها :

- يتعين ان نعى أولا الفرق بين قوة العمل والعمل (١٧) فقوة العمل هي القدرة (أو الصلاحية) للقيام بالعمل أثناء عملية الانتاج ، وهذه القدرة توجد طالما وجد العامل حيا وقادرا من الناحية الجسمانية حتي ولو كان في حالة بطالة . أما العمل فهو البذل الفعلي للمجهود المنتج ، أى الانفاق الفعلي للعضلات والأعصاب والمخ . وهو يتحقق اذا ما استخدمت قوة العمل بجميعها مع الشروط الأخرى لعملية الانتاج أى مع أدوات العمل والمواد موضوع العمل . الفرق بين قوة العمل والعمل يتضح بالمقارنة من الفرق بين القدرة على الهضم . فالقدرة على الهضم موجودة طالما كنا بصدد انسان حتى له جهاز هضمي سليم ، أما الهضم فلا يحدث إلا في الحالة التي يوجد فيها في المعدة طعام يجرى هضمه ، اذا توافرت الشروط التي يمكن في ظلها استخدام القدرة على الهضم . وقد كان ماركس أول من أوضح هذا الفرق .

- في اطار العمل يتعين أن نعى الفرق بين العمل الفردي (الملموس) (١٨) والعمل الاجتماعي (المجرد) (١٩) : الأول هو السبل الذي يتفق في عملية محددة للانتاج (ولتكن عملية انتاج الساعات ، مثلا) متمثلا في اتفاق القوة الانسانية في شكل خاص . الأمر هنا يتعلق بعمل ملموس له خصائص محددة (يكتسبها عن طريق اعداد تكويني معين) تميزه عن غيره من العمل الفردي (كعمل العامل الزراعي مثلا) . فالصفات التي يتميز بها عمل

(١٥) مكرر سترى فيما بعد عند دراستنا للخصائص لطريقة الانتاج الرأسمالية (في الباب الثالث من هذا الجزء الأول) المراحل الثلاثة لدورة رأس المال .

Labour-powen, force de travail.

(١٦)

Labour: travail.

(١٧)

Individual (concrete) labour, work; travail individuel (concret).

(١٨)

Social labour (abstract labour); travail social (travail abstrait).

(١٩)

صانع الساعات تختلف عن الصفات التي يتميز بها عمل العامل الزراعي . وصفات كل عمل تفردته عن غيره من الأعمال الفردية . أما العمل الاجتماعي فهو العمل بصفة عامة . أى ذلك الجهد الواعي المجرد الذي يميز مجهود الانسان عن المجهود الذي تبذله الكائنات الأخرى .

- في كلامنا عن العمل المجرد يتعين أن نفرق بين العمل البسيط^(٧٠) والعمل المركب^(٧١) . فالعمل البسيط (العمل غير الماهر) هو الاتفاق للقوة البسيطة التي يمتلكها جسانيا كل انسان دون تطوير خاص لهذه القوة . أما العمل المركب (العمل الماهر أو المدرب) فيستج عن تطوير العمل البسيط ، فهو العمل البسيط مضروبا في نفسه ، أى مضاعفا ، على نحو يحقق التقابل بين كمية معينة من العمل المركب وكمية أكبر من العمل البسيط (فساعة مثلا من العمل المركب تساوى ٣ ساعات من العمل البسيط) . على هذا النحو يمكن التعبير عن عدد وحدات العمل المركب بعدد أكبر من وحدات العمل البسيط .

يتعين أن نعي ثانيا الفرق بين قيمة الاستعمال والقيمة وقيمة المبادلة والثمن :

فقيمة الاستعمال هى صلاحية الناتج لاشباع حاجة معينة ، أى صلاحيته كموضوع لحاجة انسانية . هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي يتكون منها الناتج وكذلك اى خصائص (أو صفات) العمل الفردى (الملموس) الذي ينفق في انتاجه^(٧٢) . وتمتع المنتجات بقيمة الاستعمال هذه في ظل كل الأشكال الاجتماعية للانتاج . ونضيف أن قيمة الاستعمال هذه هى شروط القيمة في اقتصاد المبادلة .

أما القيمة^(٧٣) : فهى خصيصة اجتماعية للسلعة تجعلها محلا للمبادلة ، في ظل شروط انتاج المبادلة . فالقيمة هى اذن ظاهرة تنتمى الى انتاج المبادلة . وانتاج المبادلة فقط . من الناحية الكيفية تتميز السلع بخصيصة مشتركة تجعلها قابلة للتبادل فيما بينها رغم اختلاف قيم استعمالها : هذه الخصيصة المشتركة تتمثل في أنها كلها نتاج العمل الاجتماعي المجرد (بالتضاد مع العمل الفردى الملموس الذي ينتج قيم الاستعمال) . من الناحية الكمية تمثل كل سلعة

Simple labour; travail simple

(٧٠)

أنظر هذه التفرقة عند ابن خلدون ، قبا سبق ، هامش

complex labour; travail complexe.

(٧١)

(١٢٢) ص ١٠٥ .

(٧٢) أنظر هامش ١٤ ص ٦٥ .

(٧٣) هنا لا يخلط ماركس بين القيمة والثروة اذ هو يفرق بوعي بينها : « مثل زيادة كمية قيم الاستعمال زيادة في الثروة المادية . اذ يبتا يكي شخصان بمعطين لا يكي معطى واحد الا شخص واحد . ومع ذلك من الممكن أن يقابل زيادة كمية الثروة نقصا ملازما في مقدار القيمة رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٥٤ - ٤٦ .

جزءاً من العمل الاجتماعي المجرّد . فمقدار القيمة يقاس إذن بكمية العمل اللازم اجتماعياً لإنتاج السلعة^(٢٤)

في علاقات التبادل . وهي شأنها شأن العلاقات الاقتصادية علاقات اجتماعية تتم بواسطة الأشياء المادية . تعبر القيمة عن نفسها في شكل قيمة المبادلة التي هي علاقة (أى نسبة) بين قيمتين . وعليه يتعين التفرقة بين القيمة والشكل الذي تأخذه في التبادل (أى قيمة مبادلها) . إذا ما تم التعبير عن القيمة النسبية لسلعة ما في صورة وحدات السلعة التي تلعب دور النقود نكون بصدد ثمن هذه السلعة .

هذا وتحلل قيمة السلعة الى $r - m + f$ حيث r تمثل قيمة الجزء من رأس المال ذي القيمة الثابتة (constant capital) (أى قيمة وسائل الإنتاج) التي تنتقل الى قيمة السلعة بفضل العمل . $m =$ قيمة قوة العمل (هي نفسها سلعة تشتري بقيمتها) المستعملة في الإنتاج أو ما يسمى ماركس برأس المال المتغير (أى الجزء من رأس المال الذي ينحصر لشراء قوة العمل)^(٢٥) ، f : قيمة الناتج الفائض أى فائض القيمة التي ينتجها العمل ويخص بها رأس المال نفسه . بمعنى آخر يقوم الرأسمال بشراء قوة العمل كسلعة بقيمتها^(٢٦) ، وهو يدفع في مقابلها الأجر . عند استعمالها تستطيع قوة العمل (مستخدمة وسائل الإنتاج) أن تجدد إنتاج قيمتها ، وأن تسمح لجزء من رأس المال ذي القيمة الثابتة

(٢٤) يقصد بكمية العمل اللازمة اجتماعياً « كمية العمل اللازمة لإنتاج السلعة في ظل الظروف العادية للإنتاج . وبالدرجة المتوسطة لمهارة العمل وحده وفقاً لما هو سائد (في المجتمع) في هذا الوقت (الذي تقاس فيه القيمة . m . د . » . رأس المال . الجزء الأول . ص ٣٩ . هذا ومن الواضح أن قيمة ساعة تبي كذا هي طاماً بقي الوقت اللازم لإنتاجها كذا هو . ولكن هذا الأخير يتغير مع القوة المنتجة للعمل (أى مع إنتاجية العمل m . د .) التي تتوقف بدورها على ظروف متنوعة ، من بينها المهارة المتوسطة للعامل ، تطور العلم ودرجة تطبيقه تكنولوجياً . التنظيم الاجتماعي للإنتاج . مدى وكفاءة وسائل الإنتاج . كما تتوقف على عوامل طبيعية مختلفة . رأس المال . الجزء الأول . ص ٤١ .

(٢٥) variable capital تختلف التفرقة التي يدخلها ماركس في إطار رأس المال المنتج بين رأس المال ذي القيمة الثابتة ورأس المال المتغير عن التفرقة التي يقول بها الكلاسيك بين رأس المال الثابت fixed capital (ويمثل وسائل الإنتاج الثابتة من مباني وآلات وما يلحق بها) ورأس المال المتداول circulating capital (ويمثل المواد الأولية والقوة المحركة والأجور) . فبينما تبين التفرقة التي يقول بها الكلاسيك الكيفية التي يتم بها انتقال قيمة وسائل الإنتاج الى الناتج (تدويرها وعلى دفعات بالنسبة لعناصر رأس المال الثابت ، ودفعة واحدة بالنسبة لعناصر رأس المال المتداول) تبين التفرقة التي أدخلها ماركس مصدر فائض القيمة . فهو يعتبر رأس المال ذي القيمة الثابتة كذلك لأنه لا ينقل الى قيمة السلعة أكثر من قيمته . أما رأس المال المتغير ، وهو رأس المال النقدي المخصص لشراء قوة العمل . فينقل الى قيمة السلعة المنتجة أكثر من قيمته . وهو يخلق فائض القيمة . ويزيد على ذلك أن الحفاظ على قيمة رأس المال ذي القيمة الثابتة لا يتحقق إلا بواسطة رأس المال المتغير . أنظر رأس المال . الجزء الأول . الباب الثامن ، وخاصة ص ٢٠٩ .

(٢٦) وتحدد قيمة قوة العمل (أو القدرة على العمل) كسلعة بنفس الطريقة التي تتحدد بها قيمة السلع الأخرى : أى بكمية العمل اللازمة اجتماعياً لإنتاج السلع اللازمة لمعيشة العامل وعائلته . إلا أن قوة العمل تختلف عن غيرها من السلع في أنه يدخل في تكوين قيمتها عامل اجتماعي . تاريخي . إذ تتحدد قيمة قوة العمل في كل مجتمع من المجتمعات ليس فقط بما هو شائع لاستمرار الوجود الجسدي للعامل وإنما كذلك « بمستوى المعيشة المتعارف عليه » في هذا المجتمع . أنظر رأس المال . الجزء الأول . الباب السادس .

أن ينقل قيمته الى السلعة المنتجة ، كما أنها (أى القوة العاملة عند استعمالها) تنتج قيمة جديدة ، هى فائض القيمة (ومن هذا التكوين للقيمة يستخلص ماركس بعض العلاقات : $f + m$ هو معدل فائض القيمة (أو معدل الاستغلال ، أى استغلال العمل) ، $r + m$ هو التكوين العضوى لرأس المال ^(٢٧) ، وأخيرا $f + (r + m)$ الذى يمثل معدل الربح) .

وفىما يتعلق بالثمن يتعين التمييز بين ثلاثة أنواع من الثمن : ثمن التكلفة ^(٢٨) ، ثمن الانتاج ^(٢٩) و ثمن السوق ^(٣٠) . ويمثل ثمن التكلفة ما تكلفه السلعة بالنسبة للرأسمالي ، ومن ثم فهو يساوى ذلك الجزء من قيمة السلعة المغطى لقيمة وسائل الانتاج المستهلكة فى انتاج السلعة ولقيمة قوة العمل . فهو يساوى $r + m$. أما ثمن الانتاج فهو عبارة عن ثمن التكلفة فى فرع معين من فروع النشاط الانتاجى مضافا اليه متوسط معدلات الربح فى النشاطات الانتاجية المختلفة . هذا المتوسط اجتماعى اذ هو يجرى من الاختلاف فى التكوين العضوى لرأس المال (أى نسبة امال ذى القيمة الثابتة الى رأس المال المتغير) فى الفروع المختلفة للنشاط الانتاجى . على هذا النحو لا يكون لثمن الانتاج ، شأنه فى ذلك شأن القيمة ، أى معنى الا فيما يتعلق بالمجتمع كله . و ثمن الانتاج هذا يختلف عن ثمن السوق ، وهو الثمن اليومى الذى يتقلب حول ثمن الانتاج كمركز للجاذبية ، أى الثمن الذى تباع به السلعة . وهو مساو لثمن التكلفة مضافا اليه معدل الربح الذى يتحقق فعلا فى هذا الفرع الانتاجى (معدل الربح هذا قد يكون أعلى أو أقل من متوسط معدلات الربح فى مختلف الفروع) . ويختلف معدل الربح الفعلى من فرع انتاجى الى آخر نظرا لاختلاف التكوين العضوى لرأس المال من فرع الى آخر ونظرا لعدم قدرة المنافسة الحرة على القيام بعملها (لأسباب مختلفة) ^(٣١) .

ترتكز على نظرية القيمة وفائض القائمة نظرية ماركس فى توزيع الدخل القومى ^(٣٢) بين

The organic composition of capital: la composition organique de capital.	(٢٧)
Cost-price; prix de revient.	(٢٨)
production price; prix de production.	(٢٩)
Market price; prix de marché.	(٣٠)
(Parts 1 & 2) أنظر رأس المال ، الجزء الثالث	(٣١)
total social product, produit social total	(٣٢) يفرق ماركس بين : - الناتج الاجتماعى الكلى

أى مجموع ما انتج خلال الفترة الانتاجية وقيمة تكوين تساوى $r + m + f$.
: الناتج الصافى net social produit و قيمته تساوى قيمة الناتج الاجتماعى الكلى مطروحا منها قيمة ما استهلك من رأس المال ذى القيمة الثابتة (أى وسائل الانتاج) فى عمالة الانتاج . قيمة الناتج الصافى = $f + m$ ، أى قيمة رأس المال المتغير +

الطبقات الاجتماعية . والتوزيع يحدد نصيب كل طبقة وكل فرد في الناتج الاجتماعي ثم وهو يحصل عن طريق التبادل على المنتجات المحددة يتطور فيها هذا النصيب والتي تشبع القدر من الحاجات الذي يتمكن من اشباعها ونمط التوزيع يتحدد بنوع علاقات الانتاج السائدة : فعند مستوى مرتفع من التجريد يوزع الدخل القوي بين الأجور (دخل الطبقة العاملة) وفائض القيمة (وهو مقولة مجردة غير ملموسة في الحياة العملية) . ويتحلل فائض القيمة هذا ، عند مستوى أقل تجريدا ، الى الربح والفائدة والربح ، والربح والفائدة يمثلان دخل الطبقة الرأسمالية ، والربح هو دخل طبقة ملاك الأراضي . هذا الثلاثي هو دخل الملكية ، ملكية وسائل الانتاج بما فيها الأرض .

ثم هناك نظرية النقود ، تفسر طبيعتها وأصلها التاريخي ووظائفها والكيفية التي تتحدد بها قيمتها والدور الذي تلعبه في الانتاج وتجدد الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي (٣٣) .

ويكتمل البناء النظري لماركس بنظرية في التطور الرأسمالي . هذه النظرية تقوم على :

- تحليل العملية الاقتصادية كعملية للانتاج وتجدد الانتاج تحليلا يعطينا نموذجين لتجدد الانتاج : نموذج لتجدد الانتاج البسيط وآخر لتجدد الانتاج على نطاق متسع (٣٤) .

- تحليل عملية تراكم رأس مال كقوة محركة للتطور الرأسمالي : من التراكم البدائي (مدروسا دراسة تاريخية) الى التراكم في أثناء العملية الاقتصادية في وقت أصبحت فيه طريقة الانتاج الرأسمالية الطريقة السائدة .

- من هذا التحليل يستخلص ماركس القوانين الأساسية لتطور الاقتصاد الرأسمالي ،

٣٣ : فائض القيمة . الأول ، يستند في شره قوة العمل مثلا على هذا النحو ضمن القوة العاملة (الأجور) ، والثاني يمثل دخل الطبقات المالكة (في شكل نفدى) . فائض القيمة هذا ينطوئ الى ربح وفائدة وربح عفاى

total national income; revenu national total

- الدخل القومى الكلى

ويساوى الأجور + الربح + الفائدة + الربح .

net national income; revenu national net

- الدخل القومى الصافى

يساوى الربح + الفائدة + الربح . وهو يعتبر كذلك لأن المجمع بأكمله ، الذى يركز على الانتاج الرأسمالي ، ينظر الى الأمور من وجهة النظر الرأسمالية ، ومن ثم لا يعتبر دخلا صافيا إلا الدخل الذى ينطوئ الى الربح (والفائدة) والربح . أنظر رأس المال . الجزء الثالث ، ص ٨١٨ - ٨١٩ .

(٣٣) أنظر الباب الخاص بالنقود في مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي ، وكذلك الباب الثالث من الجزء الأول لرأس المال . أنظر كذلك :

Sozanne de Beunhoff, La Monnaie chez Marx. Editions Sociales, Paris, 1967 — J. Morris, Marx as a Monetary Theorist, in, Science and Society, Vol XXXI, No. 4, fall 1967, p. 404-427.

(٣٤) أنظر الأبواب من ١٨ - ٢١ من الجزء الثاني من رأس المال ، وكذلك :

M. Dawid, Les Schémas de reproduction ... chs. III & IV — Nagels, op. cit., ch. III.

وهي :

- قانون تركيز (في يد الطبقة الرأسمالية في علاقتها بالطبقات الاجتماعية الأخرى) رأس المال وتمركزه (في داخل الطبقة الرأسمالية نفسها) (٣٥) .
- قانون تزايد يؤس الطبقة العاملة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي (٣٦) . وذلك على افتراض عدم تنظيمها لنفسها تقابيا وسياسيا .
- قانون ميل معدل الربح للانخفاض .
- وقانون التطور الاقتصادي غير المتوازن . التطور الرأسمالي من خلال الأزمات وزيادة حدتها مع التطور الرأسمالي (٣٧) .

* * *

من كل هذا يتضح أن البناء النظري لكارل ماركس يبدأ من تقدمه الناقد للبناء النظري للتقليديين . بفضل منهجه الناقد يتوصل ماركس في ذات الوقت الى أن يحقق لنفسه نقطة بدء صلبة عن طريق الاحتفاظ بما في النظرية التقليدية من نتائج أساسية صحيحة وأن يقدم النظرية التي تمثل نفيًا negation لهذه النظرية التقليدية ذاتها . على هذا النحو يجد الاقتصاد السياسي ، في العملية التي يقطعها من الكلاسيك الى ماركس ، تطوره الديالكتيكي الجدلي وهو ينتطوّر ، كـ مـيـا وأيـنـا جـيـو لـي

Law of concentration and centralisation of capital.

(٣٥)

(٣٦) من الناحية المنهجية يتعين . لكي نفهم مضمون هذا القانون . أن نعي مستوى التجريد الذي يقوم عنده ماركس بالتحليل وكيف أنه يقوم به على افتراض العمل التلقائي للاقتصاد الرأسمالي (أي افتراض عدم تدخل الإنسان في عمل قوانينه) . كما يتعين أن نعي مفهوم « القوانين الاجتماعية » عند ماركس وأن نكون على علم بنظرته الخاصة بقسمة قوة العمل . بدور وعي الطبقة العاملة ونضالها المنظم (والأمر هنا يتعلق بنضالها الاقتصادي) . ينصيب الطبقة العاملة في الدخول القومي في المجتمعات الرأسمالية بمعدل زيادة هذا النصيب في علاقتها بمعدل زيادة الدخل القومي . بالدور الذي لعبته هجرة السكان من أوروبا الغربية نحو الأراضي « الجديدة » ، وأخيرا بالدور الذي لعبته المستعمرات التي تمثل اقتصاديات تابعة للاقتصاديات الأم والميكائزم الذي تعقّد بواسطته خلق الجيش الاحتياطي من العمال على الأقل جريئا في المجتمعات المختلفة .

macro-analysis: analyse macro-économique

(٣٧) من ناحية الطبيعة المنهجية تحليل ماركس تحليل جمعي

هو يشتمل طبيعة العملية الاقتصادية في مجموعها وبطريقة أدائها عبر الزمن بقصد التوصل الى قوانين حركتها . وما يقوم به من تحليل وحدى micro-analysis: analyse micro-économique أى التحليل الذي يند موضوعه في وحدة اقتصادية واحدة (ولكن الوحدة الانتاجية ، المشروع) . انما يتم ابتداء من الاطار الهيكلي للاقتصاد الرأسمالي ويمثل تحليلا لعملية الانتاج كعملية اجتماعية على مستوى الوحدة الانتاجية كخليفة بها خصائص المجتمع بما يقوم فيه من علاقات بين الطبقات الاجتماعية (وليس دراسة لسائر المنظمة الفرد ، كما سنرى بالنسبة للحددين) . عند الانتقال من التحليل الوحدى الى التحليل الجسمي يمي ما يركس أن الظاهرة على مستوى المجتمع لا تمثل تمثيلا للظاهرة على المستوى الفردي مرفوعة الى الأس المساو لعدد الوحدات المكونة للاقتصاد القومي . وانما تكون على مستوى المجتمع مغايرة لمجموع الظاهرة على مستوى الوحدة كما أن التحليل الذي يقوم به ذا طبيعة ديناميكية اذ تنصب الدراسة على العملية الاقتصادية في حركاتها عبر الزمن وعلى تغيراتها خلال الفترات المختلفة للانتاج ولتجدد الانتاج .

نظرية القيمة كأساس نظري لتحديد ثمن السلعة في الأسواق ، أي لتحديد الأثمان النسبية للسلع التي يتم على أساسها تبادل السلع ، تبادلاً يحقق الربح النقدي لأصحاب المشروعات الأمر الذي يلزم معه أن نتعرف على كيفية طرح مشكلة القيمة والثمن والاجابات التي نجدها لدى الكلاسيك وماركس في شأن الأسئلة التي تثيرها هذه المشكلة .

أولاً : الأسئلة التي تمكن باثارتها من طرح مشكلة القيمة :

١ - الى نوع من انواع الاقتصاديات تنتمي ظاهرة القيمة ؟ (اقتصاد المبادلة

المرتكزة على تقسيم العمل ؟)

٢ - ما هو مفهوم القيمة ؟ الأمر الذي يثير التفرقة بين القيمة وقيمة الاستعمال

وقيمة المبادلة والثمن (بما يثيره هذا الأخير من افكار مختلفة بالنسبة

للثمن الضروري " و " الثمن الطبيعي " و " ثمن السوق ")

٣ - ما هو دور قيمة الاستعمال بالنسبة للقيمة ؟

٤ - ما هو مصدر القيمة ؟ (الأمر الذي يثير الفرق بين العمل وقوة العمل والعمل

الاجتماعي (المجرد) والعمل الفردي (الملموس) والعمل البسيط والعمل

المركب) (هذا السؤال يتعلق بالمظهر الكيفي للقيمة)

٥ - ما هو مقياس القيمة ؟ وهو سؤال يتعلق بالمظهر الكمي للقيمة

٦ - ما هو منظم القيمة ؟ (٣٧)

٧ - السؤال الخاص بماهية العلاقة بين القيمة وانتاجية العمل (ومن ثم شروط

العمل الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية)

Mesure of Value

(٣٧) عادة ما يتم الخلط بين مقياس القيمة

ومنظم القيمة Regulator of Value الاول يتعلق بوحدة

قياس القيمة كمياً ، والثاني يتعلق بما يحدد ما تقدمت به السابقة من قياس أو آخر من هذه الوحدات .

- ٨ - كيف تتحدد قيمة قوة العمل كسلعة ؟
- ٩ - كيف يمكن التوصل ، من قيمة السلعة وقيمة قوة العمل ، الى الفائض ؟ (ومسا
- يشيره ذلك من افكار العمل وفائض العمل والناتج وفائض الناتج والقيمة وفائض
- القيمة) .
- ١٠ - السؤال الخاص بمكونات الفائض ، وما يتحلل اليه عند مستوى أدنى ممكن
- التجريد الذهني .
- ١١ - السؤال الخاص بالعلاقة بين القيمة وقيمة مبادلة السلعة ؟ وكيف يكون الانتقال
- من القيمة الى قيمة المبادلة التي تفرض نفسها عند التبادل .
- ١٢ - السؤال الخاص بكيفية التوصل نظريا من القيمة الى النقود ، ومن القيمة ، مسن
- خلال النقود ، الى الثمن .
- ١٣ - كيفية الانتقال من قيمة السلعة الى ثمن السوق وما يشيره من اشكاليات :
- من ثمن التكلفة + متوسط الربح الى ثمن الانتاج (او الثمن الطبيعي)
- كمحور يدور حوله ثمن السوق في الزمن الطويل .
- كيفية ادخال حركات قوى السوق (قوى الطلب والعرض) لتحديد تقلبسات
- ثمن السوق ومن ثم هذا الثمن في لحظة زمنية معينة .
- كل ذلك مع التفرقة بين الصراع التنافسي بين المشروعات (ما يطلق عليه
- المنافسة) والصراع الاحتكاري بينها ، خاصة عندما يصبح الاحتكاسار
- الشكل التنظيمي الذي يسو . غالبية فروع النشاط الانتاجي ابتداء مسن
- مرحلة التطور الرأسمالي التي تفرض نفسها منذ الربع الاخير من القرن
- الاخير من القرن التاسع عشر .
- ثانيا : اما بالنسبة للاجابات التي تحتويها كتابات الكلاسيك وما ركس في شأن القيمة
- فتفصيلها يقتضى القراءة المثالية لأعمالهم بقصد التعرف أولا على ما اذا كان
- كل من هؤلاء الكتاب قد أثار السؤال أم ، وللتعرف ثانيا ، على الاجابة التسي
- اعطاها له في حالة اشارته ، للتوصل الى بنائها النظري الخاص بالقيمة ، لننتهي

الى مرحلة تطور هذا البناء بين الكلاسيك وماركس ، وتقييم كل ذلك كأساس لتحديد الاثمان النسبية للسلع . وما دمنا لا نقوم هنا بدراسة تفصيلية لتاريخ الفكر الاقتصادي ، فاننا نقتصر على بيان هذا السبيل المنهجي لقراءة كتابات انكلاسيك وماركس الخاصة بنظرية القيمة ، وقد اعطت نظرية العمل في القيمة ،

البنى تحتية هنا بالتقسيم لجوهرها :

في ظل انتاج المبادلة القائم على التقسيم الاجتماعي للعمل تصبح المنتجات سلعاً اي منتجات معدة للتبادل فالسلعة تكتسب ، الى جانب صلاحيتها لأن تشبع حاجة معينة ، صلاحية اطلاق على تسميتها بقيمة استعمال او المنفعة خصيصة نجعلها صانعة لان تكون محلاً للتبادل اجتماعياً . فالسلعة هي اذن قيمة استعمال وقيمة . الا انها ولابد وان نتحقق اولاً كقوة قبل ان نتحقق كقيمة استعمال . . وذلك لان السلعة المعدة للمبادلة لا تمثل قيمة استعمال لما لكها (اي لمنتجها) وانما هي كذلك لغير منتجها . كي تتبادل السلعة ، التي هي نتاج وحدة انتاجية تسهم بجزء ، وجزء فقط ، من العمل الاجتماعي لابد ان تكون نافعة للآخرين ، اي لابد ان يكون لها قيمة استعمال اجتماعياً . فانتاج ناتج اجتماع افراد المجتمع لسبب (ديني مثلاً) او آخر ، على ألا يستخدمونه في اشياء حاجاتهم ينتهي بهذا الناتج الى الضياع . اذ هو مرفوض اجتماعياً ومقدم مكشوف نافع . هذا الرفض يحول دون الناتج وابرار ما فيه من محتوى او من مادة في عملية التبادل . فالمنفعة اذن ، وانما المنفعة من وجهة نظر المجتمع ، هي شرط قبول الناتج في التداول ، شرط قابليته لان يكون محلاً للمبادلة ، اي شرط القيمة .

ولكن قد يكون للاشياء منافع دون ان يكون لها قيمة بالمعنى الاقتصادي ، ذلك هو امر الاشياء التي لا ينتجها افراد المجتمع وانما توجد في الطبيعة وتكون نافعة لغيرهم كالسهماء مثلاً وثمار الاشجار في المناطق الكثيفة الغابات . مثل هذه الاشياء قد توجد في الطبيعة دون ان يعترف بها الانسان ، واستخدمها لها رهيون بمصرفهم . واكتشاف انفسها قد تفيد . ومع تطور معرفة الانسان بوسطه الطبيعي يتزايد اكتشافه

لمنافع الاشياء وهو ما يتم من خلال التجربة الاجتماعية . ومن ثم كان اكتشاف منافع الاشياء واقرار معايير يتعارف عليها اجتماعيا لقياس كميتها مسألة تاريخية ، إذ تمسح اكتشاف ينحدد بنوع المجتمع وبدرجة تطوره .

وصلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي تدخل في انتاجها والتي خصائص العمل الفردي الملموس الذي قام بانتاجها . هههههه الخصائص مجتمعة تجعل السلعة صالحة لاشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجيات . فالقلم الرصاص مثلالصلاح للاستعمال في الكتابة لانه يصنع من مادة من طبيعتها ان تتحرك اثرا على الورق ولانه انتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفينيتيسن) ما يعطى للقلم الشكل الذي يجعله ملائما للمساك به عند الكتابة . اذا كان ذلك ههههه مصدر قيمة استعمال فان قيمة الاستعمال هذه تصبح حقيقة فقط عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الاشباع .

تلذ هي قيمة استعمال السلعة ، ماهيتها ومصدرها ضرورة وجودها وانما على الصعيد الاجتماعي ، كشرط لقابلية السلعة لان تكون محلا للمبادلة . أما بالنسبة لقيمة السلعة فاسلعة هي في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة . كلاهما هي السلعة ، ولكن كل منهما نقيض للآخر ، أو ان شئت نفيا للآخر : ان انت استعملت السلعة (فسيستهلاكك الخاص ، كما اذا استخدمت نوعا من الخضروات في اعداد وجباتك الغذائية المنزلية ، او في الانتاج ، كما اذا استخدمت في وحدة انتاجية تقوم بتجهيز وتعليب الاغذية المحفوظة) فانك تكون قد استبعدت امكانية استخدامها كقيمة ، اي ان تقوم بدور في التبادل . من ناحية اخرى . ان انت استخدمت السلعة في المبادلة (مباشرة فسي عملية مقايضة او غير مباشرة بوساطة النقود) فانك تحرم نفسك من استخدامها كقيمة استعمال .

في السوق تتقابل السلعة وتتبادل فيما بينها رغم اختلاف منافعها ، أي رءههههه

اختلاف خصالها السببية وأشكالها . وهو ما يعنى التجريد من قيم استعمالها فبمبنى عملية المبادلة . وقد رأينا أن التبادل يتم ، كما هو ثابت تاريخيا عند الوصول الى حدود معين في إنتاج شيء ما . بمعنى أن التبادل يبدأ بمبادلة الفائض عن حاجة الإنسان (فسي الإنتاج وفي بقية حياته الاجتماعية) . فالواقعة القسرية وليست المفترضة هي ~~تتضمن~~ المقابلة .

إذا كانت عملية المبادلة تجد من قيم استعمال السلع ، فإن هذه الأخيرة تتقابل بما لها من خصيصية اجتماعية تجعلها قابلة للمبادلة وتعتبر عما فيها من محتسوسوى مشترك . فهي تتقابل كقيم . وكما أن قيمة الاستعمال لا تصبح حقيقة إلا عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الاشياء كذلك القيمة لا تظهر إلا عند التبادل ، بمناسبة علاقة اجتماعية قائمة على تقسيم العمل (أى على مساهمة كل منتج بجزء من العمل الاجتماعى) . وهي تعتبر عن نفسها عند التبادل في شكل معين شكل القيمة الذي هو قيمة المبادلة : نسبة مبادلة سلعة بسلعة أى نسبة تقابل قيمتين أو أكثر . وهي نسبة تعكس كميات تناسبية تتبادل وفقا لها السلع من بعضها البعض . كيف تتحدد نسبة التبادل هذه ؟ نعرف من التجربة أن نسب التبادل تختلف في حالة سلعة ما باختلاف السلع التي تتبادل معها . فإذا أخذنا المنسوجات كمثال ، فإن متر النسيج يتبادل وفقسا لنسب مختلفة مع السلع المختلفة . يتبادل مثلا بكيلة من القمح ، وبمنصف رطل مسنن الحديد وبثلاثين قلما من أقلام الرصاص وهكذا تكون نسب تبادل هذه السلع مع النسيج هي على التوالي ١ : ١ ، $\frac{1}{2}$: ١ ، ٣٠ : ١ . ومع ذلك فقيمة هذا المتر من النسيج واحسدة سواء عبر عنها بوحدات من القمح أو الحديد أو أقلام الرصاص أو غيرها . وهي تتميز وتستقل عن النسب المختلفة لتبادل هذا المتر من النسيج مع غيره من السلع .

الى جانب ذلك ، القول بأن متر النسيج يتبادل مع الحديد وفقا لنسبة معينة (أى أن قيمة متر النسيج يعبر عنها بكمية معينة من الحديد) يعنى أن قيمة النسيج وما يعادلها من حديد تتساويان مع شيء ثالث ليس بالنسيج أو الحديد . لأن معنى

ذلك انهما يعبران عن نفس المقدار من هذا الشيء الثالث في شكلين مختلفين ، وهما
لا بد وان يكون كل منهما ، مستقلا عن الآخر . قابلا للترجمة الى هذا الشيء الثالث
الذي يمثل المقياس المشترك بينهما .

لايضاح ذلك نستعير طريقة من اكثر طرق البرهنة استخداما في الهندسة .
نعرف ان المثلثات توجد بأشكال مختلفة وان كانت كلها تشترك في انها ذات ثلاثة
اضلاع . الى جانب المثلثات توجد المستطيلات ذات الاضلاع الاربعة التي تختلف
اشكالها كذلك . كما توجد بمئة عامة الاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة ، الا أن
المستطيلات والاشكال المتعددة الاضلاع يمكن تحليلها في النهاية الى عدد من
المثلثات تختلف اشكالها . ورغم اختلاف هذه الاشكال يمكن المقارنة بينها . لكن
تتم هذه المقارنة لا بد من ان ترد مساحة أي مثلث - وهي تمثل محتواه او مادته - الى
تعبير مشترك يختلف اختلافا كبيرا عن شكله الظاهر فاذا اكتشفنا من طبيعته
المثلث ان مساحته تساوي نصف حاصل ضرب القاعدة في الارتفاع يمكن التوصل الى
المساحات المختلفة لكل انواع المثلثات والاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة ان
كانت اشكالها .

ويمكن ، بل ويتعين ، ان نستخدم هذه الطريقة في الاستدلال بالنسبة لقياس
السلع . اذ يلزمنا ان نرد كل قيم السلع (اي ان نترجم كل قيم السلع) الى تعبير مشترك
بينها جميعا ، بحيث لا يكون التمييز بينها الا بالقدر الذي تحتويه كل منها من
هذا القياس المشترك .

وبما ان قيم تبادل السلع ليست الا وظائف اجتماعية لهذه الاشياء (اذ عن طريقها
يتم التبادل بين افراد المجتمع يجرى تنظيم نشاط الانتاج القائم على المبادلة) ولا تتوقف
على الخصائص الطبيعية لهذه الاشياء ، تعين علينا ان نطرح أولا السؤال الآتسي :
ما هي المادة الاجتماعية المشتركة بين جميع السلع ؟ هذه المادة (او المحتسب)

الاجتماعية هي العمل الانتاج - ساعة ما لا بد من ان ينفق في انتاجها كمية من العمل .
 العمل بالقول بأن الامر يتعلق بالعمل الاجتماعي . فالشخص الذي ينتج مسدسات
 للمجاهدين ، او يستعملها كسلاح بنفسه انتجها لا سلعة ، فهو يقتسم
 باعائه نفسه ولا يشترك مع بقية المجتمع في نشاط اقتصادي . ولكن الانتاج سلعة
 (ناتج يقبل في المبادلة) يلزم ليس فقط ان ينتج الشخص مادة تشبع حاجة اجتماعية
 (اي تكون نافعة لبغية افراد المجتمع) وانما ان يمثل عمله كذلك جزء لا يتجزأ
 من مجموع العمل الذي يسدل في المجتمع بأكمله . فعمله لا بد وان يكون خاضعاً
 لتقسيم العمل في المجتمع : عمله هذا ليس شيئاً بدون عمل الآخرين ، وهو كجزء
 مطلوب لتكملة عمل الآخرين (باعتبار ان مجموع عملهم هو الذي يعطي فسيلى
 النهاية لكل المنتجين ، رغم تخصصهم ، ما هو لازم للاستعمال في اشباع الحاجات
 النهائية او في عملية الانتاج) .

فالنظر الى السلع كقيم هو اذن نظر اليها كعمل اجتماعي ميلور . وهي لا
 تختلف في هذا الشأن فيما بينها الا بالقدر الذي تمثل فيه اي منها كمية أكبر
 أو أقل من العمل . ولكن كيف تقاس الكميات من العمل ؟ هنا نكون بصدد المظهر
 الكمي للقيمة . وتقاس كميات العمل بالوقت الذي يستغرقه العمل . . بقياس
 العمل بالساعة او اليوم او الاسبوع . . الخ . ولتطبيق هذا المقياس نفترض أن
 العمل هو من قبيل البسيط أي يؤدى كل انواع العمل المركب الى العمل البسيط

فالقيمة تتحدد اذن بوقت العمل (اي عدد ساعات العمل) اللازم لانتاج
 السلعة ، وهو وقت يتكون من الوقت الذي بذل في المرحلة الاخيرة من انتاجها
 مضافاً اليه الوقت اللازم لانتاج ما استعمل في انتاجها من وسائل انتاج (من ادوات
 ، آلات ، مبانى وخلافه) ومن مواد جبرى تحويلها كمواد موضوع العمل) . فإذا
 تتعلق الامر بانتاج كوب من الزجاج مثلاً فقيمه تتحدد بوقت العمل الذي يستعمل

مباشرة في انتاج الكوب وكذلك وقت العمل الذي بذل في سبيل انتاج المساعدة
الاولية التي يصنع منها وكذلك وقت العمل الذي بذل في انتاج القدر مسبقا
المباني ، وهكذا . هذا يعني ان وقت العمل اللازم لانتاج السلعة يتكون من عمل
حي يبذل في المرحلة الاخيرة لانتاجها وعمل مخزون (او متراكم او ميت) يبذل
من قبل في انتاج ما هو لازم من ادوات انتاج تستعمل ، بقدر ، في انتاج
السلعة .

اذا كانت القيمة تجد مصدرها في العمل الاجتماعي (الحي والمخزون) فانها
تتحدد كميا بكمية العمل اللازم لانتاج السلعة . ولا يعني ذلك انها تتحدد
بعدد ساعات العمل التي تبذل فعلا في انتاج السلعة في ظل الظروف الفردية لوحدة
الانتاج . ذلك لان ظروف هذه الوحدة الانتاجية قد تكون اصعب او اخف مسبقا
الظروف الطبيعية والاجتماعية لانتاج السلعة في المتوسط العام ، ولكنها تتحدد
بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعيا . ويقصد بذلك العمل اللازم في ظل حالة
معينة للمجتمع ، أي في ظل ظروف الانتاج التي تسود في المتوسط فرع الانتاج
محل الاعتبار وتنتج فيها السلعة بمتوسط اجتماعي لوحدة العمل ومهارة متوسطة
للعمل . فاذا أدى استخدام الآلة استخداما شائعا في انتاج سلعة معينة الى انقاص
عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج وحدة من السلعة الى النصف مثلا ، وبقي السعي
جانبا للوحدات الانتاجية المستخدمة للآلة مشروعات تنتج بأدوات العمل السابقة
وتستمر في انتاج نفس الوحدة من السلعة بعدد ساعات العمل السابقة (التي هي
ضعف عدد ساعات العمل اللازمة مع استخدام الآلة) فان الوحدة المنتجة مسبقا
السلعة استخداما لادوات العمل القديمة لا تمثل اجتماعيا اقيمة مساوية لقيمة
الوحدة من السلعة التي تنتج باستخدام الآلة الحديثة رغم انه قد بذل في الاولى سعي
ضعف ما بذل في الثانية من ساعات عمل . فالعبرة اذن بظروف الانتاج السائدة في

الدور على الصعيد الاجتماعي بأكمله وليس بظروف الانتاج التي تسود في بعض
المنتجات الانتاجية . القول بغير ذلك يؤدي الى مكافأة المشروعات التي لا تزال
تنتج السلع بطرق أصبحت عتيقة ، وهو ما يحول دون تطور قوى الانتاج فسيحي
المجتمع .

وإذا كانت القيمة تتحدد بكمية العمل (الحي والمخزون) اللازم اجتماعيا
لانتاج السلعة فإن هذه القيمة تتغير بتغير كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاجها
وهذه الأخيرة تتوقف على التغير في القدرة الانتاجية للعمل . أي على انتاجية
العمل . وإذا ما طرحنا جانبها القدرات الطبيعية والمكتسبة لمختلف الأقسام
تتوقف انتاجية العمل اساسا :

- على الشروط الطبيعية التي يتم في ظلها العمل ، كدرجة خصوبة
الارض وغنى المنجم وملائمة الظروف المناخية ، الى غير ذلك .
وعلى تطور القوى الاجتماعية للعمل ، أي الزيادة في انتاجية العمل الناشئة
عن التغير في العوامل الاجتماعية المحددة لهذه الانتاجية في ظل الانتاج
الرأسمالي ، الانتاج الكبير ودرجة تركيز رأس المال ونسبة استخدامه مع العمل
وتقسيم العمل داخل المشروع واستخدام الآلة ، تحسين الفنون الانتاجية ،
الاقتصاد في الوقت والمسافة عن طريق استخدام طرق أحسن للمواصلات (النقل
والمواصلات السلكية واللاسلكية) وكل وسيلة أخرى توضع تحت تصرف القسوة
العاملة من خلال تطبيق المبادئ العلمية على مشكلات الانتاج المادي ، مؤدية
في النهاية الى زيادة القوى الاجتماعية للعمل .

وعليه تتحدد قيم السلع بوقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها وتتناسب
طريقا مع وقت العمل وعكسيا مع انتاجيته .

لتحديد نسب السلع أي قيمة مبادلتها اذن يلزمنا التعرف على قيمتها ،
وهي كقيم تجد مصورها في العمل الاجتماعي المجرد وتنقاس ، قدرا بكميات العمل
(الحى والمخزون) اللازم اجتماعيا لانتاجها ، وهى كميات يمكن قياسها بعدد من
ساعات العمل . واذا كانت القيمة تتحدد بهذه الكمية فهى تتغير بتغيرها .
وتغير هذا لخيرة يتوقف على انتاجية العمل باعتبار ان كمية العمل السـلازم
لانتاج السلعة تقل بزيادة انتاجية العمل . هذا القول يصدق ، كقاعدة عامة
بالنسبة لجميع السلع بما فيها قوة لعمل رغم تميز هذه الاخيرة بوضع خاص فى
وسط السلع . تلك هى نظرية العمل فى القيمة التى تقوم فى الواقع على المساواة
بين افراد المجتمع ومن ثم بين عمل كل منهم وعمل الآخرين على اساس ان كسل
الاعمال (على اختلافها) ما هى الا صوراً من العمل الانسانى .

* * *

وفى الوقت الذى يتطور فيه الاقتصاد السياسى كعلم بين الكلاسيك وماركس
ينمو تيار آخر من الفكر الاقتصادى . وهو تيار بدأ من بعض مظاهر النظرية
الاقتصادية التقليدية ، لكنه ينتهى بالانفصال عنها . ذلك هو تيار الفكر
الاقتصادى للمدرسة الحديثة (المسماة كذلك بالمدرسة النيوكلاسيكية) أو
التقليدية الحديثة .

ثانياً - الفكر الاقتصادي للمدرسة الحديثة :

شهدت سبعينات القرن التاسع عشر بلورة للفكرة الاقتصادية الحديثة . نقول بلورة
اذ بدأت هذه الأفكار في الوجود والتطور من قبل هذا التاريخ . بل رأينا بعض بذور لها عند
بعض التجار (٣٨) . وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادي بفضل جهود الجيل الأول من
الكتاب الحديثين وأهمهم ويليام استانلي جفونس (٣٩) W.S. Jevons وماري - ليون
فالراس (٤٠) M. L. Walras وكارل منجر (٤١) C. Menger . هذا الفكر
يزداد اكتمالا من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثاني (٤٢) . ثم يتابع عليه التغير
نتيجة جهود الاقتصاديين الحديثين الى يومنا هذا .

(٣٨) انظر ما سبق ص ١٣٢ - ١٣٤ . في الواقع أن الاتجاه نحو دراسة علاقات التبادل مع التجريد من جذورها الاجتماعية
بدأ يظهر على نحو ابتداء من ثلاثينات القرن التاسع عشر . هذا الاتجاه هو الذي ساد في كتابات
Bastiat & Senior & McCulloch وغيرهم .

(٣٩) جفونس (١٨٣٥ - ١٨٨٢) . وهو انجليزي بدأ حياته العملية موظفا متواضعا ثم عمل أستاذا للاقتصاد السياسي .
نشر مؤلفه الرئيسي عام ١٨٧١ بعنوان « نظرية الاقتصاد السياسي » Theory of Political Economy وقد ترجم هذا
الكتاب الى الفرنسية . H. L. Barrault & H. Abassa V. Giord & E. Brière, Paris, 1909
وقد استلما بهذه الطمعة الفرنسية نظرا لغياب الأصل الانجليزي . كما ترجم الى العربية بواسطة كامل ابراهيم ومحمد مسعود
وعلى أبو الفتح وصالح نور الدين . وهي ترجمة يصعب معها فهم مقصود المؤلف . كما تبعد كثيرا جدا عن استخدام ما أصبح
من قبيل اللغة المصطلحة العربية في الاقتصاد السياسي .

ويعتبر جفونس مؤسس المدرسة الحديثة الانجليزية .

(٤٠) فالراس (١٨٣٤ - ١٩١٠) . وهو فرنسي . عمل مهندسا ثم استادا للاقتصاد السياسي بكلية حقوق بجامعة لوزان .
وهو مؤسس المدرسة الحديثة بلوان . وأهم مؤلفاته هي : مبادئ الاقتصاد السياسي الحث
Elements d'économie politique pure 1874 - 1877

دراسات في الاقتصاد الاجتماعي Etudes d'économie social (1896)
دراسات في الاقتصاد السياسي التطبيقي Etudes d'économie politique appliquée
(٤١) منجر (١٨٤٠ - ١٩٢١) . وهو نمساوي عمل لمدة وجيزة موظفا بالحكومة ثم استادا للاقتصاد السياسي بجامعة
فيينا . مؤسس المدرسة الحديثة بفينا . ومؤلفه الرئيسي بعنوان « مبادئ الاقتصاد » (في عام ١٨٧١) .

(٤٢) أهم هؤلاء الفريد مارشال Alfred Marshall (١٨٤٢ - ١٩٢٤) وكان أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كامبردج
بانجلترا وزعم المدرسة الحديثة بها . أهم مؤلفاته « مبادئ الاقتصاد » Principles of Economics الذي نشر في عام
١٨٩٠ . ترجمه الى العربية وهيب مسيحة تحت عنوان « أصول الاقتصاد » . مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة . وفي لوزان وجد
باريتو V. Pareto (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وهو الذي شغل كرسي استاذية الاقتصاد بجامعة لوزان بعد فالراس . وأهم
Cours d'économie politique, (1896 - 7)
Moultatne : Manuel d'économie politique, 1906 - Traité de sociologie générale 1916

- وفي فيينا نجد فون بوم بافرك Von Böhm - Bawerk (١٨٥١ - ١٩١٤) وفون فايزر F. Von Wieser (١٨٥١ -

٥. الخلاصة

وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادي في وسط تاريخي يتطور فيه النظام الرأسمالي ليكون النظام العالمي حيث طريقة الانتاج الرأسمالية تتطور لتغطي الأجزاء المختلفة من العالم. في داخل المجتمعات الرأسمالية نشهد تبلور القوى الاجتماعية التي تمثل نقبض المجتمع الرأسمالي وتطور تنظيمها (نقائيا وسياسيا) (٤٣). وقد انعكس تنظيم هذه القوى في التوصل الى تحديد الأهداف التي تسعى الى تحقيقها دفاعا عن مصالحها وفي صراعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، أي في رسم سياسة تتبعها هذه القوى. وقد اعتنقت مثل هذه السياسات بواسطة «غالبية النقابات العمالية البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبواسطة النقابات الألمانية التي تطورت تدريجيا بعد ١٨٦٨. وكذلك بواسطة النقابات التي تنتمي الى اتحاد العمل الأمريكي الذي تكون في ١٨٨٦ ... وكان العدد الأكبر من نقابات القارة (الأوروبية) حليفا للأحزاب الاشتراكية الماركسية. واعتنقوا برامج تنادي بالثورة الاجتماعية كهدف نهائي» (٤٤). معنى ذلك أنهم أعتنقوا، كأساس نظري لنشاطهم النقابي والسياسي، النظرية الماركسية وخاصة نظرية العمل في القيمة التي تجد جذورها، كما رأينا، في النظرية التقليدية وخاصة في تحليل ريكاردو. من هنا كانت نقطة البدء الأيديولوجية (وغير العلمية) التي نجدها عند بعض الكتاب كجفونس مثلا الذي يهدف الى التوصل الى بديل لنظرية ريكاردو «ذلك الرجل البارع، وإنما بروح مزورة، الذي حول مسار عربة علم الاقتصاد ليطلقها على طريق خاطئ»، بديل يبين أن «الأجور (أي العمل، م. د.) هي أثر لقيمة الناتج وليس سببا لها» (٤٥).

(٤٣) الواقع أنه يمكن ارجاع بداية تطور الحركة العمالية في إنجلترا الى تنظيمات القرن الرابع عشر التي أخذت صورة جمعيات associations تضم العمال الاجراء. ومع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية، خاصة في الصناعة. برزت صراعات وتنظيماتهم التي وصلت الى مرحلة مختلفة كليا (في صناعة النسيج) في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مرحلة أبرزت القوانين التي تحكم هذه التنظيمات والتي نوجت بما يسمى The Combinations Laws (أو قوانين التجمعات) التي صدرت في ١٩٧٩ و ١٨٠٠. أنظر.

E. Lipson. The Economic History of England, Vol. II, p. XXXI & sqq & Vol III, p. 389 & sqq

W. Ashworth. A Short History of the International Economy Since 1850. Longmans, London, 2nd edition. (٤٤) 1965. p. 117.

(٤٥) أنظر جفونس، المرجع السابق الإشارة اليه، الطبعة الفرنسية، ص ٥٠، ٤٨ على التوالي. وانظر بالنسبة لهذه النقطة عامة الصفحات من ٤٢ - ٥٠. والواقع أنه وإن كان اتجاه الفكر الحدي بدأ في «ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلا أنه لم يتطور إلا بعد ظهور الفكر الماركسي وتطوره كرد على تعدى هذا الفكر. يظهر هذا بوضوح مما يكتبه ج. م. كلارك بخصوص نظرية التوزيع:

"The marginal theories of distribution were developed after Marx: their bearing on the doctrines of Marxian is so striking as to suggest that the challenge of Marxism acted as a stimulus to the search for more satisfactory

في بحث الحديين عن هذا البديل فيرون من « مسار العربة الاقتصادية » لتعود الى دائرة التبادل (أو التداول) ^(٤٦) ، ولكنه على خلاف التبادل الذي اهتم به التجاريون (التبادل المرتكز على الانتاج) . التبادل ابتداء من حاجات الأفراد الاقتصاديين الذين يهدفون الى تحقيق أقصى اشباع للمحاجات (اذا تعلق الأمر بالفرد المستهلك) أو أقصى ربح نقدي (فيما يخص الفرد المنظم الذي يتخذ قرارات الانتاج) . هنا نجدنا في الواقع بصدد إعادة النظر في موضوع « الاقتصاد » ^(٤٧) .

في اطار التبادل . يصبح موضوع الاقتصاد متعلقا بسلوك أفراد من قبيل « الرجل الاقتصادي » ، سلوكا مجردا عن اطاره الهيكلى فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الانتاج السائدة فيه . فلا هيكل الاقتصاد ولا أدائه في مجموعه يدخلان موضوع الاقتصاد كما يعرفه الحديون . لنبين ذلك ببعض التفصيل .

يتمثل محور الانشغال بالنسبة للحديين في سلوك أفراد يسعون . في مجال النشاط الاقتصادي ، الى تحقيق أقصى استمتاع أو أقل ألم ^(٤٨) . هم أفراد يعرفون (بتشديد الرأى)

explanations. They undermine the basis of Marxian surplus value doctrine by basing value on utility instead of on labour cost and furnish a substitute for all forms of exploitation doctrine, Marxian or other, in the theory that all factors of production are not only productive but receive rewards based on their assignable contributions to the joint product." M.J. Clark, Distribution, in W. Fellner & B.F. Hiley (eds.), Readings in the Theory of Income Distribution, Allen & Unwin, London, 1954, p. 64 - 65.

(٤٦) نعرف أن انتباه التجاريين قد وجه نحو التداول للبحث عن تفسير للأثمان . كما نعرف أن علم الاقتصاد السياسي قد ولد وتطور من خلال البحث عن تفسير للأثمان على أساس القسمة كما تتحدد في مجال الانتاج وذلك بفضل الجهود التحليلية لرواد المدرسة التقليدية وفكرها وكارل ماركس . ثم لا يلبث الحديون أن يعودوا ، في محاولة تصورههم « للقيمة » و « الثمن » ، الى مجال التداول . هذا الشبه الظاهري يبين ألا يدفنا الى عدم رؤية الفروق الجوهرية بين الفكر التجارى والفكر الحدى .

فقد ركز التجاريون اهتمامهم على تراكم رأس المال في صورته النقدية الذي يضمن تشغيله لزيادة الثروة القومية ، ومن هنا كان انشغالهم بالأجراءات الواجب اتباعها لتحقيق هذه الزيادة . هنا نجدنا بصدد أناس يوجدون في مركز العملية الاقتصادية كما تدور في الواقع الاجتماعى . أما الحديون فيركزون اهتمامهم على سلوك « الفرد الاقتصادى » المجرد . الذى لا علاقة له بالواقع الاجتماعى . مع الحديين نجدنا بصدد انشغالات فكر أكاديمى بعيد عن الواقع الاجتماعى الأمر الذى يفسر ، كما سنرى ، سيادة فكرة آخر في العمل السياسى والثقافى للمجتمع وعجز الفكر الحدى أمام أزمة الاقتصاد الرأسمالى .

التداول الذى يهتم به التجاريون هو تداول يستند الى الانتاج . اذا كان الفائض يتحقق في مجال التداول فانه ينتج عن زيادة الصادرات عن الواردات الأمر الذى يلزم معه زيادة انتاج الصادرات . أما التداول الذى يهتم به الحديون فهو التداول ابتداء من الاستهلاك ، من حاجات الفرد الذى هو قبيل الرجل الاقتصادى .

الفكر الحدى يفرق الفكر التجارى من الناحية الفنية فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في التحليل .

(٤٧) نقول الاقتصاد Economics لأن هذا هو الاسم الذى يطلقه الحديون على « العلم » أنظر فيما سبق هامش رقم ٣

ص ١٦

(٤٨) جفونس ، المرجع السابق الإشارة اليه ، ص ٨٥ وما بعدها .

بالحاجات . هذه الحاجات يتم اشباعها ، على حد تعبير فالراس ، « بالأشياء المادية وغير المادية » التي تكون الثروة الاجتماعية ، تلك الثروة التي تعرف (بتشديد الرأى) الندرة^(٥٩) . هذه الندرة تتضمن بشورها :

« المنفعة ، وهي « الصفة المجردة التي بفضلها يستجيب الشيء الى ما نبتغيه ويكتسب حقا في أن تكون له صفة الناجح . ويكون ذا منفعة كما يمكن أن يتبع استمتاعا أو يوفر جهدا »^(٥٠) ، كما أن الندرة تتضمن كذلك :

- الحد من الكمية ، أى أن الشيء لا يوجد تحت تصرفنا إلا بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التي يمكن اشباعها .

وعليه انعكس سلوك هؤلاء الأفراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادي^(٥١) في علاقات بين هؤلاء الأفراد وبين الأشياء النادرة التي تصلح لاشباع حاجاتهم . هذه العلاقات (بين الانسان والأشياء) منظوروا اليها من جانبها الكمي فقط هي التي تمثل بالنسبة للحددين موضوع الاقتصاد^(٥٢) . فالمستهلك ، ذو الحاجات غير المحدودة ، يهدف الى تحقيق أقصى اشباع استخداما لموارده المحدودة . ومن ثم فهو يسعى الى تحقيق أقصى منفعة . وهي ظاهرة يعتبرونها ذاتية (أى تتوقف على الفرد المستهلك) عن طريق الحصول على السلع التي هي بطبيعتها محدودة الكمية . وتكون العلاقة هي علاقة بينه وبين السلع . تأخذ مكانا في السوق يحاول من خلالها أن يوفق بين غاياته اللا محدودة (الحاجات) ووسائله المحدودة . وكذلك الأمر بالنسبة للمنظم (صاحب المشروع) ، فهو ينظر اليه في سلوكه كمتبادل ، أى كشخص يظهر في سوق (أو أسواق) يشتري منها عناصر الانتاج ، من قوة عمل وآلات ومواد أولية وغيرها ، محاولا الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة . والأمر هنا ينحصر في علاقة

(٥٩) scarcity, la rareté

(٥٠) جفونس ، نفس المرجع ، ص ٩٧ . أنظر فيما يتعلق بالمقارنة بين جفونس ومنجر بالنسبة هذه الفكرة :

Gaëtan Piron et autres, L'Utilité Marginale de C. Menger à J.R. Clark, les Editions Domat-Montchrestien, Paris, 2ème édition, 1938, p. 72 et sqq.

(٥١) في كتابات الاوائل من الحدين يبرز ما يستندونه الى الرجل الاقتصادي كفرد ذى طبيعة تسمى الى تحقيق اللذة hedonistic nature: nature hédoniste ، فهو الرجل الذى يسعى الى تحقيق أقصى لذة وأقل ألم ، الرجل الرشيد . ولكن مع الجيل الثاني من الحدين بدأ التفكير في أن هذا التصوير يعطى فردا غاية في التفريد وأن « الرجل الحقيقي ليس رجلا اقتصاديا محض » . أنظر باريو ، محاضرات في الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق الإشارة عليه . ص ٧١ . كما يعتقد فون فايزر في نهاية حياته أن الفرض الخاص بهذه الطبيعة الخاصة بالسمي الى اللذة لا يتفق مع الواقع . أنظر G. Piron ، المرجع السابق الإشارة اليه ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٥٢) في هذا المعنى يقول باريو أن « موضوع دراستنا هو الظواهر التي تنتج من الأفعال التي يقوم بها الأفراد في سبيل التزود بالأشياء التي يحصلون منها على اشباع حاجاتهم أو رغبتهم ، وأن نحاول ثانيا اكتشاف قوانين الظواهر التي تبعد في هذه الروابط سببها الرئيسي » . المرجع السابق : ص ٣ .

بينه وبين هذه الأشياء . كما أنه يظهر في سوق آخر هو سوق السلعة التي يبيعها ، يحاول أن يسوقها بتحصيل أكبر ايراد ممكن . والأمر يتعلق هنا كذلك بعلاقة بينه وبين السلعة . ففي السوقين يركز الاهتمام على سلوكه كمبادل (كبايع وكمشترى) يعبر علاقات بينه وبين السلع (عناصر الانتاج والسلعة التي ينتجها) في محاولاته الدائمة لتحقيق أكبر فرق بين ما يحققه سلوكه في السوقين (الانفاق في سوق عناصر الانتاج والايراد في سوق السلعة التي يبيعها) .

على هذا النحو تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات بين الأفراد والأشياء المادية . ويصبح الاقتصاد بالتالي « علم » الندرة ، الأمر الذي يعني أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية . هذا التصور للعلاقات الاقتصادية يجد انعكاسه في اعتبار « علم الاقتصاد » ، على حد تعبير باريتو ، « علماً طبيعياً كالفسولوجيا (علم وظائف الأعضاء) والكيمياء ، وإلى غير ذلك » (٥٣) .

ذلك هو تصور الحديدين لموضوع الاقتصاد ، وهو تصور يعكس منهجاً عاماً يحدد نظرتهم للظواهر الاقتصادية . في تحليلهم لسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادي . يستخدم الحديدين طريقة تختلف في تفاصيلها عند كتاب كل من الجيلين الأول والثاني

فعند الحديدين الأوائل ، منهج التحليل استنباطي بالدرجة الأولى دون استخدام المنهج الرياضي عند منجر^(٥٤) وباستخدام هذا المنهج عند جفونس^(٥٥) وفالراس . بالنسبة لجفونس ، تستخدم الرياضة ليس كلغة في التعبير وإنما كطريقة للاستدلال ، بل انه يذهب في استخدام المنطق الرياضي حتى الى درجة يختلط بها العلم مع المنهج اذ انه « يتعين على الاقتصاد ، ان اراد ان يكون علماً ، ان يكون علماً رياضياً » (٥٦) .

ويبرز الفريد مارشال بين كتابي الجيل الثاني من الحديدين بما يقوله عن منهج البحث في الاقتصاد : « يتمثل عمل الباحث في الاقتصاد ، شأنه في ذلك شأن كل العلوم تقريباً ، في تجميع الوقائع (يريد بذلك تجميع المعلومات الخاصة بالوقائع ، م . د .) ، وترتيبها وتفسيرها والقيام باستخدامها منطقياً بشأنها . وتمثل النشاطات التحضيرية (في نشاط

(٥٣) باريتو . محاضرات في الاقتصاد السياسي ، ص ٧ . وباريتو يحفل أنه يخي الظواهر الطبيعية التي يتعلق بها موضوع علوم الطبيعة ليست غير متغيرة . فهي حركة دائمة .

ويذهب جفونس من قبل مذهب باريتو ويخبرنا أن النظرية التي يحتويها مؤلفه « يمكن تعريفها بميكانيكا المنفعة والمصلحة الفاتية » ، المرجع السابق للإشارة إليه ، ص ٧٧ .

(٥٤) cf. Prou et autres, op. cit, p. 67. (٥٤)

(٥٥) جفونس ، المرجع السابق للإشارة إليه ، ص ٧١ وما بعدها .

(٥٦) جفونس ، نفس المرجع ، ص ٥٥ .

باستخلاصات منطقية بشأنها. وتشتمل النشاطات التحضيرية (في نشاط البحث) في الملاحظة والوصف ثم في تعريف الظواهر وتقسيمها، ولكن ما نريد تحقيقه بهذه الوسيلة هو معرفة الظواهر الاقتصادية في اعتمادها المتبادل... ولاستخلاص الفكرة العلمية تظهر ضرورة الاستقراء والاستنباط معا ضرورة تشبه ضرورة استخدام القدمين معا، اليسرى واليمنى، لكن يتمكن من السير... هذه المناهج التي تستخدم في البحث لا تقتصر على الاقتصاد فقط ولكن تشترك كل العلوم في استخدامها». ويضيف مارشال أنه من المفيد كذلك أن يستخدم منهج تاريخي في البحث الاقتصادي^(٥٧).

ويستخدم باريتو طريقة في الاستقصاء عن طريق التجريد يسميها طريقة التقريبات المتتالية Les approximations successives وتشتمل هذه الطريقة، كما يصفها باريتو، في البدء ببناء نظرية عامة منبسطة نعرفنا بالخطوط الجوهرية لقيادة محل الدراسة مع التجريد من التفاصيل والدقائق. في مرحلة ثانية نستطيع أن نقرب تدريجيا، عن طريق سلسلة من التقريبات، من الواقع الملموس، بالتوصل إلى تصورات تكون أكثر دقة وأكثر تعقيدا. دون أن نوهم أننا نستطيع أن نصل، عن طريق هذه التقريبات المتتالية، إلى الواقع بكل تفاصيله وكل غناه - إذ تفاصيل هذا الواقع وتعقده أكبر من أن تمكن العلم من التوغل إليها جميعا وتحليلها في كل أبعادها. فباتباع طريقة التقريبات المتتالية هذه نستطيع أن نواصل إلى تفسير أكثر ما يكون اقترابا من الواقع دون أن يصل أبدا إلى هذا الواقع بأكمله^(٥٨).

بقي أن نضيف نقطة أخيرة فيما يتعلق بفنون التحليل عند الحديين. وهي خاصة بما يستخدمه كل الكتاب الحديين من نوع من استدلال عند الحد^(٥٩) وفقا لهذا الاستدلال يفترض الحديون أن الفرد الاقتصادي يعرف ويقدر المزايا (المنافع) والمساوئ (عدم المنفعة أو الألم) التي تنجم عن تعديل طفيف في سلوكه. فالمستهلك مثلا يعرف ويقدر المنفعة التي يحصل عليها من شراء وحدة إضافية من السلعة، ولتكن رغيغا إضافية من الخبز، بقدر معرفته للتضحية التي يقدمها في مقابل ذلك ممثلة في عدد منافع وحدات النقود. هذه الوحدة الإضافية، هي الوحدة الحدية^(٦٠)، أي تلك التي توجد عند الحد بين استمرار

(٥٧) A. Marshall, Principles of economics, Macmillan, London, 1959, p. 24-25

(٥٨) باريتو، المرجع السابق الإشارة، ص ١٦ - ١٧. أنظر كذلك:

G. Pirou, Les Théories de l'équilibre économique: Walras et Pareto, Editions Domat Montchrétien, Paris, 3ème édition, 1946, p. 301 - 312.

وقارن ما قلناه بالنسبة لعملية الاستقصاء، ص ٣٣ و ٣٤ عليه.

(٥٩) A reasoning at the margin, un raisonnement à la marge.

(٦٠) Marginal unit; unité marginale.

المستهلك في شراء وحدات السلعة وبين توقفه عند عدد معين من وحدات السلعة . من هذا النوع من الاستدلال الحدى الذى ستتاح لنا فرصة التعرف عليه تفصيليا^(٦١) تستمد المدرسة ونائجها الفكرى ، أى النظرية ، الاسم الذى يطلق عليها .

ذلك هو تصور الحدين لموضوع منهج الاقتصاد . وقد نتج عن جهودهم في تحليل سلوك الأفراد الاقتصاديين مجموعة من النظريات تكون البناء النظرى للمدرسة الحدية . دراسة هذا البناء تبين أنه يتعلق بالمنفعة المرتكزة على الندرة . فالمنفعة ، وهم يعتبرونها ظاهرة ذاتية (أو شخصية) ، تحل محل العمل كأساس للقيمة والأثمان . أما عن مكونات هذا البناء النظرى فيمكن تقديمها على النحو التالى :

- بما أنهم اعتبروا التطور الاقتصادى كشيء واضح لا يحتاج لنقاش يتميز بناؤهم النظرى بغياب نظرية في التطور .

.. بما أن اهتمامهم ينصب على سلوك الوحدات الاقتصادية يكون تحليلهم ذى طبيعة وحدية *micro-analysis, analyse micro-économique* أى تحليلًا يشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (المستهلك أو المنظم أو الصناعة) على فرض انعزالها عن بقية أجزاء الاقتصاد وعلى فرض أن وقوع هذه الوحدة تحت تأثير خارجى (أى تأثير يأتي من بقية أجزاء الاقتصاد) يهدفها الى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد إلا أثرا يمكن إهماله : فن المنفعة الى الطلب الذى يحدد بسلوك المستهلك في السوق (نظرية الطلب) . ومن الطلب الى العرض الذى يتحدد بسلوك المنظم صاحب المشروع في ظل ظروف السوق بأشكاله المختلفة (نظرية العرض) . وابتداء من الاثنين تقدم نظرية تحديد أثمان السلع التي تخصص لاشباع الحاجات النهائية وكذلك أثمان السلع التي تستخدم في الانتاج ، أو ما يسمونه عناصر الانتاج .

- وبعد مارشال^(٦٢) يعرف البناء النظرى الحدى بعض التطور :

● في اطار نظرية الطلب تتقدم النظرية التي تقول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس^(٦٣) ونقدم نظرية المنفعة كظاهرة غير قابلة للقياس وإنما قابلة للتفضيل^(٦٤) .

(٦١) أنظر الباب الرابع من هذا الكتاب .

(٦٢) نجد النظرية الحدية خير تقدم لها في كتاب مبادئ الاقتصاد لألفريد مارشال الذى يقدمها بمهارة ذية فائقة تبين كيفية استخدام الكثير من أدوات التحليل التي يعين على كل اقتصادى أن يجيد استخدامها .

Cardinal utility; utilité cardinale.

(٦٣)

Ordinal utility; utilité ordinale.

(٦٤)

● في اطار نظرية المشروع ، يهتم التحليل كذلك بسلوك المشروع في ظروف المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة (حيث تنتج السلعة بواسطة عدد قليل من المنظمين) بعد أن كان تحليل مارشال يقتصر على شكلين فقط من أشكال السوق ، سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار .

- كذلك مع الحاح الأزمات الاقتصادية وزيادة حدتها ظهرت بعض النظريات التي تحاول تفسير هذه الظاهرة

- كل هذا البناء النظرى لا يهتم ، على حد تعبير مارشال ، الا بالمظاهر القابلة للقياس ، أى المظاهر الكمية . كما أن نظرياته استخلصت على أساس التجريد من عنصر الزمن ، أى مع عدم الأخذ في الاعتبار للبعد الزمني للظاهرة ولحركتها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة ، ولذا تكون هذه النظريات من قبيل النظريات الاستاتيكية أو الساكنة .

ذلك هو تصور الحدين لموضوع ومنهج الاقتصاد والبناء النظرى الذى يقوم على هذا التصور . والواقع أن هذا التصور يعاني من الصعوبات الآتية :

(أ) اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور « لعلم » الاقتصاد واعتبار هذه المشكلة مشكلة ندرة يعني خلطاً بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة والمشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخياً (في المكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد :

- فبالنسبة للمجتمع الانساني بصفة عامة ، يتمثل الصراع مع الطبيعة في محاولة للسيطرة عليها لأشباع حاجات الانسان والقضاء على الضرورة *necessity* ، أى اذا ما استخدمنا لغة اقتصادية ، القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات . ولكن الصراع يتم على نحو جماعى لأن الانسان لا يعيش بمفرده .

- وبالنسبة لمجتمع معين ، تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وإنما في اطار تاريخى يتمثل في المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع المعين^(١٥) . وهي مرحلة تشهد بدورها مستوى معين لتطور قوى الانتاج في المجتمع وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع ، طريقة تعكس نوع روابط الانتاج السائدة في المجتمع . بمعنى آخر ، هذه المرحلة تبين الشكل الاجتماعى لعملية الانتاج ومستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع ، ومن ثم الشوط الذى قطعه هذا المجتمع في سبيل حل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع

cf. A.H. Bansen, Business Cycle theory. 1927 — L. Haberler, Prosperity and Depression — U.N.O., (١٩٥)
1546. Fluctuations économiques ouvrage collectif, 2 Tomes, Domat — Montchrétien, Paris, 1954.

الإنساني بصفة عامة .

أما النسبة للفرد . والأمر لا يتعلق بالفرد المحرد وإنما بالفرد الاجتماعي ، بالفرد الذي يرتبط من كل اجتماعي يرتكز على التعاون والتقسيم الاجتماعي للعمل ، فلا يمكن أن تحدث مشكلته الاقتصادية إلا في أطوارات علاقات الإنتاج التي تسود في المجتمع المحدد تاريخيا (في المكان والزمان) الذي يعيش فيه هذا الفرد . ففي المجتمع الرأسمالي مثلا ، لا يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية للفرد بمنعزل عن موقفه تجاه الآخرين فيما يتعلق بملكية وسائل الإنتاج .

محاولة تصوير المشكلة الاقتصادية للفرد كمشكلة نطاق المشكلة الاقتصادية للمجتمع الإنساني بصفة عامة . أي كمشكلة ندرة ، تعني في الواقع :

أولا تجاهل أن الذي يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع (وليس الفرد بمفرده) . وهو ما يعني تجاهل أن العلاقات الاجتماعية للإنتاج إنما تنشأ بين الأجزاء ، وبين الأفراد في المجتمع .

كما تعني بناء على هذا تجاهل إفراغ العلاقات الاقتصادية من محتواها الاجتماعي ، إذ لا يرى في هذه العلاقات إلا علاقة بين الفرد والشئ متجاهلين بذلك الطرف الآخر في العلاقة .

فإذا ما فرغت الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعي أصبح من الطبيعي أن تتصور كظواهر أبدية .

(ب) إذا ما زدنا على ذلك أنه الانشغال ينصب على المظاهر القيمة للظواهر متجاهلا مظهرها الكيفي أدى ذلك ألا توجد بين الظواهر ، في نظر الباحث من الحدين ، فروق كيفية . وإذا لم توجد هذه الفروق كانت الظواهر واحدة في كل مراحل التطور الاجتماعي . الأمر الذي يعني أن الظواهر الاقتصادية ، في نظر الحدين ، ظواهر أبدية لا تتغير .

(ج) من ناحية أخرى . يتعلق موضوع الاقتصاد عند الحدين بسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادي . هذا السلوك يبدأ بالفرد الاقتصادي كمستهلك ، بحاجاته التي يسعى إلى إشباعها بالحصول على منافع السلع التي هي بطبيعتها نادرة . هذه المنفعة في نظرهم ظاهرة ذاتية ، أي ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص إلى آخر . وعليه يرتكز بناؤهم النظري على فكرة المنفعة كظاهرة ذاتية . هل هي حقيقة كذلك ؟ إذا انشغنا على أن المنفعة هي صلاحية اشياء (السلع) لأشياء حاجية معينة ، بقي أن نعرف من أين تستمد السلعة هذه

الملاحة ؟ أهى لان الشخص يعتبرها كذلك ؟ أم انها تستمد هذه الملاحة من خصائص موضوعية فى ذات السلعة ؟ واذا اردنا ان نطرح السؤال على نحو مختلف قلنا ما الذى يجعل نوعا من الملابس مثلا صالحا لاتباع حاجة معينة ، هى الحاجة الى الملابس ، حاجة اخرى ، كالحاجة الى الطعام مثلا ؟ الواقع ان الذى يجعله كذلك هو ما به من خصائص تجعله صالحا لاتباع الحاجة الاولى دون غيرها . هذه الخصائص انما يستمدتها / كما رأينا من قبل ، من الخصائص الطبيعية للمواد التى تنتج منها السلعة ، الغزل والنسيج فى مثلنا هذا . وهى خصائص تعطى الملابس الصفات التى تمكنها من حماية الجسم . كما ان خصائص هذا النوع من الملابس تستمد من خصائص العمل الفردى ، العمل الملموس ، عمل صانع الملابس الذى اعطاها شكلا يمكنها من حماية الجسم اى من ان تكون صالحة لاتباع الحاجة الى الملابس . وعليه يكون مرد صلاحية السلعة لاتباع حاجة معينة ، اى منفعتها هو ما بها من خصائص تمكنها من اشباع هذه الحاجة دون غيرها ، وليس اعتبار الشخص المستهلك لها . أى ان المنفعة تكون ظاهرة موضوعية لا ذاتية .

ويبدو جوهر فكر الحديدين حول نظرية ثمن السوق . الأمر الذى يلزم

معه التعرف على نظرة عامة لنظريتهم هذه .

نظرية ثمن السوق عند الحديدين : نظرة عامة

يقال ان ثمن السوق ^(١) بالنسبة لسلعة ما (تنتجها صناعة معينة) يتأثر

بطلب المستهلكين على هذه السلعة وبعرض المنظمين (او المنتجين) لها .

وعليه . اذا أردنا ان نتوصل الى بناء نظرية شكلية لثمن السوق كان علينا :

• أن نتوصل اولا الى تحديد طلب المستهلكين ، اى طلب السوق

- أن نتوصل ثانيا إلى تحديد عرض المنظمين ، أي عرض السوق .
- أن ندمج ثالثا نظريتي الطلب والعرض في نظرية التوازن ضمن السوق .
- أن نرى أخيرا فكرة التبعيد هاما في تحليل تكوين الأثمان (ونعبره عن
أنواع التحليل) وهي فكرة المرونة ، مرونة الطلب ومرونة العرض .
قبل أن نتعرض لهذه الموضوعات الأربعة يلزمنا أن نبرز ملاحظتين منهجيتين
تفرضان نفسيهما :

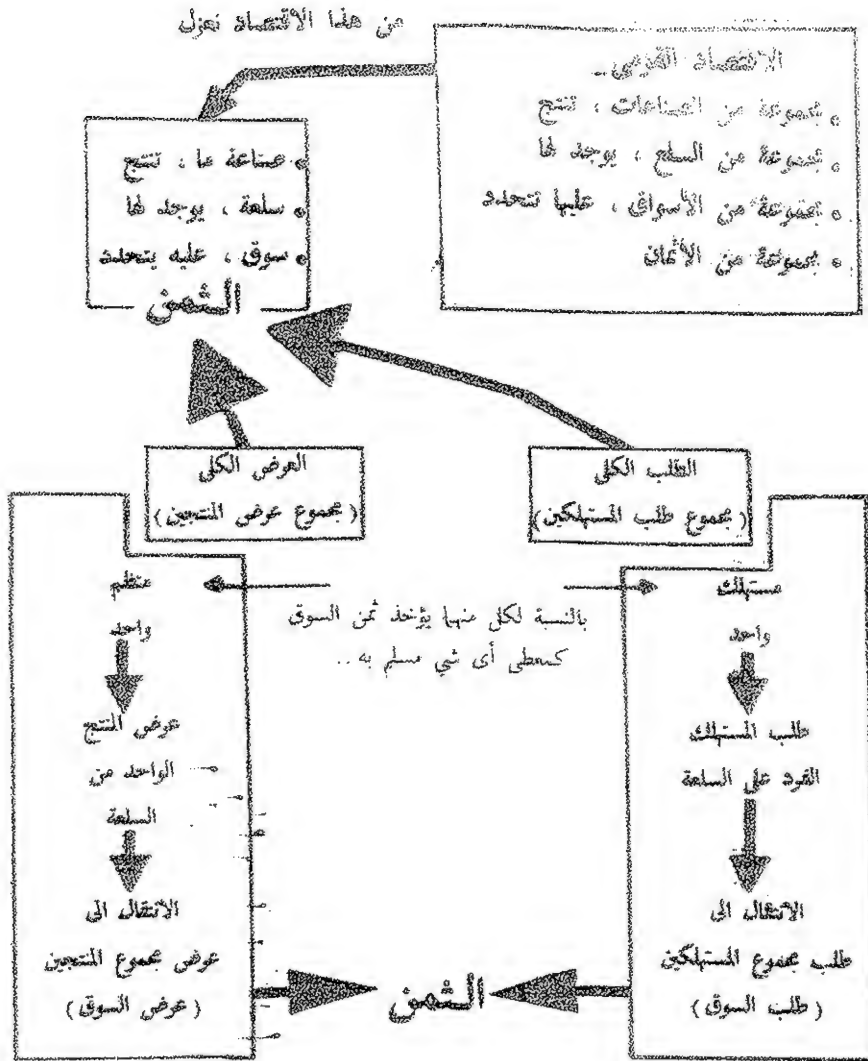
- الملاحظة الأولى تهدف إلى أن تكون لغتنا المصطلحية منضبطة . إذ حين
نتكلم عن الطلب والعرض إنما نتكلم عن تدفقات (١) نحن لا نعني بمجرد عملية شراء
(أو بيع) واحدة ، وإنما بتدفق مستمر من عمليات الشراء (أو البيع) في مسلسل

(١) لإيضاح الفرق بين التدفقات Flow ; Flux والاحتياطي (أو المخزون) stock نضرب المثال التالي : لدينا حوض سباحة مملوء بالماء حتى مستوى معين ، الضمان صفاء الماء نحدث تيارا من الماء بين فتحتين متضادتين يدخل الماء من أحدهما ويخرج من الناحية الأخرى . وهكذا يظل الحوض دائما مليئا حتى نفس المستوى ، مستوى الماء هذا يحدد المخزون منه ويتمثل في كمية معينة يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات الموجودة . أما كمية الماء التي تدخل الحوض والكمية التي تخرج فهي من قبيل التدفقات يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات في الدقيقة أو في الساعة . فالتدفق له بالاحتمال بعد زمني . يعبر عنه بعدد من الجالونات في فترة من الزمن . أما المخزون فلا بعد زمني له . فهو مجرد كمية من الماء يعبر عنها بعدد من الجالونات فإذا ما أخذنا مشروع إنتاج الصلب : لكي يقوم بالانتاج يستخدم الحديد الخام كمادة أولية . ولكي بضمن المشروع انتظام الانتاج يحتفظ في مخازن به كمية من الحديد الخام . ويستقبل في نفس الوقت كل يوم أو كل أسبوع (حسب شروط الاستلام) كمية معينة من هذه المادة تدخل في مخازنه . ويقوم المصنّع كل يوم باستخدام كمية من الحديد في انتاج الصلب ، هذه الكمية تخرج من المخازن يوميا . الكميات التي تدخل وتخرج من المخازن يوميا تمثل التدفقات من الحديد الخام . أما الكمية التي توجد في المخزن فتتمثل بالمخزون . وكذلك الأمر بالنسبة للصلب : فالكمية المنتجة منه يوميا تمثل التدفق

فترة محدودة * وعليه يتعين ان نعبر عن الطلب (او العرض) بهذه الكمية او تلسسك المتعلقة بفترة زمنية معينة : وليكن مثلاً رقيقاً من الخبز في اليوم وسبعة أرغفة في الاسبوع . فالأمر يتعلق دائماً بالكمية او الكميات التي تطلب او تعرض خلال فترة معينة . وهو ما يتعين ان نتذكره حتى ولو حدث وأغفلنا الكلام عن الفترة الزمنية .

.. أما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة : لتحديد ثمن السلعة في السوق يتعين ان يكون لدينا الطلب الكلي على السلعة في السوق ، اي طلب جميع من يستهلكون السلعة ، وكذلك العرض الكلي للسلعة في السوق ، اي عرض جميع من ينتجون السلعة . للتوصل الى الطلب الكلي (طلب السوق) نحاول أولاً تحديد طلب المستهلك الفرد ثم ننتقل في مرحلة تالية من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق . وتتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلي (عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالي :

== الذي يدخل مخازن المشروع وكذلك الكمية التي تباع يومياً تمثل التدفق الذي يخرج نحو المشترين . اما الكمية التي توجد في المخازن في لحظة معينة فانها تمثل المخزون من الصلب .



هذا الشكل يتضمن مباداة المنافسة الكاملة في سوق السلعة

بتدفق مستمر من عمليات الشراء (أو البيع) في خلال فترة محدودة. وعليه يتعين أن نحبر عن الطلب (أو العرض) بهذه الكمية أو تلك المتعلقة بفترة زمنية معينة، وليكن مثلاً رغيفاً من الخبز في اليوم وسبعة أرغفة في الأسبوع. فالأمر يتعلق دائماً بالكمية أو الكميات التي تطلب أو تعرض خلال فترة معينة. وهو ما يتعين أن نشدّره حتى ولو حدث وأغفلنا الكلام عن الفترة الزمنية.

أما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة: لتحديد ثمن السلعة في السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلي على السلعة في السوق، أي طلب جميع من يستهلكون السلعة، وكذلك العرض الكلي للسلعة في السوق، أي عرض جميع من يتتجون السلعة. للتوصل الى الطلب الكلي (طلب السوق) نحاول أولاً تحديد طلب المستهلك الفرد ثم نتقل في مرحلة تالية من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق. وتتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلي (عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار. ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالي:

٢ - الطلب

الهدف من أن نترصل الى كيفية تحديد طلب السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . هذا الطلب يعتبر ، في نظر الحدين ، مجموع ما يطلبه الأفراد الذين يشترون السلعة . لتحقيق هذا الهدف نعرف أولا طلب المستهلك الفرد (الطلب الفردي) وطلب السوق ، ونرى ثانيا كيف يتحدد الطلب الفردي ، لننتقل أخيرا الى طلب السوق .

تعريفه الطلب :

يقصد بالطلب الفردي الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلك الفرد على استعداد لشراؤها عند الأثمان المختلفة في خلال فترة معينة .

وعلى نفس النحو يعرف طلب السوق بأنه مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشراؤها عند الأثمان المختلفة في خلال فترة معينة .

فالأمر لا يتعلق بكمية واحدة تطلب عند ثمن معين وإنما بعلاقة بين سلسلة من الكميات وسلسلة من الأثمان ، في خلال فترة معينة ، أى بتدفقات . والأمر لا يتعلق بالكميات التي تشتري فعلا عند الأثمان المختلفة ، وإنما بالكميات التي يكون المستهلك أو المستهلكون على استعداد لشراؤها ، فنحن بصدد التعبير عن الامكانيات المتصورة عند الأثمان المختلفة .

تحديد الطلب الفردي :

يتأثر هذا الطلب بعدد معين من العوامل . ويؤثر كل منها عليه في اتجاه معين وبكيفية معينة . لنوضح ذلك .

أهم العوامل التي تؤثر على الطلب الفردي على سلعة ما هي :

١ - ثمن السلعة : بما أن الأمر يتعلق بمستهلك فرد فإن الكمية التي يشتريها من السلعة تكون أصغر من أن تؤثر في ثمن السلعة التي يشتريها ، وعليه يكون هذا الثمن معطى له ، أى يمثل أمرا مسلما به . في أغلب الأحوال نتوقع أن ينقص المستهلك من الكمية التي يطلبها اذا ما ارتفع الثمن . والعكس صحيح ، أى أنه يزيد من الكمية المطلوبة اذا ما انخفض الثمن .

٢ - دخل المستهلك : في الغالب من الحالات مع زيادة دخل المستهلك تزيد الكمية التي يطلبها من السلعة ، والعكس بالعكس .

٤- **أثمان السلع الأخرى :** يقوم المستهلك بشراء سلع أخرى يستخدمها في إشباع حاجاته بالإضافة إلى السلعة محل الدراسة ، وهو يوزع دخله بين هذه السلع جميعها . ومن ثم فقد يؤثر التغير في أثمان السلع الأخرى على الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة التي نبحث تحديد الطلب عليها . وللتعرف على أثر التغير في أثمان السلع الأخرى على الكمية المطلوبة من سلعتنا بتعين التفرقة بين ثلاث طوائف من السلع الأخرى :

- فقد تكون السلعة الأخرى مكمل للسلعة التي ندرس تحديد الطلب عليها ، ويقصد بمكمل أن تكون مكمل لها في الاستعمال ، أى أن إشباع الحاجة يستلزم استعمال الاثنين معا ، كما إذا كانت سلعتنا هي الشاي والسلعة الأخرى هي السكر (أمثلة أخرى لسلع مكمل : القلم والورقة ، والسيارة والبنزين ، والموقد والوقود) ، في هذه الحالة ارتفاع ثمن السلعة المكمل (السكر مثلا) يؤدي إلى نقص الكمية المشتراه من السلعة (ولكن الشاي) . انخفاض ثمن السلعة المكمل يؤدي إلى زيادة الطلب على سلعتنا .

- وقد تكون السلعة الأخرى بديلة لسلعتنا ، أى تحمل محل سلعتنا في الاستعمال ، أى في إشباع حاجة المستهلك ، كما إذا كانت السلعة البديلة هي البن في حالة ما إذا كانت سلعتنا هي الشاي (أمثلة أخرى للسلع البديلة : الزبد والمسلط الصناعاتي ، الكهرباء والغاز ، المواصلات العامة والمواصلات الخاصة ، السينما والمسرح) . فإذا ما ارتفع ثمن السلعة البديلة (البن) توقعنا أن يزيد الطلب على سلعتنا (الشاي) . وانخفاض ثمن السلعة البديلة يدفع إلى نقص الطلب على سلعتنا .

- وقد تكون السلعة الأخرى غير ذي علاقة مباشرة بسلعتنا من ناحية الاستعمال (مثال ذلك القلم والحضروات) .

٥- **هوى المستهلك وعاداته :** فإذا ما كان المستهلك يتأثر بالموود فإنه يغير من الكمية المطلوبة من السلعة (عادة ما يكون على حساب السلع الأخرى) حتى لو بقي دحاهة ثمن السوق على حاله .

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأن طلب المستهلك على السلعة إنما يتحدد (أي دالة) :

- بضمن السلعة محل الاعتبار .
- بأثمان السلع الأخرى التي يشتريها المستهلك .

- بدخل المستهلك .

- بدوقه وعاداته .

وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة الدالية ^(٣) التالية :

$$ط_1 = د (ث_1 ، ث_2 ، ... ، ث_n ، د ، ق)$$

حيث :

ط_١ : الطلب على السلعة أ

ث_١ : ثمن السلعة أ

ث_٢ ، ... ، ث_ن : ثمن السلع الأخرى (غير أ)

د : دخل المستهلك

ق : ذوق المستهلك (عاداته وتفضيله) .

هذه العلاقة تسمى بدالة الاستهلاك الفردي ^(٤) . وهي علاقة مركبة نبين لنا أن طلب المستهلك الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة . أى أنها تتكاتف لتحديد هذا الطلب . ومن ثم يقف التغير في الطلب على التغير في هذه العوامل كلها . عليه اذا ما أردنا تحديدا منضبطا لهذا الطلب كان من اللازم دراسة أثر كل هذه العوامل في نفس الوقت وهو ما يكاد يكون من المستحيل . للتغلب على هذه الصعوبة ، وفي سبيل الوصول الى تحديد طلب المستهلك ، تلجأ الى حيلة منهجية بمقتضاها ندرس العلاقة بين الطلب وبين كل من هذه العوامل مأخوذاً على حده على افتراض أن العوامل الأخرى تبقى على حالها لا تتغير . فاذا ما انتهينا من دراسة هذه العلاقة نأخذ العلاقة بين الطلب والعامل مع افتراض أن بقية العوامل تبقى ثابتة ، وكذا في كل حالة لا نأخذ مجموع العوامل التي تحدد الطلب دفعة واحدة وإنما نأخذ جزءاً منها على فرض ثبات الآخرين . ومن هنا كانت تسمية هذه الطريقة بطريقه التحليل الجزئي ^(٥) . وهي طريقة نصطبح بافتراض شائع الاستعمال في التحليل الاقتصادي وهو فرض (بقاء الأشياء الأخرى على حالها) ^(٦) .

والنميوات هي كميات يمكن أن

variables

(٣) لدينا هنا علاقة بين متغيرات

تكون لها قيم مختلفة . أى قيم غير ثابتة . وتوجد العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير آخر أو قيم متغيرات أخرى . فعندما يكون المتغير س دالة المتغير ص نستطيع أن نحصل على قيمة س اذا ما كانت لدينا قيمة ص . وتكون العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير مستقل واحد . وعندها نغير عن هذه الدالة على النحو التالي :
س = د (ص) . ونقرأ : س هي دالة ص . وفي كثير من الأحيان تتوقف قيمة متغير (تابع) على قيم أكثر من متغير (مستقل) . ويمكن التعبير عن هذا النوع من العلاقات الدالية على النحو التالي : س = د (و ، ص ، ن) ونقرأ : قيمة س تتوقف على قيم و ، ص ، ن :

Individual consumption function; la fonction de la consommation individuelle (٤)

Partial analysis; l'analyse partielle (٥)

التنظر الجزئية ، مانسوي (٤) ص ٢٨٥ .

"Other things being equal" toutes choses égales par ailleurs (ceteris paribus). (٦)

وفي هذا الشأن يقول الفريد مارشال : تحت صيغيات الاستقصاء الاقتصادي ان يتقدم الانسان ، بقدراته المحدودة ، خطوات

وعليه نستطيع أن نرى بشيء من التفصيل العلاقة بين الطلب وكل من هذه العوامل مأخوذة واحدا بعد الآخر ، وذلك للتعرف على أثر تغير كل منها على الطلب .

١ - العلاقة بين الطلب على السلعة و ثمنها : ط_١ = د (ث_١)

على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، وبالنسبة لكل السلع تقريبا تريد الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة اذا ما انخفض ثمنها . اذ مع انخفاض الثمن تصبح السلعة أرخص بالنسبة للسلع التي يمكن أن تحل محلها في الاستعمال ، فيميل المستهلك بصفة عامة الى أن يشتري كمية أكبر من هذه السلعة . فالمشتري لا يقوم دائما بشراء نفس التشكيلة من السلع ، وإنما يحل بعضها محل البعض الآخر مع تغيرات الأثمان . مثال ذلك أن ينخفض ثمن نوع من الخضروات فيزيد المستهلك ما يشتريه منه ويقلل من الكمية التي يشتريها من الخضروات الأخرى التي أصبحت الآن أغلى نسبيا . والعكس اذا ما ارتفع ثمن السلعة ، يميل المستهلك الى انقاص الكمية التي يطلبها .

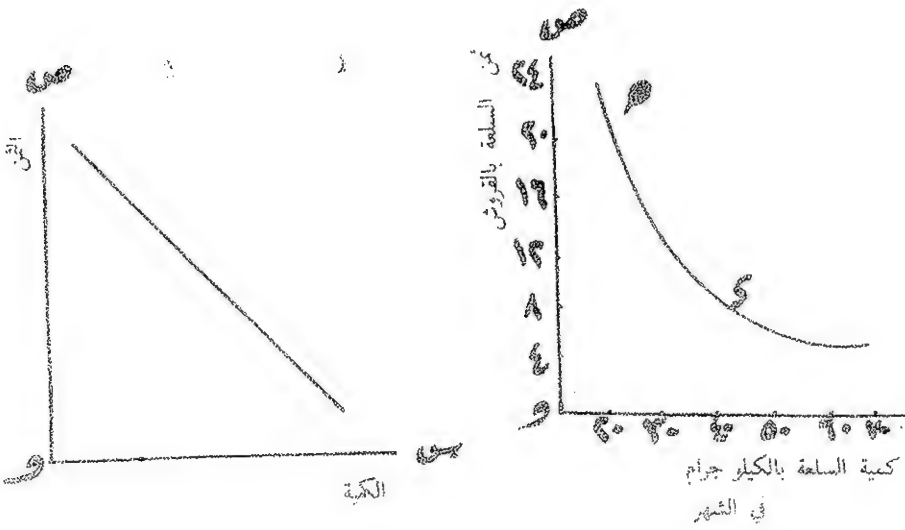
هذه العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشراؤها عند الأثمان المختلفة يمكن التعبير عنها رقميا (بمجموعتين من الأرقام الافتراضية) في صورة جدول ، يسمى جدول الطلب الفردي^(٧) ، على النحو التالي :

جدول ١ : الطلب الفردي

الكمية (ك)	اللقم (ث)
عدد من الوحدات في فترة معينة	بوحدة النقد القروش مثلا
٢٥	٢٢
٢٩	٢٥
٢٤	١٦
٣٥	١٩
٤٥	٨

تخطو ، فيجزي الموضوع المركب ويدرس جزاء واحدا في الوقت الواحد . ثم يوصل في النهاية حلولة الجزئية بعضها ببعض لتعطي حلا كاملا بالتقريب لكن الموضوع المدروس . أصول الاقتصاد ، المرجع سابق الإشارة اليه ، ص ٢٠٤ ، وكذلك ص ٢٠٥ .

هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانيا (انظر الشكل ١) عن طريق قياس الثمن (ث) على المحور الصادي ، وقياس الكمية (ك) على المحور السيني . ويؤخذ جداول طلب المستهلك ليم تمثيل كل ثمن وما يقابله من كمية بنقطة معينة ، ثم توصل النقاط المختلفة . وتمثل نتيجة توصيلها في منحنى يعبر عن العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لطلبها مع التغير في الثمن . هذا المنحنى يسمى **منحنى الطلب الفردي** ^(٨) . وعادة ما يعبر عنه بخط مستقيم وليس بمنحنى (انظر شكل ٢) . هذا المنحنى نحصل عليه على افتراض أن دخل المستهلك وذوقه وعاداته وأذعان السلع الأخرى تبقى ثابتة .



(شكل ٢) منحنى الطلب الفردي

(شكل ١) منحنى الطلب الفردي

- هذا المنحنى يتغير من أعلى إلى أسفل نحو اليمين .
- وهو يبين أن الطلب دائم متناقصة لثمن السلعة .
- لتسهيل عادة ما يعطى للمنحنى شكل الخط المستقيم .
- وتمثل كل نقطة على منحنى الطلب ثمنًا معينًا وما يقابله من كمية . فبالنقطة د على الشكل ١ مثلاً تدل على أن المستهلك يكون على استعداد لشراء ٢٠ كيلو من السلعة في الشهر لو كان ثمنها مساويًا لـ ٢٢ قرشًا . بينما تشير النقطة د إلى أنه سيكون على استعداد لشراء ٤٠ كيلو في الشهر لو انخفض ثمن السلعة إلى ثمانية قروش .

ويعكس كل منحني الطلب العلاقة الدالية الكاملة بين الكمية المطلوبة والمن. وعندما نتكلم عن الطلب على سلعة معينة فإنما نقصد بذلك كل المنحني (أى كل العلاقة الدالية) وليس فقط نقطة معينة على هذا المنحني . بمعنى آخر ، يقصد بالطلب كل الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشراؤها عند ثمن معين . هذه العلاقة تسمى قانون الطلب (٩)

٢ - العلاقة بين الطلب على السلعة وأثمان السلع الأخرى التي يشتريها المستهلك :

ط = ١ - ث (الشئ) ، ... ، ث (ث)

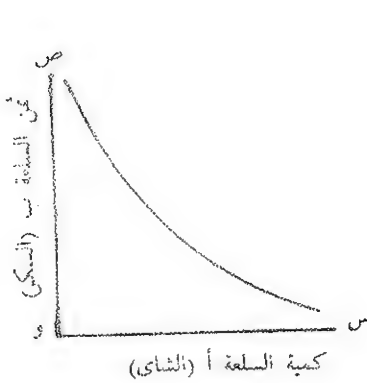
على فرض بقاء العوامل الأخرى ، بما فيها ثمن السلعة محل الاعتبار أى السلعة أ ، على سائفا ، نريد أن نعرف أثر التغير في الطلب على السلعة كنتيجة لتغير في ثمن سلعة أخرى ، ولتكن السلعة ب أو ج . هنا توجد ثلاثة علاقات ممكنة بين الطلب على سلعة وأثمان السلع الأخرى . فانخفاض ثمن السلعة ب مثلا يمكن أن يؤدي :

١ - اما الى انقاص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ . وهو ما يحدث في حالة السلع البديلة (أو المتنافسة) . فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن البن يؤدي الى نقص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاي) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على محالة . وذلك لأن السلعة ب يمكن أن تحل محل السلعة أ في إشباع الحاجة وبمبل المستهلك الى إحلالها محل أ فقل ما يطلبه من هذه الأخيرة (انظر شكل ٣) . بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة أ .

٢ - اما الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ . وهو ما يحدث في حالة السلع المتكاملة . فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن السكر في هذه الحالة يؤدي الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاي) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على محاله . وذلك لأن السلعة ب تكمل السلعة أ في الاستعمال وانخفاض ثمنها يشجع المستهلك على زيادة استهلاكه من السلعة أ (انظر شكل ٤) . بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدي الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة أ .

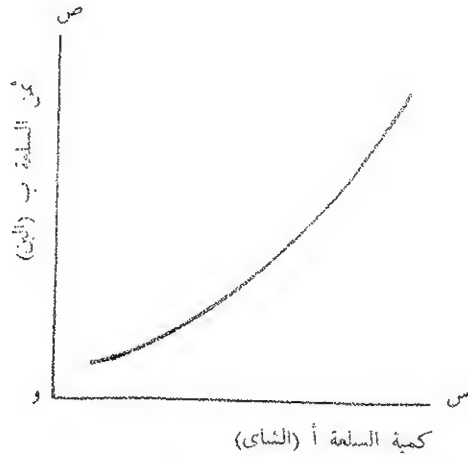
(٩) على القاعدة العامة في العلاقة بين الطلب والمن يوجد استثناء نادر يتصل بما يسمى بـ *Giffen* (وهو اقتصادي إنجليزي عاش في العصر الفيكتوري . أى في القرن الماضي) التي تزيد الكمية المطلوبة منها مع ارتفاع المن . قد لاحظ جيفن أنه مع ارتفاع ثمن البطاطس أثناء المجاعة التي اجتاحت أيرلندا في ١٨٤٥ زادت الكميات المستهلكة . والواقع أن مرجع ذلك أنه مع ارتفاع الأثمان ترتفع أثمان السلع الأخرى (كالخوم مثلا) على نحو يجعل من المستحيل على ذوي الدخل الضاوي شراءها ومن ثم تحل البطاطس محلها في التغذية فيزيد الطلب على البطاطس .

.. واما أن يترك الكمية التي يشتريها المستهلك من السلعة أ دون تغيير . وهو ما يحدث في حالة ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها لا ترتبط بالسلعة أ في الاستهلاك ، كما اذا تغير ثمن المنسوجات مثلا وكانت السلعة أ هي الشاي .



شكل (٤)

العلاقة بين الطلب على سلعة و ثمن سلعة مكمل



شكل (٣)

العلاقة بين الطلب على السلعة و ثمن سلعة بديلة

٣. العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك : $P_1 = 1$ و $P_2 = 2$

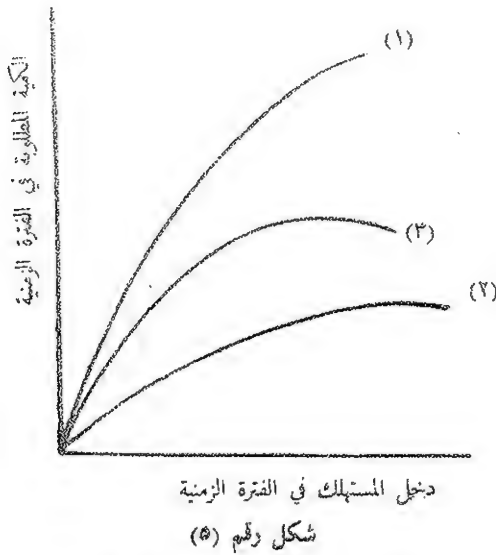
على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يكون لزيادة دخل المستهلك ثلاثة أنواع من الآثار على الكمية المطلوبة من السلعة :

.. في الحالة الأكثر شيوعا تؤدي زيادة الدخل الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (خلال الفترة الزمنية) وذلك بالنسبة لكل مستويات الدخل . هذه الحالة نجد تعبيرها عنها بالمنحني (١) على الشكل رقم (٥) .

.. في حالة استثنائية أولى لا تؤثر الزيادة في الدخل على الكمية المطلوبة من السلعة . وهو ما يحدث في حالة السلع التي تشبع حاجة المستهلك باستطاعتها كلية عندما يصل الى مستوى معين من الدخل ، وفيما وراء هذا المستوى لا تؤثر تغيرات الدخل في الكمية المطلوبة من السلعة . فعندما يكون دخل العائلة مرتفعا ، فانها تكون قد أشبعت كل حاجتها الى ملح الطعام مثلا بشراء كمية معينة منه . وعليه لا يتأثر طلبها على الملح بزيادة الدخل بعد ذلك .

وانما يتصور أن يتأثر إذا كان دخل العائلة من الانخفاض لدرجة لا يمكنها أن تغطي من اشباع كل حاجتها من ملح الطعام . هذه الحالة يمثلها المنحنى (٢) على الشكل (٥) .

- وفي حالة استثنائية ثانية قد تؤدي الزيادة في الدخل بعد مستوى معين الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة . وهو ما يحدث في حالة السلع التي تكون رخيصة نسبيا وتمثل بديلا فقيرا لسلع أخرى : كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية الدنيا (كالبطاطس والخبز) التي يتم احلال أخرى بها (كالخوم والألبان) عندما يزيد الدخل ليتعدى مستوى معين . ونسعى السلع التي ينقص الطلب عليها مع زيادة الدخل (بالسلع الدنيا) ^(١٠) . والعلاقة بين الدخل والطلب عليها يمثلها المنحنى (٣) على الشكل ٥ .



العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك

- يبين المنحنى (١) العلاقة بين الطلب والدخل في الحالة الأكثر شيوعا : يتغير الاثنان في نفس الاتجاه عند كل مستويات الدخل .
- ويبين المنحنى (٢) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع التي لا يتغير الطلب عليها مع زيادة الدخل بعد وصوله الى مستوى معين .
- ويبين المنحنى (٣) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع الدنيا : ابتداء من مستوى معين من الدخل تؤدي زيادة الدخل الى نقص الكمية المطلوبة .

٤ . الطلب على السلعة يتوقف على ذوق المستهلك وتفضيله :

ط_١ = د (ق)

ويلخص ذوق المستهلك على نحو ما عاداته وتفضيله التي تحدد بصفة أساسية بعوامل اجتماعية تعتبر خارج اطار النشاط الاقتصادى ، وتخرج بالتالى ، في نظر الحدين ، من اطار التحليل الخاص بالطلب ، وذلك رغم أن أذواق المستهلكين تتأثر بنشاط الاعلان .

أيا كانت الطريقة التي تتحدد بها الأذواق فهي تتغير وتتأثر بتغيرها على الطلب ، على فرض بقاء الاشياء الأخرى على حالها . فاذا تغير ذوق المستهلك لصالح السلعة أدى ذلك الى زيادة الكمية التي يطلبها منها . أما اذا تغير ذوقه في غير صالحها نقصت الكمية التي يطلبها .

تلك هى العوامل التي تحدد طلب المستهلك الفرد . تحده مجتمعه بما يحققه كل منها من أثر على الطلب في اتجاه يختلف من عامل الى آخر . فاذا ما تحدد الطلب الفردى أمكن الانتقال الى طلب السوق .

الانتقال من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق :

بما أننا نريد التوصل الى تكون ثمن السلعة في السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلى على هذه السلعة ، أى طلب مجموع المستهلكين . ولذا لا تعتبر دراستنا للطلب الفردى الا خطوة في سبيل تحديد هذا الطلب الكلى .

ويعتبر طلب السوق ، في نظر الحدين ، كمجموع طلب المستهلكين الأفراد ، وذلك لأنه يتحدد بنفس العوامل التي تؤثر على الطلب الفردى . وانما يزيد على ذلك أن طلب السوق يتحدد كذلك بعدد المشترين .

يترب على ذلك أن طلب السوق يمكن أن يشتق من مجموع طلب المستهلكين الأفراد ، وللتوصل اليه يمكن اتباع إحدى الطريقتين الآتيتين :

- وفقا للطريقة الأولى نبدأ من جداول طلب المستهلكين الأفراد ، ونقوم بجمع الكميات المختلفة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشراؤها عند كل ثمن ويمثل الناتج الكمية التي يطلبها السوق عند هذا الثمن . فلو فرضنا أن عدد المشترين للسلعة هو ٢ ، وكان لها الجدولين الآتين نستطيع أن نصل الى جدول طلب السوق :

- ٢٠٨ -

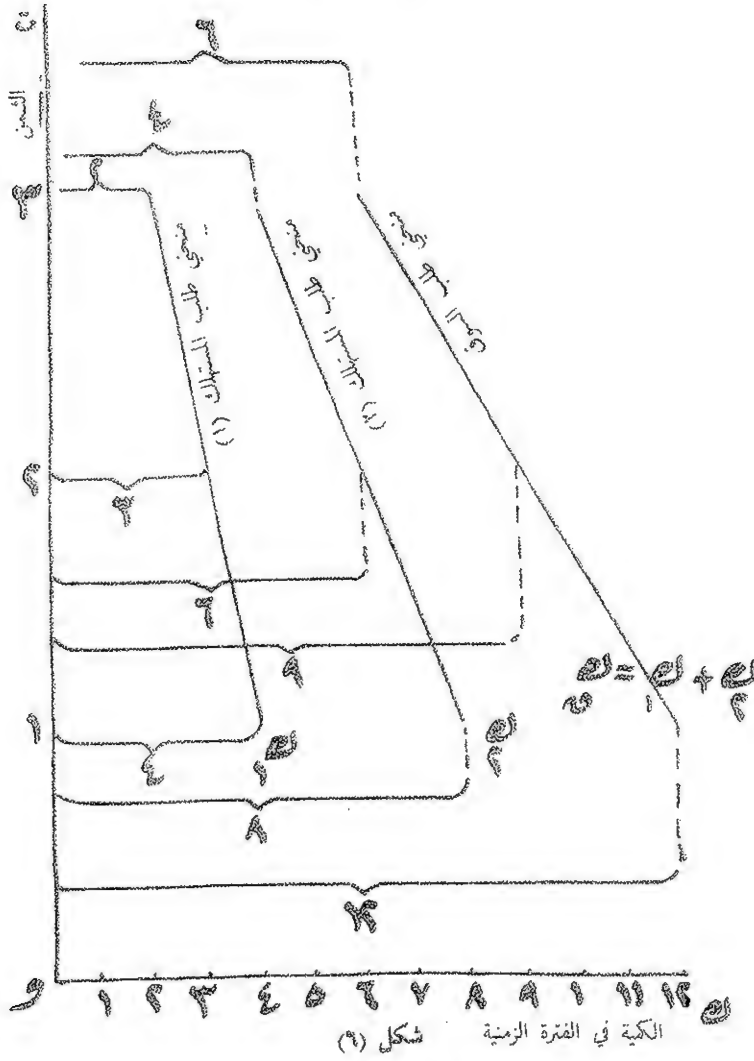
جدول طلب السوق		جدول طلب المستهلك (٢)		جدول طلب المستهلك (١)	
ك	ث	ك	ث	ك	ث
$20 = 12 + 8$	١٠	١٢	١٠	٨	١٠
$16 = 10 + 6$	١٢	١٠	١٢	٦	١٢
$10 = 7 + 3$	١٥	٧	١٥	٣	٥
$6 = 4 + 2$	١٧	٤	١٧	٢	١٧

ويمكن أن تترجم جدول طلب السوق هذا الى رسم بياني يعطينا منحنى طلب السوق .
 .. ووفقا للطريقة الثانية نبدأ من منحنيات طلب المستهلكين الأفراد ، ثم نجمع هذه المنحنيات أفقيا لتتوصل الى منحنى طلب السوق . وهو ما نبيته على الشكل ٦ على افتراض أن لدينا مستهلكين اثنين فقط .

وسواء اتبعنا الطريقة الأولى أو الطريقة الثانية فإننا نقوم بعملية ذهنية أى عملية تصور ذهني تسمح لنا باستنتاج طلب السوق . وذلك لأنه في واقع الحياة العملية قلما نتوصل الى معلومات تتعلق بمنحنيات طلب الأفراد وان كان يوجد عادة معزومات بالنسبة للشكل العام لطلب السوق .

فإذا ما اتفقنا من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق يتعين أن نضيف محددين آخرين الى قائمة العوامل التي نحدد الطلب . هذان المحددان هما :

- يتوقف الطلب على سلعة ما على حجم السكان ، فهو يزيد بزيادة السكان . ولكن ذلك لا يحدث بطبيعة الحال الا اذا كانت زيادة السكان مصحوبة بزيادة في القوة الشرائية ، لأن زيادة عدد المحتاجين لا يجعل السوق أكثر اتساعا . على أى الأحوال ، يعتبر هذا العامل عند القيام بتحليل الطلب من قبيل العوامل الخارجية .



منحنى طلب السوق

- للحصول على مجموع المشتريات الممكنة عند كل من تجمع الكميات التي يطلبها المستهلكان عند هذا الثمن . مثلاً ، عندما يكون الثمن ٣ قروش يشتري المستهلك (١) وحدتين من السلعة ويشترى المستهلك (٢) أربع وحدات ، ويكون طلب السوق عند هذا الثمن $4 + 2 = 6$.
- كقاعدة عامة ، عند كل من Q (أى الكمية التي تطلب في السوق) $= 1Q + 2Q$ وفي حالة عدد كبير من المستهلكين : $1Q + \dots + nQ$.
- نلاحظ أن منحنى طلب السوق له ، بصفة عامة ، نفس شكل منحنى الطلب الفردي .
- عندما نتكلم عن ظروف الطلب في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع المشتريات المختلفة الممكنة والأثمان التي تقابلها هذه الكميات .

- كما يتوقف الطلب على سلعة ما على نمط توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فإذا كان هذا النمط يحايي الأغنياء زاد الطلب على بعض السلع التي يستهلكها الأغنياء. وكذلك إذا كان نمط توزيع الدخل يحايي المتزوجين على حساب العزاب أدى الطلب على السلع التي يستهلكها المتزوجون كالسلع التي يحتاج إليها الأطفال مثلاً.

إذا ما رأينا كيف يتحدد منحنى طلب السوق الذي يبين العلاقة بين الطلب على السلعة ونمطها من المهم أن نضيف أن هذا المنحنى يكتسب أهمية خاصة. إذ ربما نكون قد لاحظنا أن العلاقة التي يمثلها هذا المنحنى هي الأكثر بروزاً من كل العلاقات الموجودة في دالة الطلب. ما السبب في ذلك؟ سبب ذلك لا يرجع إل أن النمط هو أهم العوامل التي تشترك في تحديد الطلب (إذا كان لنا أن نختار أهم هذه العوامل كان ذلك هو الدخل بلا منازع). ولكن السبب يرجع إل أننا نشغل في هذه اللحظة بنظرية تحديد ثمن السوق. وعليه يكون من الأنسب أن يكون النمط أحد المتغيرين الموجودين: الطلب والثمن.

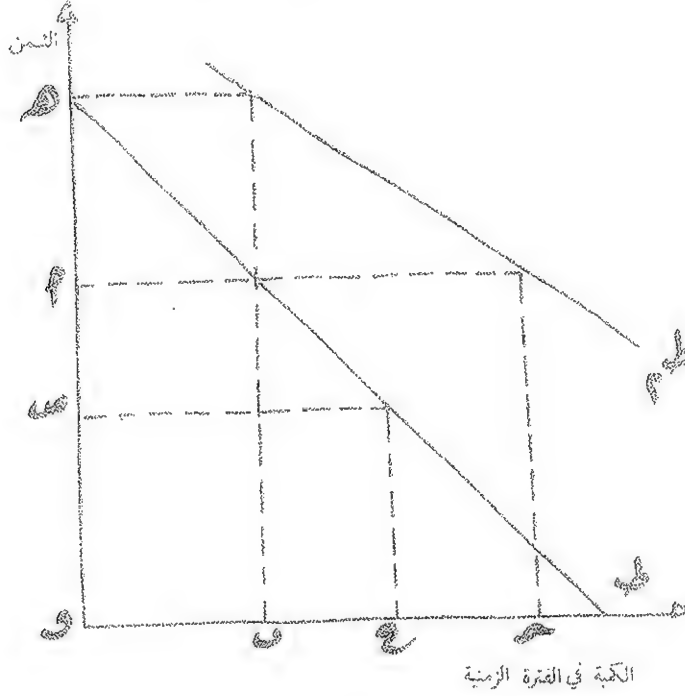
لدينا الآن منحنى طلب السوق. ونكرر أننا توصلنا إليه عن طريق منحنيات طلب المستهلكين الأفراد التي تعبر عن الكميات المختلفة. وقد توصلنا إليه بطبيعة الحال على أساس افتراض «بقاء الأشياء الأخرى على حالها». بعبارة أخرى، افترضنا أن العوامل الأخرى التي تحدد الطلب، أي دخل المستهلكين، وأثمان السلع الأخرى، وأذواق المستهلكين، تبقى ثابتة. الآن، لو فرض وتغير أحد هذه العوامل، ماذا سيكون أثر تغييره على منحنى طلب السوق الذي توصلنا إليه؟ تثير التغييرات التي تصيب العوامل غير ثمن السلعة ما يسمى بانتقالات منحنى طلب السوق. لنرى ما يقصد بذلك.

انتقالات منحنى طلب السوق (١١)

هذه الانتقالات يمكن أن تنشأ عن تغير دخل المستهلكين أو تغير أثمان السلع الأخرى أو تغير أذواق المستهلكين. لنرى أثر تغير كل من هذه العوامل على منحنى طلب السوق على سلعتنا بافتراض ثبات ثمنها:

١- أثر تغير الدخل على منحنى طلب السوق: رأينا أن زيادة الدخل تؤدي كقاعدة عامة إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. يترتب على ذلك أنه عندما يزيد الدخل لابد وأن نتوقع أن تزيد الكمية المطلوبة من السلعة

في السوق عما كانت عليه . وذلك عند كل ثمن ، وهو ما يعطينا علاقة جديدة بين نفس الثمن والكمية (الجديدة) . بياضا ، يتقل كل منحنى الطلب نحو اليمين (انظر شكل ٧)



شكل رقم (٧)
انتقال منحنى طلب السوق

- ⊗ يمثل ط١ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها ، على افتراض ان الدخل ثابت عند مستوى معين وليكن ١د ويمثل ط٢ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها على افتراض ان الدخل ثابت وانما عند مستوى اعلى وليكن ٢د .
- ⊗ انتقال منحنى الطلب ط١ الى ط٢ يدل على زيادة في المشتريات المرغوبة عند كل ثمن ممكن . فمثلا عند الثمن ١أ تريد الكمية المطلوبة من وب الى و٢ . وذلك بفضل زيادة الدخل .
- ⊗ ويمكن التعبير عن هذا الأثر لتغير الدخل بطريقة مختلفة ، وذلك بالقول بأنه بزيادة الدخل يكون المستهلكون على استعداد لشراء نفس الكمية عند ثمن أعلى . فالكمية وب مثلا يمكن ان تباع عند الثمن ١أ وعندما يكون منحنى الطلب هو ط١ . ولكن الكمية ذاتها يمكن ان تباع عند ثمن أعلى وهو الثمن ٢أ . وهذا عندما يكون منحنى الطلب هو ط٢ .
- ⊗ لكن تبين حركة على نفس المنحنى نجد انه بالنسبة لمنحنى واحد ، التفتحي ط١ ، تكون الكمية المطلوبة وب عندما يكون الثمن ١أ ، وتزيد هذه الكمية الى و٢ عندما ينخفض الثمن الى و١ ، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

في حالة سلمة من السلع الدنيا ، تؤدي زيادة الدخا إلى نقص الكمية التي يكون الأفراد على استعداد لشراؤها عند كل ثمن من أثمان السوق ، ويتقل كل منحنى الطلب نحو اليسار .

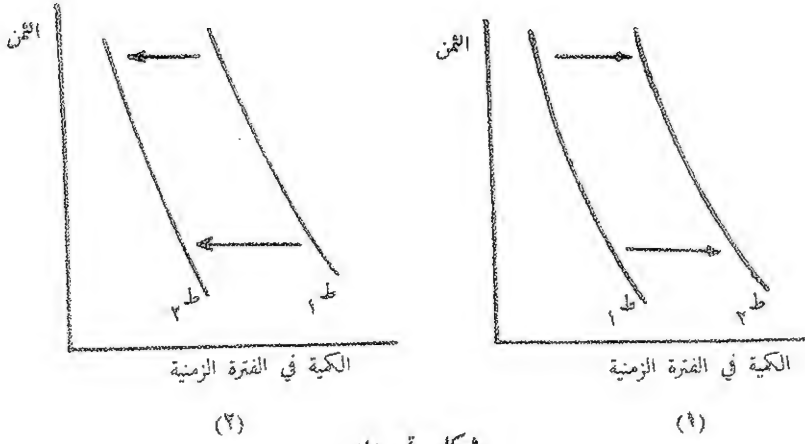
٢- أثر تغير أثمان السلع الأخرى على منحنى طلب السوق : يختلف هذا الأثر بحسب ما إذا كانت السلعة التي تغير ثمنها سلعة مكاملة أو سلعة بديلة لسلعتنا (التي سيتأثر الطلب عليها) :

- فإذا كانت السلعة الأخرى مكاملة لسلعتنا يؤدي ارتفاع ثمنها إلى انتقال كل منحنى الطلب على سلعتنا نحو اليسار دالا على أن الكمية المطلوبة تكون أقل عند كل ثمن عما كانت عليه من قبل (مثال : سلعتنا هي البنزين والسلعة المكاملة التي تغير ثمنها هي السيارة : فإذا ارتفع ثمن السيارات ينقص الطلب على السيارات ويقل بالتالي الطلب على البنزين عند المستويات المختلفة لأثمان السيارات . وعليه يثير ارتفاع أثمان السيارات انتقالا لمنحنى الطلب على البنزين نحو اليسار ، دالا على أن الكمية المطلوبة من البنزين ستكون أقل عند كل ثمن) .

- وإذا كانت السلعة الأخرى التي تغير ثمنها سلعة بديلة (متنافسة) لسلعتنا أدى ارتفاع ثمن هذه السلعة البديلة إلى انتقال منحنى الطلب على سلعتنا نحو اليمين ، دالا على أنه عند كل ثمن لسلعتنا سيجرى شراء كمية أكبر من ذي قبل (مثال : سلعتنا هي البنزين والبديل هو المواصلات العامة . يدفع ارتفاع ثمن المواصلات العامة الأفراد إلى استعمال عرباتهم الخاصة الأمر الذي يؤدي إلى طلب كمية أكبر من البنزين عند كل ثمن من أثمان البنزين . ويتقل منحنى الطلب على البنزين نحو اليمين) .

٣- أثر تغير الأذواق على منحنى السوق : إذا ما تغيرت الأذواق لصالح السلعة ، فإن ذلك يعني أن تزيد الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن ، ويتقل منحنى طلب السوق عليها نحو اليمين . ويتقل لمنحنى نحو اليسار إذا ما تغيرت الأذواق في غير صالح السلعة .

هذا ويمكن أن نعبر ببياننا عن هذه الأفكار المتعلقة بأثر التغير في العوامل التي سبق واقترضنا بقاءها ثابتة (وهي دخل المستهلك وذوقه وأثمان السلع الأخرى) عند بناء منحنى طلب السوق . وذلك على النحو التالي (شكل ٨) :



شكل رقم (٨)

(١) زيادة في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أكبر) يثيرها :

- زيادة في الدخل .
- ارتفاع ثمن سلعة بديلة .
- انخفاض ثمن سلعة مكمل .
- تغير الأذواق في صالح السلعة .

(٢) نقص في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أقل) يثيره :

- انخفاض الدخل .
- انخفاض ثمن سلعة بديلة .
- ارتفاع ثمن سلعة مكمل .
- تغير الأذواق في غير صالح السلعة .

● هذا يتعلق بمناقشة أثر التغيرات في العوامل غير ثمن السلعة على العلاقات بين الطلب والثمن . ونستطيع أن نقوم بنفس الشيء للتعرف على أثر تغيرات العوامل الأخرى على العلاقة بين الكمية وكل من الدخل وأثمان السلع الأخرى وأذواق المستهلكين آخذين كل من هذه الأخيرة على حدة .

على أساس معرفتنا لمنحني طلب السوق ، كتعبير عن العلاقة بين الثمن والكمية على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، والحالات انتقال هذا المنحني نتيجة لتغير هذه العوامل . نستطيع أن نميز بين الحركة على نفس المنحني والطلب وانتقال كل المنحني نحو اليمين أو نحو اليسار :

.. فالحركة (الى أعلى أو الى أسفل) على نفس منحني الطلب تدل على تغير في الكمية لأن الثمن قد تغير .

.. أما انتقال كل منحني الطلب (الى اليمين أو الى اليسار) فتدل على أن الكمية المطلوبة عند كل ثمن ممكن ستكون مختلفة (أى ستتغير) نتيجة لتغير عامل من العوامل الأخرى غير الثمن : أى الدخل أو أمان السلع الأخرى أو أذواق المستهلكين .

للتمييز بين هذين النوعين من الحركة يتعين أن نتفق على اللغة التي نستخدمها في التعبير : فيمكن أن نعبر عن انتقال كل منحني الطلب بالكلام عن زيادة أو نقصان الطلب ونعبر عن الحركة على نفس منحني الطلب بالكلام عن تغير في الكمية المطلوبة .

فصل - العرض

كما فعلنا بالنسبة للطلب سنحاول أولاً أن نعرف العرض الفردي وعرض السوق ، ثم نترسل من خلال تحديد العرض الفردي الى عرض السوق .

تعريف العرض :

يقصد بالعرض الفردي ، أو عرض المنتج الفردي ، الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتج (أو المخطط أو المشروع) على استعداد لتقديمها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة معينة . وكما هو الشأن بالنسبة للطلب يمر من العرض في صورة تدفق وليس في صورة مخزون .

أما عرض السوق فيقصد به مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لتقديمها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة معينة .

تحديد العرض الفردي :

يصدر هذا العرض بعدد من العوامل تؤثر عليه مجتمعة ، ولكن كل منها يؤثر على العرض في اتجاه معين وبطريقة معينة . لئى أهم هذه العوامل والعلاقة بين كل منها والعرض :

١ - هدف المشروع : تفترض النظرية الحديثة ، في إطار التحليل الوحيدى ، أن المخطط يهدف الى تحقيق أقصى ربح . في هذه الحالة يتوقف العرض على العوامل التي تحدد الربح (الربح الاجمالى للمشروع) كفرق محاسبي بين ايجالى إيرادات المشروع واجبالى نفقات

المشروع . ولكن اذا حدث وسعى مشروع ما الى تحقيق هدف آخر ، وليكن تجنب المخاطر مثلا ، يكون هذا الهدف اثر على الكميات المعروضة . وهو اثر يتحقق بعيدا عن الربح . على أية الأحوال ، سنفترض فيما يلي أن المشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح (أو أقل خسارة) . وبالتالي لننظر لربح مستقبل . وعلى أساس هذا الفرض نؤثر على العناصر التالية على عرض المشروع من خلال تأثيرها على ارباحية المشروع .

٢ - ثمن السلعة التي ينتجها المشروع : على فرض بقاء الأشياء الأخرى (بما فيها نفقة الانتاج على حالها) يكون أكبر كلما ارتفع ثمن السلعة التي ينتجها ويسببها المشروع . عليه يتبين أن تتوقع أنه مع ارتفاع الثمن تزيد الكمية المعروضة من السلعة .

٣ - أثمان السلع الأخرى (أى السلع التي تنتج في فروع الانتاج الأخرى) : اذا بقي ثمن السلعة التي ينتجها المشروع دون تغيير في الوقت الذي ترتفع فيه أثمان السلع الأخرى فإن ذلك يعني أن فروع النشاط المنتجة للسلع الأخرى تصبح أكثر ارباحية من الفرع الذي ينتج فيه المشروع . ويصبح انتاج السلعة في هذا الفرع أقل جاذبية ، الأمر الذي يؤدي الى نقصان عرض المشروع من هذه السلعة ، وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

٤ - أثمان عناصر الانتاج : لكي يقوم المشروع بالانتاج يشترى عناصر الانتاج المختلفة (من قوة عمل وأرض وآلات ومواد أولية وقوة محركة ، وغيرها) من أسواقها . وتحدد نفقة الانتاج بالكميات التي يشتريها من هذه العناصر وبأثمان هذه العناصر . فاذا ارتفع عنصر من عناصر الانتاج ، وليكن الأرض مثلا ، أدى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج في كل مجالات النشاط التي تستخدم هذا العنصر . وانما لا ترتفع النفقة في كل هذه المجالات بنفس النسبة لأن أهمية الدور الذي يلعبه العنصر تختلف من فرع الى آخر من فروع النشاط . فأهمية الدور الذي تلعبه الأرض (التي بني عليها المصنع) في صناعة الصلب أقل بكثير من أهمية الدور الذي تلعبه الأرض في زراعة القمح ، وبالتالي يكون نصيبها من النفقة أقل في الحالة الأولى منه في الحالة الثانية . فاذا ارتفع ثمنها أدى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج بنسبة أكبر في انتاج القمح منها في انتاج الصلب . ومن ثم ينخفض ارباحية انتاج القمح بنسبة أكبر من نسبة انخفاض ارباحية الصلب (وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) فيقل عرض المنتج من القمح . يترتب على ذلك أن التغير في أثمان عناصر الانتاج يؤدي الى تغيير الاربابية النسبية لنشاطات الانتاج المختلفة ، مما يدفع بالمنتجين الى تغيير عرضهم من السلع المختلفة .

٥. حالة التكنولوجيا : يحدد مستوى المعرفة العلمية والتكنولوجية الفنون (أو الطرق) التي يمكن استخدامها في إنتاج السلع المختلفة ، الأمر الذي يحدد الكميات التي تستخدم من المدخلات المستعملة في إنتاج السلعة ويحدد بالتالي نفقة الإنتاج . مع تغير هذه المعرفة وادخال فنون إنتاجية جديدة (كاستخدام نوع جديد من الطاقة أو مادة أولية صناعية (كخيط من الخبوط الصناعية ، الألياف) ... الى غير ذلك تتغير نفقة الإنتاج ويتغير معها الربح (على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) وتتغير بالتالي الكميات المعروضة من السلع المختلفة .

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأنه على فرض أن المشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح ، يتحدد العرض :

- بضمن السلعة المعروضة .

- بأثمان السلع الأخرى .

- بأثمان عناصر الإنتاج .

- وحالة التكنولوجيا .

ع_١ = د (ث_١ ، ث_٢ ، ... ، ث_{ن-١} ، ث_ن ، ع_١ ، ... ، ث_ن ، ع_ن ، ت) حيث :

ع_١ : عرض السلعة أ

ث_١ : ثمن السلعة أ

ث_٢ ، ... ، ث_{ن-١} : أثمان السلع الأخرى (غير أ)

ث_١ ، ... ، ث_ن : أثمان عناصر الإنتاج

ت : حالة التكنولوجيا .

هذه العلاقة تسمى **بالمالة العرض الفردى** (١٢) ، وهي علاقة مركبة تبين لنا أنه عرض المنتج الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة ، أى أنها تتكامل لتحديد هذا العرض . ومن ثم يترتب التبع في العرض على هذه العوامل كلها . وعليه إذا ما أردنا تحديدنا بتفصيل هذا العرض كان من اللازم دراسة أثر تغير كل هذه العوامل في نفس الوقت

ويمكن يمكننا ونحن بصدد نظرة عامة نظرية (أولية) في نفس المسألة أن نذكر أن الكميات التي يتم بها عرض السلعة مع تغير ثمنها ، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على

حالتها . وهو ما يعني دراستنا للعلاقة :

$$Q = D \text{ (شـ)}$$

بالنسبة لهذه العلاقة سنقنع الآن بالقول بأن الكميات التي يكون المشروع على استعداد لإنتاجها وعرضها تتغير بطريقة مباشرة مع ثمن السلعة : فهي تزيد إن ارتفع الثمن وتقل إذا انخفض ، وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . فعلى أساس هذا الفرض ، كلما كان الثمن مرتفعاً ، كلما كان الربح أكبر ، كلما زاد باعث المشروع على إنتاج السلعة وعرضها . وهو ما نفترض صحته بصفة عامة ونحن بصدد هذه النظرية العامة لنظرية ثمن السوق تاركين لفرضنا تالية (عند دراسة نظرية المشروع في الفصل الثالث من هذا الباب) دراسة الاستثناءات التي ترد على هذا القول وما تتضمنه هذه الاستثناءات .

هذه العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتج الفرد على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة ، والتي مؤداها أن الكمية تزداد إذا ارتفع الثمن وتنقص إذا انخفض (على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) تسمى بقانون العرض . ويمكن التعبير عنها رقمياً في صورة جدول ، يسمى جدول العرض الفردي ^(١٣) ، على النحو التالي .

جدول ٢ : العرض الفردي

الكمية (كـ)	الثمن (ثـ)
عدد من الوحدات في فترة معينة	بمجموعات النقود ، القروش مثلاً
٤	٤
٨	٦
١١	١٥
١٢	٢٥
٥	٢٥

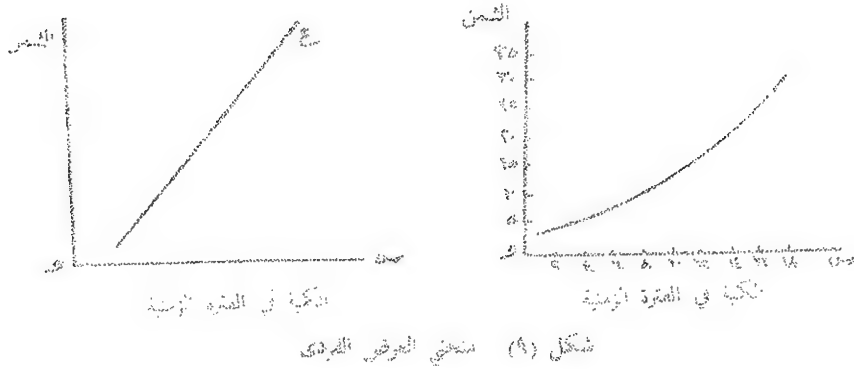
هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانياً بتمثيلنا العرض الفردي ^(١٤) الذي عادة ما يرمز له بـ $Q = f(P)$.

Individual supply schedule: le tableau de l'offre individuelle.

(١٣)

Individual supply curve: la courbe de l'offre individuelle.

(١٤)



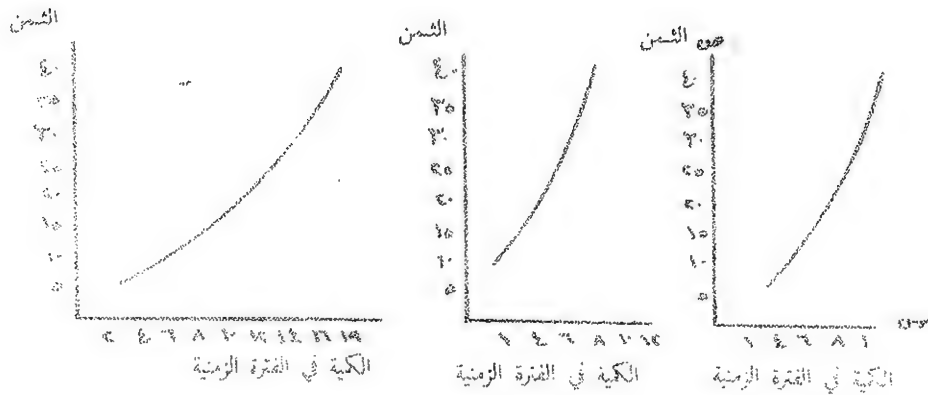
٥٥ هذا المنحنى يتحد من أعلى الى أسفل نحو اليسار .
 ٥٦ وهو يبين أن العرض دالة متزايدة للشحن .
 ٥٧ للتسهيل ، عادة ما يعطى للمنحنى شكل الخط المستقيم .
 وقد توصلنا الى منحنى العرض هذا على افتراض ثبات العوامل الأخرى (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في عرض السلعة . هذا المنحنى في مجموعه يمثل كل العلاقات الداخلية بين عرض السلعة وثمنها ، وهي العلاقة التي نقصدها بالكلام عن العرض . وتدل الحركة على هذا المنحنى على تغير الكمية التي يكون المنتج الفرد على استعداد لعرضها مع تغير ثمن السلعة .

على هذا النحو بتحديد العرض الفردي . بما أننا نعي بتكون ثمن السوق فان تحديد العرض الفردي لا يكون الا خطوة في سبيل تحديد عرض السوق . فاذا ما تحدد الأول أمكن الانتقال الى الثاني .

تحديد عرضي السوق :

يتم الانتقال في تصورنا الذهني من عرض المنتجين الأفراد الى عرض السوق بنفس الطريقة التي انقلنا بها من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب عرض السوق .

.. وأما رسم منحنى عرض السوق عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات عرض المنتجين الأفراد . أنظر شكل ١٠ .



منحني عرض المشروع (١) منحني عرض المشروع (٢) منحني عرض السوق
شكل رقم (١٥)

• للحصول على العرض الكلي عند كل ثمن لجميع الكميّتين المروضتين بواسطة المشروعين عند هذا الثمن :
.. عند الثمن ٥ يعرض المشروع (١) ثلاث وحدات من السلعة ، ولا يعرض المشروع (٢) شيئاً ،
وتتكون الكمية المروضة في السوق مساوية لثلاث وحدات .

.. عند الثمن ٣٠ ، يعرض المشروع (١) ٨ وحدات ويعرض المشروع ٢ ست وحدات ، وتكون الكمية
المروضة في السوق ١٤ وحدة .

.. عند الثمن ٤٠ ، يعرض المشروع (١) ١٠ وحدات والمشروع (٢) ٨ وحدات ، وتكون الكمية
المروضة في السوق ١٨ وحدة .

• كمعادلة عامة ، عند كل ثمن : L_i (أي الكمية التي تعرض في السوق) = $L_1 + L_2 + \dots + L_n$ ، وفي حالة
عدد كبير من المنتجين : $L_i = L_1 + L_2 + \dots + L_n$

• نلاحظ أن منحنى عرض السوق له ، بصفة عامة ، نفس شكل منحنى العرض الفردي .

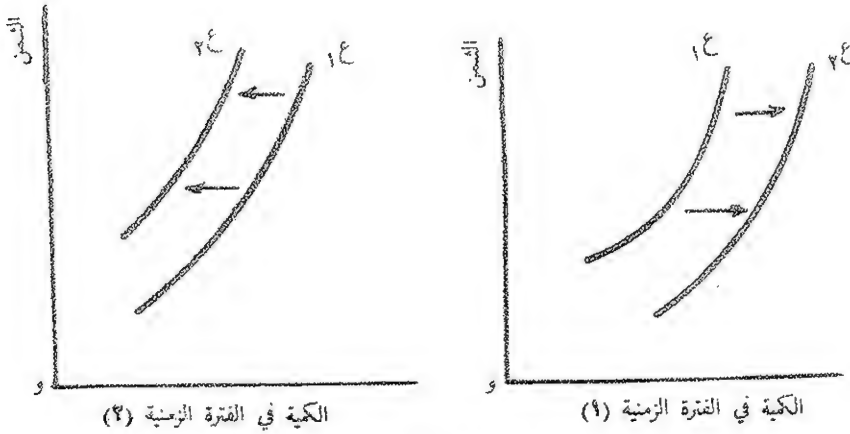
• عندما نتكلم عن ظروف العرض في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع الكميات المطلوبة
الممكن عرضها والأثمان التي تقابلها هذه الكميات .

ذلك هو منحنى عرض السوق الذي يبين العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون
المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة (خلال فترة معينة) . وقد
توصلنا لهذا المنحنى على افتراض أن العوامل الأخرى التي تحدد عرض السلعة تبقى ثابتة . لا
يبقى إلا أن تبين أثر تغير هذه العوامل على منحنى عرض السوق ، وهو أثر يعكس في
انتقال هذا المنحنى .

انتقالات منحنى عرض السوق :

ينتج انتقال كل منحنى عرض السوق عن تغير أحد العوامل (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في العرض . وبديل هذا الانتقال على تغير في العرض (وليس في الكمية المعروضة) . ومن المهم بمكان أن نفرق بين حركة على نفس منحنى العرض (تدل على تغير في الكمية المعروضة ينتج عن تغير في ثمن السلعة محل الاعتبار) وانتقال كل المنحنى (الذي يعكس تغير في العرض ينتج عن تغير أحد العوامل الأخرى التي تؤثر على عرض السلعة : أثمان السلع الأخرى ، أثمان عناصر الإنتاج ، حالة التكنولوجيا) . فما هي التغيرات التي يمكن أن تثير انتقال منحنى العرض ؟ امكانيات هذا الانتقال يمكن التعرف إليها باستقراء شكل

. ٩١



شكل رقم (٩١)

انتقال منحنى عرض السوق

(١) زيادة العرض : تكون المشروعات على استعداد لإنتاج كمية أكبر عند كل ثمن . وهو ما يمكن أن يرد الى :

- التحسن في فنون الإنتاج .
- انخفاض أثمان السلع الأخرى .
- انخفاض أثمان عناصر الإنتاج المستخدمة .

(٢) نقص العرض : تميل المشروعات الى إنتاج كمية أقل عند كل ثمن . وهو ما يمكن أن يرد الى :

- تدهور المعرفة التكنولوجية (قليل الاحتمال)
- ارتفاع أثمان السلع الأخرى .
- ارتفاع أثمان عناصر الإنتاج .

إذا ما تم لنا تحديد كل من طلب السوق وعرض السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار
أمكننا أن ندفع بتحليلنا الى بعد جديد : تزويج النظريتين في نظرية لتحديد ثمن السوق
الخاص بتلك السلعة .

ح - ثمن السوق

بوصولنا الى هذه المرحلة من التحليل يصبح من اللازم أن نبين بوضوح شكل السوق
الذى يتحدد فيه ثمن السلعة . وذلك لأن أصول اللعبة تختلف فيما يتعلق بتكون الأثمان ،
وفقاً لدرجة المنافسة التي تسود السوق . وبما أننا سنتعرف في مرحلة لاحقة على الاشكال
المختلفة للسوق نقصر الآن على تعريف ما يسمى بسوق المنافسة الكاملة^(١٥) ، اذ يمثل نوع
السوق الذى تلتي فيه قوى الطلب والعرض لتحديد ثمن السلعة في اطار هذه النظرة العامة
لنظرية تكون الأثمان . فاذا ما قدمنا هذا التعريف نرى كيفية تحدد الثمن في السوق لنتهى
الى ملخص للنظرية الأولية للأثمان .

يتم رسم الصورة النظرية لسوق المنافسة الكاملة على أساس عدد من الفروض تمثل في
الواقع الشروط الواجب توافرها لكي يعتبر السوق من قبيل سوق المنافسة الكاملة ، وهذه
الشروط هي :

١ - أن يكون عدد المشترين والبائعين من الكبر بحيث تكون الكمية التي يشتريها أو يبيعها
كل منهم أصغر من أن تؤثر تأثيراً ذا دلالة على ثمن السلعة .

٢ - أن يتمتع هؤلاء المشترين والبائعين بمعرفة تامة بأحوال السوق . أى بالكميات
المعرضة والمطلوبة وكذلك بالثمن الذى يسود السوق .

٣ - أن تكون وحدات السلعة (والأمر هنا يتعلق بالوحدات المختلفة من السلعة
الواحدة) متجانسة . بمعنى أن تكون الوحدات التي ينتجها منتج معين بديلة كاملة للوحدات
التي ينتجها منتج آخر للسلعة ، وذلك في نظر المستهلكين . بعبارة أخرى تكون وحدات
السلعة متجانسة اذا كانت كلها سواء في نظر المستهلكين لا فرق عندهم بين وحدة
وأخرى ، كما اذا تمثلت السلعة في نوع واحد من القمح يتمتع بنفس الرتبة من الجودة
والنظافة .

- ألا يكون هناك تدخلا في العمل الحر لقوى السوق . وذلك بالألا تتدخل الدولة في تحديد الأثمان ، وبالألا يكون هناك أى اتفاق بين المشترين بعضهم البعض أو بين المنتجين . وفقا لهذا الشرط يلزم كذلك أن تسود حرية الدخول في السوق والخروج منه ، بمعنى أن يكون كل منظم حرا في الإقدام على الدخول في النشاط المنتج للسلعة وأن يستطيع ترك هذا النشاط اذا لم يجده مناسباً له .

اذا توافرت هذه الشروط تضمن ذلك أن ثمن السلعة سيكون واحداً ، خلال فترة زمنية ، في كل ارجاء السوق ، أى في كافة الاجزاء التي يغطيها السوق ، سواء أكان محلياً أو قومياً أو دولياً .

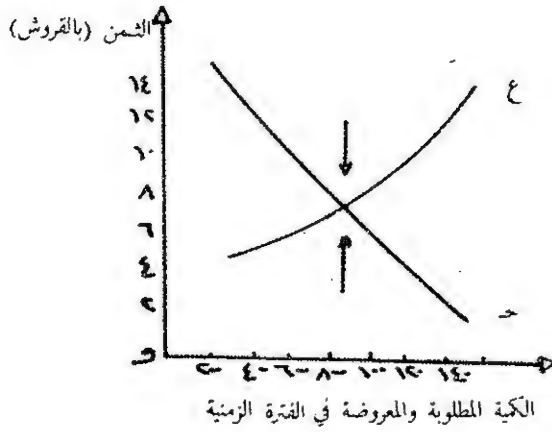
تهدية ثمن التوازن في سوق المنافسة الكاملة :

الأمر هنا يتعلق بثمن ساعة واحدة ، ولتكن السلعة أ . لبيان كيف يتحدد ثمنها في السوق سنبدأ من النتائج التي توصلنا اليها من تحليل الطلب والعرض ، أى أن نقطة البدء تتمثل في :

- منحنى طلب السوق الذى يبين الكمية من السلعة أ التي يكون المشترون على استعداد لشراؤها عند كل ثمن من أثمان السوق ، على افتراض أن حجم السكان ، والدخول ، واذواق المستهلكين وأثمان السلع الأخرى تبقى كلها دون تغيير . كما نفترض أن هذا المنحنى ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين : تتغير الكمية المطلوبة في عكس اتجاه تغير الثمن .

- ومنحنى عرض السوق الذى يبين الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند كل ثمن من أثمان السوق ، على افتراض أن أثمان عناصر الانتاج وأثمان السلع الأخرى ، وحالة التكنولوجيا تبقى كلها دون تغيير . كما نفترض أن هذا المنحنى ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار : تتغير الكمية المعروضة في نفس اتجاه تغير الثمن .

يتحدد ثمن السلعة أ بتفاعل طلب السوق وعرض السوق . لئرى كيف يتم هذا التفاعل ابتداء من الشكل ١٢ :



شكل (١٢)

تحديد ثمن التوازن والكمية في سوق المنافسة الكاملة

- تقابل نقطة التقاطع ثمن سوف يساوى سبعة قروش للوحدة الواحدة من السلعة .
- الكمية المطلوبة عند هذا الثمن يساوى ٩٠٠ وحدة من السلعة . وكذلك الكمية المعروضة تساوى ٩٠٠ وحدة .
- وعليه ، فعند الثمن ٧ تساوى الكمية من السلعة التي يكون المشترون على استعداد لشراؤها مع الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لبيعها .
- هذا الثمن يبين الكمية المشتراة والمباعة فعلا في السوق ، بينما تبين المنحنيات امكانيات الشراء والبيع عند الأثمان المختلفة .
- إذا ما ظل المنحنيان عتقطين بشكلهما يوجد ثمن واحد تكون عنده الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة .
- فإذا ما أخذنا ثمنا أعلى من الثمن ٧ ، وليكن الثمن ١٠ ، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوى ٦٠٠ وحدة بينما تساوى الكمية المعروضة ١٢٥٠ وحدة . هنا تزيد الكمية المعروضة على الكمية المطلوبة ، ويكون لدينا فائض في العرض (١٦) .
- وإذا ما أخذنا ثمنا أدنى من الثمن ٧ ، وليكن الثمن ٤ ، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تتساوى ١٢٠٠ وحدة بينما الكمية المعروضة تساوى ٤٠٠ وحدة . فالكمية الأولى تفوق الكمية الثانية (وأيكون لدينا فائض في الطلب (١٧) .

(١٦) Excess of supply, excès d'offre.
(١٧) Excess of demand, excès de demande.

لتطور الآن الأفكار التي قدمناها شرحا للشكل ١٢ :
يتغير الثمن عندما لا يكون الطلب مساويا للعرض (في حالة وجود فائض في الطلب أو فائض في العرض) :

- لنأخذ أولا حالة وجود فائض في الطلب : في هذه الحالة يقوم المستهلكون الذين لا يشبعون حاجاتهم اشباعا كاملا بمرض ثمن أعلى على أمل الحصول على كمية أكبر من السلعة ، كما يطلب المنتجون الذين يلاحظون أنهم يستطيعون تصريف كمية أكبر من الكمية التي أنتجوها ، ثمنا أعلى لهذه الكمية الأكبر . لسبب من هذين السببين ، أو للاثنيين معا يرتفع الثمن ومن ثم يؤدي وجود فائض في الطلب الى ارتفاع الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذي يمثل ضغطا على الثمن نحو الارتفاع عند كل الاثمان التي تقل عن سبعة قروش) .

- وفي حالة وجود فائض في العرض : يبدأ المنتجون ، الذين لا يتمكنون من تصريف كل الكمية المنتجة ، في طلب ثمن أدنى . كما يبدأ المستهلكون . وقد لاحظوا وجود كمية غير مہاعة ، في تقديم ثمن أدنى . لأى من هذين السببين أو للاثنيين معا ينخفض الثمن . ومن ثم يؤدي وجود الفائض في العرض الى انخفاض الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذي يمثل ضغطا على الثمن نحو الانخفاض عند كل الاثمان التي تزيد على سبعة قروش) .

ثمن التوازن : يخلص من كل ما قلناه أنه :

- لكل الاثمان التي تزيد على الثمن ٧ ، يميل الثمن للانخفاض .

- لكل الاثمان التي تقل عن الثمن ٧ ، يميل الثمن للارتفاع .

- عند الثمن ٧ لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض .

وبما أن الكمية المطلوبة تساوى الكمية المعروضة فان الثمن لا يميل للتغير .

- الثمن ٧ حيث يتقاطع المنحنيان (هو الثمن الذى يسوى بين الطلب والعرض) هو الثمن الذى يتجه اليه السوق . وهو الثمن الوحيد الذى لا يوجد عنده لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض .

- هذا الثمن يسمى ثمن التوازن . واصطلاح التوازن يعني حالة ميزان (بين القوى المختلفة التي على النظام)^(١٨) . وفقا لهذه النظرية يتحقق التوازن عندما يريد المستهلكون شراء الكمية

التي يرغب المنتجون في بيعها . وبما أنه لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض فإن الثمن لن يميل للتغير . وعندما تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة يقال ان السوق في حالة توازن . وإذا ما اختلفتا قيل ان السوق في حالة عدم توازن .

الآن نستطيع ان نلخص هذه النظرية الاولى لتحديد ثمن بالنسبة لسلعة معينة .

❶ الفروض :

- أن منحنى طلب السوق ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين .
- أن منحنى عرض السوق ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار .
- أن فائض الطلب يدفع الثمن الى الارتفاع ، وان فائض العرض يدفعه الى الانخفاض .

❷ هذه الفروض تتضمن :

- انه لا يوجد إلا ثمن وحيد عنده تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة . في لغة النظرية الاقتصادية يقال أن التوازن وحيد .
- اذا انتقل أحد المنحنيين (منحنى الطلب أو منحنى العرض) ، أى اذا تغيرت ظروف السوق ، تغير ثمن التوازن وتغيرت كمية التوازن .

❸ انتقال منحنيات الطلب والعرض :

ماذا يكون أثر هذا الانتقال على ثمن التوازن وعلى الكمية المطلوبة والمعرضة . للتعرف على هذا الأثر يجب علينا :

- أن نميز أولا انتقالات منحنى الطلب من انتقالات منحنى العرض .

- أن نصف ثانيا الطريقة المستخدمة للتوصل الى هذه الأثر .

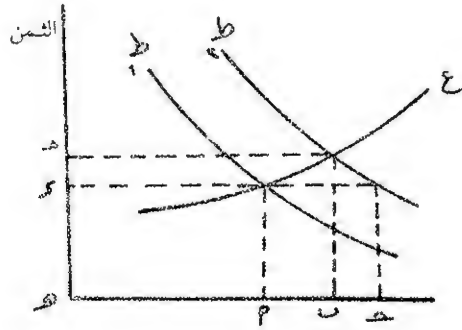
هذه الطريقة تتلخص كما يلي :

- ❶ نبدأ من وضع توازن في السوق .
- ❷ ثم ندخل في الاعتبار انتقال أحد المنحنيات (أى ندخل العامل الذى ينتظر أن يحدث الأثر) .
- ❸ أن نبين وضع التوازن الجديد (توازن السوق) ، من وجهة نظر الثمن والكمية .

• أن نقارن أخيراً بين وضعي التوازن ، الجديد والقديم ، لنرى الأثر الذي تحقق على الثمن وعلى الكمية (١٩) .

ولنتقل الآن الى تطبيق هذه الطريقة .

انتقالات منحني الطلب : يوضع الشكل ١٣ أثر هذه الانتقالات على ثمن وكمية التوازن :



الكمية في الفترة الزمنية

شكل رقم (١٣)

- ط - ع هما المنحنيان الأصليان : للطلب والعرض .
- تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الذي يمثل نقطة البدء ، عند هذه النقطة :
- ود هو ثمن التوازن .
- وأ هي الكمية المطلوبة والمعرضة .
- ينتقل منحنى الطلب الى ط١ نتيجة لزيادة دخول المستهلكين مثلاً .
- يؤدي انتقال منحنى الطلب الى اليمين الى خلق فائض في الطلب . اذ عند الثمن ود تصبح الكمية المطلوبة مساوية و ح بينما بقي الكمية المعروضة عند و أ . فائض = أ ح
- نتيجة لفائض الطلب يميل الثمن للارتفاع فيجد من بعض طلب المستهلكين ويدعو المنتجين الى زيادة الكمية المعروضة ، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و هـ ، عند وضع توازن جديد .
- عند هذا الثمن تكون الكمية = الكمية المعروضة = و ب .
- هذه الكمية أقل من و ح وأكبر من و أ (كمية وضع التوازن القديم) .
- اذا ما تصورنا أن منحنى الطلب ط كان هذا المنحنى الأصلي الذي ينتقل نحو اليسار دالا على نقص في الطلب . فان ثمن التوازن الجديد سيكون أقل من ثمن القديم وتكون الكمية أقل .

(١٩) يعين استبقاء هذه الطريقة في الذهن اذ سيكثر استخدامها في دراستنا فيما يلي .

من هذا الشكل والأفكار التي قدمناها شرحا له يمكن أن نستخلص التيجتين التاليتين :

١- يترتب على زيادة الطلب على سلعة معينة (وهي زيادة يعبر عنها بانتقال منحنى الطلب نحو اليمين) .

- ارتفاع ثمن التوازن .

- وزيادة الكمية المشتراة والمباعة عند التوازن الجديد .

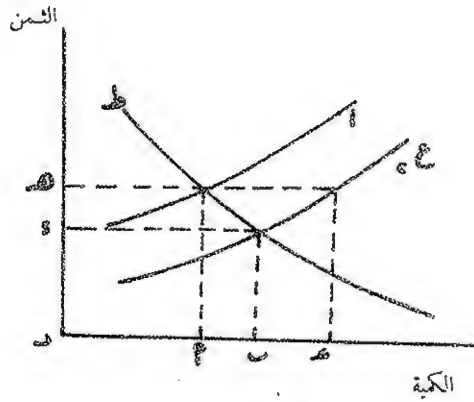
٢- ويترتب على نقص الطلب على السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحنى نحو

اليسار) :

- انخفاض الثمن .

- ونقص الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد .

انتقالات منحنى العرض : بتطبيق نفس الطريقة على هذه الانتقالات يكون أثرها على الثمن والكمية كما يوضحه الشكل ١٤ :



شكل رقم (١٤)

١- ط و ع هما المنحنيان الأصليون : للطلب والعرض .

٢- تمثل نقطة تقاطعها نقطة التوازن الأصلي ، عند هذه النقطة :

- و هو ثمن التوازن .

- و أ هي الكمية المطلوبة والمروضة .

٣- ينتقل منحنى العرض إلى ع نتيجة لانخفاض نفقة الانتاج (لانخفاض أثمان عناصر الانتاج مثلا) .

٤- يؤدي انتقال منحنى العرض إلى اليمين إلى انطلاق فائض في العرض ، إذ عند الثمن و هو تصبح الكمية المروضة مساوية و ح بينما تبقى الكمية المطلوبة و أ . فائض العرض = أ . ح .

* نتيجة لفائض العرض يميل الثمن للانخفاض فيحدث من بعض عرض المنتجين ويشجع المستهلكين على زيادة الكمية المطلوبة ، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى ود ، عند وضع توازن جديد .

* عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة = و ب .

* هذه الكمية أقل من و ح واكبر من و أ (كمية وضع التوازن الاصلى) .

* اذا ما تصورنا ان منحنى العرض ع ٢ كان هو المنحنى الاصلى الذى ينتقل نحوه اليسار دالا على نقص فى العرض ، فان ثمن التوازن الجديد سيكون اعلى من ثمن التوازن وتكون الكمية أقل .

من هذا الشكل والافكار التى قدمناها شرحا له يمكن ان نستخلص النتيجةين

الأتينيتين :

١ - يترتب على زيادة عرض سلعة ما (وهى زيادة يعبر عنها بانتقال منحنى العرض

نحو اليمين :

- انخفاض ثمن التوازن

- وزيادة الكمية المشتراه والمباعة عند وضع التوازن الجديد .

٢ - يترتب على نقص عرض السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحنى العرض نحو

اليسار) :

- ارتفاع ثمن التوازن

- ونقص كمية التوازن

التحقق من صحة هذه النتائج الاربعة يسمح لنا فى حالة ثبوت صحتها بالكلام

عن " قوانين الطلب والعرض "

* * *

على هذا النحو ننتهى من هذه النظرة العامة لنظرية المدرسة النيو كلاسيكية فى تحديد ثمن السوق . اما الدراسة المتعمقة لهذه النظرية فيكون محلها فى الجزء الثانى من مبادئ الاقتصاد السياسى . وانما يتعين لاستكمال هذه النظرة العامة ان نتعرض على فكرة مرنة الطلب ومرونة العرض .

٤ - مرونة الطلب والعرض

بعد أن رأينا الكمية المطلوبة والكمية المعروضة تتغير مع تغير ثمن السوق نريد الآن أن نعرف مدى حساسية تغيرات الكميات هذه . ذلك لأن الطلب والعرض وإن كانا يستجيبان للتغيرات في الثمن إلا أن درجة الاستجابة تختلف بحسب السلع . فيثور التساؤل عن مدى (وسرعة) استجابة الطلب أو العرض لتغير معين في الثمن . درجة الاستجابة هذه هي المرونة (٢٠) . الأمر يتعلق هنا باصطلاح يشغل مكانا هاما في اللغة الاقتصادية المعاصرة لأنه يرتبط بأهم المسائل التي تعرض عند محاولة الاستفادة ، في واقع الحياة الاقتصادية ، من الأفكار الخاصة بالطلب والعرض .

ولكن رأينا أن الكمية لا تتغير فقط بتغير ثمن السلعة ، وإنما تتغير كذلك استجابة لتغير في دخل المستهلكين أو في ثمن السلع الأخرى . وعليه يتعين أن نفرق في دراستنا لفكرة المرونة بين :

- مرونة الطلب ، وفي إطارها نميز بين :
 - مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة ، أو المرونة المباشرة (٢١) .
 - مرونة الطلب بالنسبة للدخل (٢٢) .
 - ومرونة الطلب بالنسبة لثمن السلع الأخرى ، أو ما يسمى بمرونة التقاطع للثمن (٢٣) .
- ومرونة العرض .

(٢٠) elasticity: élasticité هذا الاصطلاح استعارة الفريد مارشال من علم الطبيعة (انظر أصول الاقتصاد ، ص ٨٦ وما بعدها) وهو الذي ادخل الاصطلاح في التحليل الاقتصادي كما قدم لنا طريقة قياس المرونة . أم فكرة مرونة الطلب بالنسبة إلى ثمن السلعة فترجع إلى كورتو ، انظر شوميتز ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٨٣٩ . ويقصد بالمرونة في بحث علم الطبيعة وخاصة الجسم أو المادة في أن تستعيد شكلها وابعادها الأصلية عند زوال القوى التي كانت قد أثرت عليه وغيرت من شكله وابعاده . أما في التحليل الاقتصادي فلا تمثل فكرة العودة إلى الحالة الأولى جوهر الظاهرة التي يراد التعبير عنها وإنما تكون بصدد التعبير عن مدى قدرة ظاهرة معينة على التغير كرد فعل لوقوعها تحت تأثير قوة خارجية . انظر :

J. Bonnet ed. Dictionnaire des Sciences économiques, tome I, p. 472.

(٢١)

Price-elasticity of demand (direct elasticity): l'élasticité de la demande par rapport au prix (l'élasticité directe).

Income-elasticity of demand: l'élasticité de la demande par rapport au revenu.

(٢٢)

Cross-elasticity: l'élasticité croisée

(٢٣)

أولاً - مرونة الطلب بالنسبة للثمن السلعة محل الاعتبار :

تشير فكرة مرونة الطلب الى درجة استجابة الكمية المطلوبة عند ثمن معين لتغيرات هذا الثمن ، على فرض بقاء اثمان السلع الأخرى ودخول المستهلكين على حالتها . هذه الفكرة تتوقف على النسبة المئوية للتغيرات وتعرف بأنها العلاقة بين نسبة التغير في الكمية ونسبة التغير في الثمن عند نقطة معينة على منحنى الطلب . ففكرة المرونة لا تكون منضبطة إلا اذا استندناها الى نقطة منحنى الطلب ، أى الى تغيرات متناهية الصغر في الثمن عند هذه النقطة . وذلك لأن المرونة تختلف (وعادة ما تختلف) من نقطة الى أخرى على نفس منحنى الطلب .

لتوضيح فكرة المرونة نضرب المثل التالى :

السلعة	التغير في الثمن (بالانخفاض)	التغير في الكمية (بالزيادة)	التغير في الكمية % ÷ التغير في الثمن %
اللحوم	١٥	٧,٥	٠,٥
نوع من الملابس	٣	٣	١
أجهزة الراديو	٢٥	١	٤

بمقارنة هذه السلع الثلاثة نرى أن نسبة التغير في الكمية المطلوبة من أجهزة الراديو هي أربعة أمثال نسبة التغير في الثمن الذى أثارها ، بينما تساوى هاتان النسبتان في حالة الملابس ، وأخيراً تساوى نسبة التغير في الكمية المطلوبة من اللحوم نصف نسبة التغير في ثمنها ، وهو ما يسمح لنا بالقول بأن درجة استجابة الطلب على أجهزة الراديو للتغير في ثمنها أكبر من درجة استجابة الطلب على هذا النوع من الملابس للتغير في ثمنها ، وهذه بدورها أكبر من درجة استجابة الطلب على اللحوم للتغير في ثمنها . وهو ما يعني أن مرونة الطلب بالنسبة للثمن تكون في حالة أجهزة الراديو أكبر منها في حالة هذا النوع من الملابس ، وتكون في هذه الحالة الأخيرة أكبر منها في حالة اللحوم .

ابتداء من هذا الجدول نستطيع أن نحدد قياس درجة استجابة الطلب بنسبة التغير في الكمية مقسومة على نسبة التغير في الثمن ، أو :

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\frac{\Delta K}{K}}{\frac{\Delta \theta}{\theta}} \quad (٢٣)$$

حيث ك : الكمية ، ث : الثمن ، Δ تمثل الحرف اليوناني (دلتا) الذى يرمز به للتغير .
وعادة ما يكون التعبير الرقى عن المرونة مسبوقا بعلامة ناقص (-) التي تشير الى ان الثمن والكمية في اتجاهين متضادين . ولا تكون العلامة موجبة الا في الحالة الاستثنائية لسلعة جيفن حيث يؤدي ارتفاع ثمن السلعة الى ازدياد الكمية المطلوبة .
القياس الهندسي لمرونة الطلب بالنسبة للثمن للسلعة :

يتعين أن نذكر الآتي :

أن الأمر يتعلق بمرونة الطلب عند ثمن معين ، ومن ثم على نقطة معينة على منحنى الطلب .

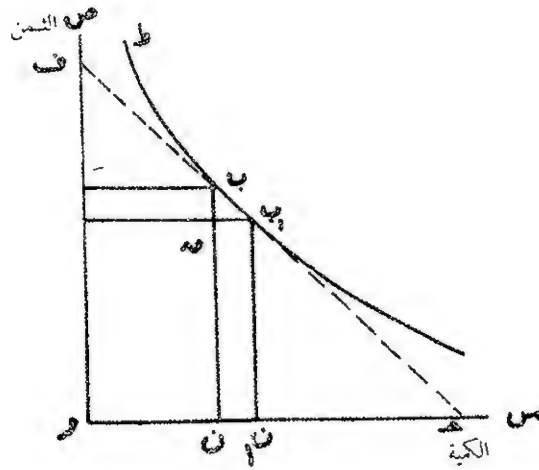
- واننا نفترض أن التغيرات في الثمن هي من قبيل التغيرات المتناهية في الصغر .

سنبدأ من موقف يكون فيه الثمن هو ن ب والكمية المطلوبة هي و ن (انظر شكل ١٥) . مع انخفاض الثمن من ن ب الى ق ب تكون الكمية المطلوبة عند الثمن الجديد و ن . والنقطة ب على منحنى الطلب تمثل الموقف الأصلي . أما النقطة ب على هذا المنحنى فتمثل الموقف الجديد .

نفترض أن التغير من الصفر لدرجة يمكن معها اعتبار المسافة ب ب_١ على المنحنى ط كخط مستقيم . وباستخدام الشكل ١٥ نقدم الاثبات الهندسي الخاص بقياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن عن النقطة ب على النحو التالى :

(٢٤) وهو ما يمكن التعبير عنه كالآتي :

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{الكمية}}}{\frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن}}} \quad \text{أو} \quad \frac{\frac{\Delta K}{K}}{\frac{\Delta \theta}{\theta}}$$



شكل (١٥)

الاثبات الهندسي لمرونة الطلب

$$\text{مرونة الطلب عند النقطة ب} = \frac{\frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}}}{\frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}}$$

$$(١) \quad \dots\dots\dots \frac{\text{ب ق}}{\text{ب ن}} \div \frac{\text{ب ا ق}}{\text{و ن}} = \frac{\frac{\Delta \text{ك}}{\%}}{\frac{\Delta \text{ث}}{\%}} =$$

$$\frac{\frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}}{\frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}}} \div \dots\dots\dots \text{ولكن ،}$$

$$\frac{\frac{\text{الثمن}}{\text{الكمية}}}{\frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الانخفاض في الثمن}}} \times \dots\dots\dots =$$

$$(٢) \quad \dots\dots\dots \frac{\text{ن ب}}{\text{و ن}} \times \frac{\text{ب ا ق}}{\text{ب ق}} = \text{المرونة}$$

من خصائص المثلثين الأولين ، ب ق ب ، ب ن ح تتساوى العلاقتين :

$$(٣) \quad \dots\dots\dots \frac{\frac{ب}{ق}}{\frac{ب}{ق}} = \frac{\frac{ح}{ن}}{\frac{ن}{و}}$$

بالتعويض عن $\frac{ب}{ق}$ ، العلاقة (٢) بقيمتها المحددة في (٣)

$$(٤) \quad \dots\dots\dots \frac{\frac{ح}{ن}}{\frac{ن}{و}} = \frac{\frac{ن}{و}}{\frac{ن}{و}} \quad \therefore \text{المرونة}$$

في المثلث ف و ح

$$(٥) \quad \dots\dots\dots \frac{\frac{ن}{و}}{\frac{ن}{و}} = \frac{\frac{ب}{ف}}{\frac{ب}{ف}} \quad (\text{نظرية تاليف})$$

بالتعويض عن $\frac{ن}{و}$ في (٤) بقيمتها المحددة في (٥) نحصل على

$$\frac{\frac{ب}{ف}}{\frac{ب}{ف}} = \text{المرونة}$$

ابتداء من هذا الاثبات نستطيع قياس مرونة الطلب (بالنسبة لثمن السلعة) عند نقطة معينة على المنحني برسم خط مماس على المنحني عند هذه النقطة. وتكون المرونة مساوية للعلاقة بين الجزء من المماس الذي تمثله المسافة بين هذه النقطة والمحور الصادي.

على أساس هذا القياس نجد أن قيمة مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة قد تكون بين الصفر والمالا نهاية :

- فتكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر عندما لا تستجيب الكمية المطلوبة للتغيير في الثمن ، فتبقى على حالها. في هذه الحالة يوصف الطلب بأنه عديم المرونة (٢٥).

- وتكون قيمة المرونة أكبر من الصفر وأقل من الواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية أصغر من النسبة المئوية للتغير في الثمن. في هذه الحالة يقال أن الطلب غير مرن (٢٦).

- وتكون قيمة المرونة مساوية للواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الثمن (التغير في الكمية يتناسب مع التغير في الثمن). هنا يوصف الطلب بأنه متكافئ المرونة (٢٧).

.. وتكون قيمة المرونة أكبر من الواحد وأقل من المالا نهاية عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية أكبر من النسبة المئوية للتغير في الثمن. هنا يقال أن الطلب مرن (٢٨).

- أخيرا تكون قيمة المرونة مساوية للمالا نهاية عندما تثير نسبة مئوية صغيرة من التغير في الثمن نسبة لا نهائية من التغير في الكمية.

هذه الحالات المختلفة لمرونة الطلب يمكن تقديمها في جدول يحتوي ويحتوي كذلك التغيرات التي تصيب مجموع ما ينفقه المستهلك على السلعة عندما يتغير ثمنها. انظر الجدول التالي :

Inelastic or relatively inelastic; inélastique.

Unit elasticity; élasticité-unité.

Elastic or relatively elastic; élastique.

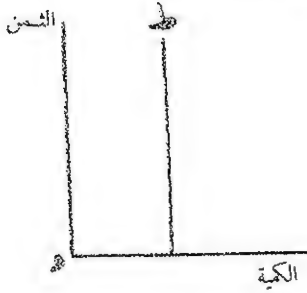
(٢٦)

(٢٧)

(٢٨)

ما يحدث بجمع اتفاق المستهلك على السلعة		الاصطلاح الذي	التعبير كلما	القيمة العددية
في حالة ارتفاع السعر	في حالة انخفاض السعر			
يزيد الاتفاق	ينقص الاتفاق ^٢	عديم السروية	لا تتغير	صفر
		غير مرن	$\Delta\% < \Delta\%$	$\Delta\% < \Delta\%$
		متكافئ السروية	$\Delta\% = \Delta\%$	$\Delta\% = \Delta\%$
لا يتغير الاتفاق	لا يتغير الاتفاق	مرن	$\Delta\% > \Delta\%$	$\Delta\% > \Delta\%$
ينقص الاتفاق	يزيد الاتفاق	لا نهائي السروية	ك لا نهائي الكبر	$\Delta\%$

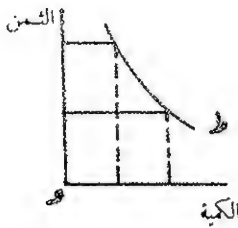
هذه الحالات الخمس للمرونة يمكن التعبير عنها بيانيا على الشكل ١٦ .



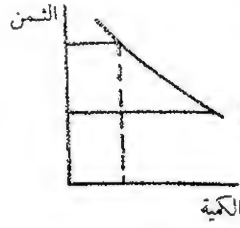
(١) الطلب عديم المرونة



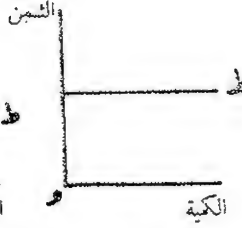
(٢) الطلب غير مرن



(٣) الطلب متكافئ المرونة



(٤) الطلب مرن



(٥) انطلب لانهاى المرونة

شكل رقم (١٦)

بعد أن رأينا مفهوم مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة والكيفية التي يمكن قياسها بها وكذلك القيم العددية المختلفة التي تمثل الحالات المختلفة لهذه المرونة يثور التساؤل بالنسبة للعوامل التي تحدد هذه المرونة . ما هي تلك العوامل ؟ وكيف تؤثر على المرونة ؟

يعتبر مدى وجود بديل لصيق للسلعة من أهم محددات مرونة الطلب على هذه السلعة بالنسبة لثمنها . في حالة السلع البديلة ، يؤدي التغير في ثمن احداها (مع بقاء اثمان السلع الاخرى على حالها) الى قيام المستهلك باحلال السلع بعضها محل بعض . فاذا انخفض ثمن السلعة يزيد من طلبه عليها ، واذا ارتفع ثمنها يزيد ما يشتريه من السلع البديلة . وتتميز بعض السلع (كالملح والسكن ، والخضروات في مجموعها) بعدم وجود بديل لها : هنا يؤدي ارتفاع اثمانها الى نقص بسيط في الكمية المطلوبة ، ويكون النقص أصغر منه في حالة ما اذا كان هذه السلع بديل لصيق .

- في كثير من الأحيان يقال ان الطلب على السلع الكمية مروء، بينما يكون الطلب على السلع الضرورية غير مروء. هذا الفرض، لو أنه متأسك منطقيا، لا يصف الواقع. اذ تشير الدراسات التي تمت بالنسبة للطلب على سلع مختلفة أن هذه السلع لا تميل الى أن تنقسم الى مجموعتين: مجموعة تحتوي مروءات منخفضة جدا ومجموعة تحتوي على مروءات مرتفعة جدا، بل توجد بالنسبة للسلع كافة حالات المروءة. فعدد محدود منها له مروءة منخفضة جدا، وعدد آخر محدود له مروءة مرتفعة جدا، والباقي يتمتع بمروءات متوسطة القيمة العددية.

- وتتوقف المروءة لحد كبير، على التعريف (الضيق أو الواسع) الذي نعطيه للسلعة. فاذا كان من الصحيح أن نقول أن مروءة الطلب على المواد الغذائية (مأخوذة كلها ومعتبرة سلعة واحدة) ضعيفة. فان ذلك لا يصدق على سلعة غذائية واحدة، كنوع من الخضار مثلا. اذ بينما لا يوجد للمواد الغذائية (مأخوذة كوحدة واحدة) بديل يوجد لنوع من الخضار (معتبر كسلعة) بديل. وعليه تكون مروءة الطلب على هذا الأخير في العادة أكبر من مروءة الطلب على المواد الغذائية جميعا.

والآن وقد تحددت لنا مروءة الطلب بالنسبة للسلعة لم يبق للاتهاء منها الا معرفة ما اذا كانت هذه المروءة تستقي نفس قيمتها العددية عبر الزمن:

بصفة عامة تزيد هذه المروءة على طول الفترة التي تستمر خلالها التغيرات في الثمن. فاذا ما انخفض ثمن سلعة بنسبة ١٪ فان هذا التغير قد يثير زيادة مباشرة في الكمية بنسبة ١٪. ولكن مع مرور الوقت قد يترتب على هذا التغير في الثمن تغيرا في الكمية بنسبة ٢٪ أو حتي ٥٪. هناك ثلاثة عوامل قد تسهم في تحقيق مثل هذه النتيجة.

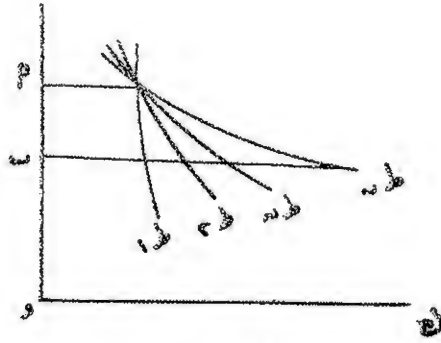
- العامل الأول ذو طابع تكنولوجي. اذا ما تغير الثمن لا يستطيع المستهلك أن يعدل من سلوكه تعديلا مباشرا وكاملا وذلك لاسباب فنية. فقد يكون من اللازم مثلا لزيادة استهلاكه من السلعة التي انخفض ثمنها أن يحصل على سلعة مكملة لا يستطيع شراؤها الآن: فاذا انخفض ثمن التيار الكهربائي ولم يكن تحت تصرف المستهلك الجهاز الكهربائي الذي يمكن استعماله لن يزد استهلاكه للتيار الكهربائي. ولكن مع مرور الوقت قد يستطيع المستهلك شراء الجهاز اللازم وهنا يترتب على التغير في الثمن تغيرا كبيرا في الكمية المطلوبة، ولكنه تغير استلزم لحدوثه فترة زمنية.

أما العامل الثاني فيظهر في الحالات التي تغيب فيها شروط الكمال عن السوق، أي في

الحالات التي يربط فيها عوامل تبعد بالسوق عن شكل المنافسة الكاملة . فاذا لم يعلم كل المستهلكين مباشرة بالانخفاض الذي طرأ على الثمن مثلاً فان أثر هذا الانخفاض لن يتحقق مباشرة . ولكن مع مرور الوقت ووصول هذا الانخفاض تدريجياً الى علم المستهلكين تزيد درجة استجابة الكمية لهذا التغير في الثمن .

- ويمثل العامل الثالث في عادات المستهلك التي تستلزم في الظروف العادية بعض الوقت لتغييرها على نحو يحقق للتغير في الثمن كل أثره .

ويمكن توضيح زيادة مرونة الطلب مع مرور الوقت بالشكل التالي (شكل ١٧) :



شكل رقم (١٧)

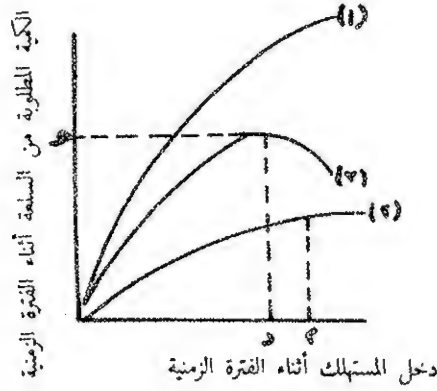
- ⊗ أ هو ثمن السلعة الذي استمر سائدا فترة طويلة .
- ⊗ انخفض هذا الثمن فجأة ، ولكن بصفة دائمة ، ليصبح و ب .
- ⊗ ط_١ يمثل منحني الطلب في الفترة التالية على انخفاض الثمن وهو غير مرن .
- ⊗ ط_٢ : منحني الطلب لو استمر الثمن الجديد لمدة سنتين مثلاً .
- ⊗ ط_٣ : منحني الطلب لو استمر هذا الثمن لمدة ثلاث سنوات .
- ⊗ ط_٤ : منحني الطلب لو استمر هذا الثمن الى الأبد .

ثانياً - مرونة الطلب بالنسبة للدخل :

تشير هذه المرونة الى درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في دخل المستهلك .

$$\text{وتعرف اذن : } \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$$

وكما نعرف ، تثير زيادة الدخل ، بالنسبة لغالبية السلع ، زيادة في الكمية المطلوبة . أى أن الدخل والكمية يتغيران في نفس الاتجاه . وعليه تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة . وهي تكون زيادة الدخل بعد مستوى معين . فإذا ما رجعنا الى الشكل الذى يبين العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة (انظر شكل ١٨) وجدنا الآتي :



شكل رقم (١٨)
العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة

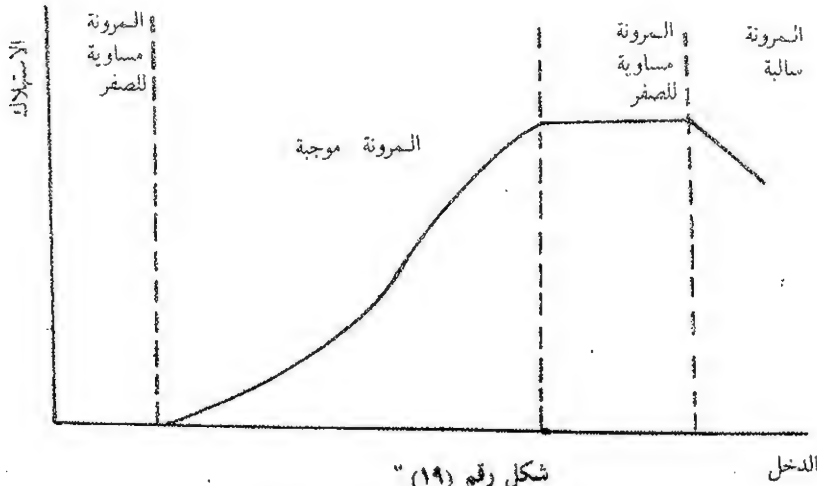
- تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة طالما كان المنحني صاعداً ، أى على الجزء الصاعد من المنحنيات (١) ، (٢) ، (٣) .

- تكون المرونة مساوية للصفر عندما لا تتأثر الكمية المطلوبة بالتغير في مستوى الدخل ، كما هو الحال بالنسبة للجزء الأخير من المنحني (٢) .

- وتكون المرونة سالبة على الجزء الهابط من المنحني (٣) حيث تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل .

مؤدى هذا أن مرونة الطلب على سلعة معينة تتغير مع تغيرات الدخل . اذ تختلف درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل من مستوى الى آخر من مستويات الدخل . لنضرب المثل الآتي : اذا كان مستوى دخل المستهلك منخفض جداً فإنه لا ينفق شيئاً من دخله على شراء قمصان حريرية مثلاً . عند هذا المستوى من الدخل تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل مساوية للصفر ، فيما يتعلق بالقمصان الحريرية . مع زيادة الدخل قد يصبح المستهلك من الغني للدرجة تسمح له بعدم استعمال قمصان من نسيج أرداً وشراء بعض القمصان

الحريرية . مع زيادة أخرى في الدخل تزيد الكمية التي يشتريها من هذه السلعة زيادة سريعة حتي يصل الى شراء كل العدد الذي يكفي لاشباع حاجته . وذلك عند مستوى معين من الدخل . بعد ذلك لو زاد الدخل فان ذلك لا يؤدي الى زيادة الكمية المشتراة وانما تبقى كما هي وهنا تعود مرونة الطلب بالنسبة للدخل لتصبح مساوية للصفر . واذا ما استمر دخله في الزيادة فقد يؤدي ذلك بالمستهلك الى الكف عن استهلاك القمصان الحريرية والاستعاضة عنها بنوع ارق من القمصان ، هنا تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل وتصبح مرونة الطلب بالنسبة للدخل سالبة . (انظر شكل ١٩) .



شكل رقم (١٩) " العلاقة بين الاتفاق على سلعة واحدة ودخل المستهلك

كل هذا يبين :

- ♦ ان الطلب يستجيب للتغير في دخل المستهلكين .
- ♦ ان درجة الاستجابة ليست واحدة بالنسبة لكل السلع ، عند زيادة معينة في الدخل :
 - فبينما تزيد الكمية المطلوبة من بعض السلع بسرعة وبدرجة كبيرة .
 - تزيد الكمية المطلوبة من البعض الآخر ببطء وبدرجة صغيرة .
 - أنه حتي بالنسبة لسلعة واحدة لا تكون درجة استجابة الكمية المطلوبة واحدة عند المستويات المختلفة من الدخل .

مرونة الطلب هي التي تقيس هذه الدرجات المختلفة من استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات في الدخل . ونجد في الجدول التالي القيم العددية المختلفة التي يمكن أن تأخذها

مرونة الطلب على سلعة معينة بالنسبة للدخل :

الوصف الكلامي	القيمة العددية
تنقص الكمية مع زيادة الدخل	سالبة
تبقى الكمية المطلوبة كما هي مع تغير الدخل	صفر
تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل	$1 < \text{المرونة} < \text{صفر}$
تزيد الكمية المطلوبة بالتناسب مع زيادة الدخل	الواحد
تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل	$\text{المرونة} < 1$

ويمثل هذا التعبير في مدى استجابة الطلب للتغيرات في دخل المستهلك :

- أولا ، واحدا من الاسباب الرئيسية التي تكمن وراء إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصاد الرأسمالي . إذ تترك الموارد الاقتصادية فرع النشاط الذي تضعف مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها مع زيادة دخل المستهلكين ، تترك هذا الفرع للتوجه نحو الفروع التي تصبح فيها هذه المرونة أكبر .

- وهو يمثل ، ثانيا ، واحدا من الاسباب الرئيسية لوجود صناعات في حالة انكماش وصناعات في حالة توسع .

- فإذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل منخفضة (أي أن الكمية تزيد ببطء مع زيادة الدخل) فإن زيادة الطلب على السلعة تكون بطيئة وتعاني الصناعة المنتجة لهذه السلعة من الانكماش .

- أما إذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل كبيرة (أي أن الكمية تزيد كثيرا مع زيادة الدخل) فإن زيادة الطلب على السلعة تكون سريعة وتكون الصناعة المنتجة لهذه السلعة في توسع .

ثالثا : مرونة الطلب بالنسبة لأثمان السلع الأخرى (مرونة التقاطع) :

على فرض ثبات ثمن السلعة ودخل المستهلك ، تستجيب الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في أثمان السلع الأخرى . وتقيس مرونة التقاطع درجة استجابة الكمية المطلوبة من

السلعة للتغيرات في ثمن سلعة أخرى ، فهي اذن
التغير النسبي في ثمن السلعة ص

يساوى
التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة ص

لنرى العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة ص والتغير في ثمن السلعة ص . هاتين
السلعتين يمكن أن يكونا :

١ - أما سلعا بديلة أو (متنافسة) : هنا يؤدي الارتفاع في ثمن السلعة ص الى زيادة
الكمية المطلوبة من السلعة س . وكذلك اذا انخفض ثمن السلعة ص نقصت الكمية المطلوبة
من السلعة س . في حالة السلع البديلة تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة
التقاطع موجبة . في الحالة القصوى (مرونة تقاطع موجبة) تكون قيمتها مساوية + ما لانهاية
وهو ما يعني ان انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضاً صغيراً يثير نقصاً لا نهائي الكبر في الكمية
المطلوبة من السلعة س .

٢ - وأما سلعا متكاملة (يكون الطلب على أحدهما متصلاً بالطلب على الأخرى) : يثير
انخفاض ثمن السلعة ص زيادة في الكمية المطلوبة من السلعة س ، والعكس صحيح . في
حالة السلع المكاملة هذه تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع سالبة .
في الحالة القصوى (مرونة تقاطع سالبة) تكون قيمتها مساوية - ما لانهاية وهو ما يعني أن
انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضاً صغيراً يثير زيادة الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س .

٣ - أو لا توجد علاقة بين السلعتين في الاستعمال (أو توجد بينها علاقة ضعيفة جداً) :
هنا لا يؤثر التغير في ثمن السلعة ص على الكمية المطلوبة من السلعة س ، وتكون المرونة
المقاطعة مساوية للصفر . أو أن يكون لها أثر صغير ، وتكون المرونة قريبة من الصفر .

وبصفة عامة نستطيع القول :

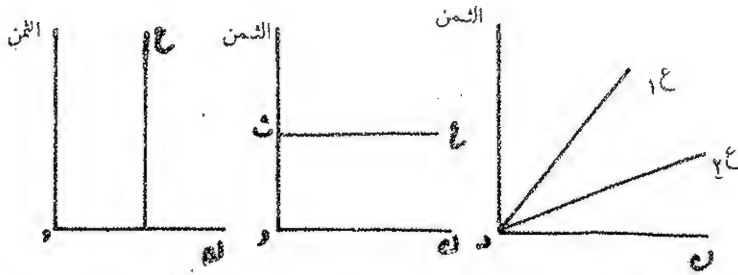
٤ - أنه كلما كانت علاقة الأحلال أو التكامل وثيقة كلما كبر رد فعل الكمية لتغير معين في
الثنى ، وتكون بالتالى، القيمة العددية لمرونة التقاطع أكبر .

٥ - اذا لم يكن للسلعتين الا علاقة ضعيفة أحدهما بالأخرى كانت مرونة التقاطع أقرب الى
الصفر .

وابعاً - مرونة العرض :

نستطيع أن نعرض لاستجابة عرض المنتجين للتغيرات في ثمن السلعة بنفس الطريقة التي درسنا بها رد فعل المستهلكين بالنسبة لتغيرات ثمن السلعة .

وتحدد مرونة العرض نقطة معينة من منحنى العرض بنسبة التغير في الكمية المعروضة الى نسبة التغير في ثمن السلعة . وهي تقيس درجة استجابة الكمية المعروضة لتغيرات الثمن .
ويبين شكل ٢٠ ثلاثة حالات لمرونة العرض :



(٣) عرض متكافئ المرونة (٢) عرض لا نهائي المرونة (١) عرض عديم المرونة (صفر)

شكل رقم (٢٠)

هذا الشكل يمكن قراءته على النحو التالي :

١ - الحالة الأولى: حالة عرض لا يستجيب إطلاقاً للتغيرات في الثمن . هنا تكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر . هذه الحالة توجد عندما يستمر المنتجون في إنتاج نفس الكمية أياً كانت الأرباح التي يحصلون عليها .

٢ - في الحالة الثانية تكون مرونة العرض عند الثمن و ث لا نهائية . وهي تكون كذلك عند هذا الثمن لأن المنتجين لا يتنجون على الإطلاق عند ثمن أدنى (أنهم لا يحققون أية ربح عند هذا الثمن مثلاً) ، وبكفي ارتفاع صغير في هذا الثمن لا تارة العرض ليصل الى كمية متناهية في الكبر .

٣ - أما الحالة الثالثة فهي حالة يكون فيها العرض متكافئ المرونة . في هذه الحالة يكون منحنى العرض خطاً مستقيماً يخرج من نقطة الأصل ويكون المنحنى متكافئ المرونة .

هذا ويلعب عنصر الزمن دورا هاما -وقد يكون أهم- بالنسبة لمرونة العرض ،
كما هو الحال في شأن مرونة الطلب .

* * *

على هذا النحو تبين هذه النظرية الأولية لكيفية تحديد ثمن السوق كيف
تتحدد القوتان اللتان يحددان في تفاعلهما الثمن في سوق المنافسة الكاملة ،
وذلك دون ما تفصيل بالنسبة للعوامل التي تكمن خلف تحديد كل من الطلب
والعرض . ههنا التصور النظري لتحديد ثمن السوق يأتي ، في داخل المدرسة الحدية
من خلال جهود أحد تيارات هذه المدرسة ، وهو التيار الذي يبلوره الفريدمارشال
وطور أفكاره الكثير من الاقتصاديين الحديين من بعده . وقد توصل أصحاب هذا
التيار الى تصورهم لنظرية ثمن السوق استخداما لأحد مناهج التحليل التي انتجها
الفكر الاجتماعي ، هو منهج التحليل الوحدى ^(١) ، وفي اطار هذا التحليل الوحدى
استخدم أصحاب هذا التيار منهج التحليل الجزئي ^(٢) . ويكون أصحاب هذا
الاتجاه قد استخدموا ، للوصول الى نظريتهم في تحديد ثمن السوق ، منهج
التحليل الوحدى الجزئي ^(٣) حيث يهدف التحليل الى دراسة سلوك الواحد
الاقتصادية الواحدة ، كمدخل منهجي ، لدراسة مجمل الاقتصاد القومي فيما بعد
على افتراض تشابه ردود فعل الافراد أمام الحدث الاقتصادي الواحد باعتبار أنهم

(1) Micro Analysis , l'analyse micro - économique .

(2) Partial Analysis , l'analyse partielle ,

(3) Partial micro - analysis , l'analyse micro - écon
amique partielle .

جميعها من قبيل الرجل الاقتصادي الرشيد . في دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة ، مستهلك فرد أو مشروع فرد ، تؤخذ هذه الوحدة على افتراض أنها بمنزلة عن بقية اجزاء الاقتصاد القومي . وما دامت هي جزء منه فأنها تتأثر في سلوكها بما يحدث في خارجها ، ومن ثم تتأثر به ردود فعلها . ولكنها وحدة من الصغر بحيث لا يؤثر رد فعلها على بقية الاقتصاد القومي . وفلسفي النهاية يفترض ان رد فعل الكل الاقتصادي هو مجموع ردود افعال الافراد مستهلكين واصحاب مشروعات ، على هذا النحو يكون التحليل من قبيل التحليل الوحدى . في دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية يتم التعرف على جميع العوامل التي يمكن ان تؤثر على سلوكها في نفس الوقت لاحداث نتيجة معينة . هذه العوامل قد تؤثر عليها في اتجاهات مختلفة وحتى متناقضة . وبما أنه يصعب على الباحث أن يدرس أثر كل هذه العوامل مجتمعة وفي ذات الوقت ، فيدرس أثر كل منها على حدة على افتراض ان بقية العوامل المؤثرة على سلوك الوحدة الاقتصادية (والمحققـة للنتيجة) تبقى على حالها دون تغيير . على هذا النحو لا يدرس الباحث ، في اللحظة الواحدة من عمل البحث ، الا أثر عامل واحد من العوامل التي تتكاتف في احداث النتيجة ، فهو لا يأخذ في الاعتبار الاجزاء من أجزاء الظاهرة ، على افتراض بقاء بقية الاجزاء دون تغيير . على هذا النحو يكون هذا التحليل الوحدى من قبيل التحليل الجزئى . وقد رأينا مثالا لذلك عند التعرف على النظرة الاولى لنظرية ثمن السوق عند الفريد مارشال . اذ يجد ان طلب المستهلك على سلعة ما يتحدد بعدة عوامل هي دخل المستهلك ، ثمن هذه السلعة ، ثمن السلع الاخرى التي تدخل في دائرة اهتمامه وامكانياته وذوقه وعاداته . ولكن التوصل الى طلب المستهلك لا يتحقق الا من خلال عملية تدريجية تتمثل في دراسة أثر كل من هذه العوامل ، أحدها بعد الآخر ، في ظل مراحل متعاقبة ، ويفترض أن العوامل الاخرى تبقى على حالها خلال كل مرحلة من مراحل هذه العملية التدريجية .

فعند دراسة العلاقة بين دخل المستهلك وطلبه على السلعة لمعرفة كيفية تأثير الكمية التي يكون على استعداد لشراؤها مع تغير مستوى الدخل يفترض ان العوامل الأخرى ^(١) ثمن اسلعقوا ثمان السلع الأخرى وذوقه وعاداته ، تبقى دون تغيير ، ثم يدرس بعد ذلك اثر العوامل الأخرى واحدا بعد الآخر .

في داخل المدرسة الجديدة ينفرد ليون فالراس (ومن بعده بارتو) من بين مؤسسي هذه المدرسة باتباع منهج التحليل الوحدى العام ^(١) للتوصل الى نظرية في تحديد ثم السوق . فهو في انشغاله بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية (وبهذا يكون تحليله من قبيل التحليل الوحدى) يحاول ان يتعرف على أثر كل العوامل التي تتخالف لتحديد نمط اسلوك ، وهو يحاول التعرف على كل آثار كل العوامل في نفس الوقت . فكأنه يأخذ الظاهرة محل الدراسة في مجمل اجزائها ، اى فى مجموعها . من هنا كان تحليله الوحدى من قبيل التحليل الوحدى العام . وكان من الضروري ان يبحث عن أداة تحليلية تمكنه من صياغة آثار كل العوامل من خلال علاقاتها مع النتيجة ، وتمثلت هذه الاداة في اداة رياضية ، مجموعة المعادلات الآتية . وقد تمكن فالراس بذلك من التطرق بطريقة منتظمة الى موضوع نمط توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال اثمان السوق ، بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد . واليك عرضا موجزا لافكار فالراس الخاصة بـ ثمن السوق ^(٢) .

(١) General mirco - analysis , l'analyse micro - économi- que générale .

(٢) فى ضوء ما قلناه فى المتن يصبح واضحا الفرق بين التحليل الوحدى والتحليل الجزئى . فالمقابلة تكون بين التحليل الوحدى والتحليل الجمعى Marco- analysis وفى داخل كل منهما تكون المقابلة بين اسلوب التحليل الجزئى واسلوب التحليل العام . وتجدر الاشارة الى ان الكثير من الكتابات الاقتصادية العربية تتضمن خلطا فى هذا المجال . اذ كثيرا ما يستخدم لفظ الجزئى للدلالة على التحليل الوحدى .

يهدف تحليل التوازن الى التوصل الى تحديد الاثمان في النظام الاقتصادي
عن طريق التوصل الى التوازن العام للنظام الاقتصادي بأخذ كل الشروط التي
يحتويها هذا النظام في نفس الوقت ، مع ما يوجد من علاقات اعتماد متبادل بين
اجزاء النظام . ويتوافق مع شروط التوازن العام هذه شروط تحقيق التوزيع
الامثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة في الزمن الطويل . وهو
توزيع يفترض نظريا انه يحقق أقصى اشباع لافراد المجتمع .

للتعرف على النظرية الاقتصادية لفالراس سنرى :

- في مرحلة أولى ، النظام النظري الذي يتوصل من خلاله الى التوازن العام وهو
توازن تنافسي يحدد ، اذا ما تحقق ، في نفس الوقت أثمان السلع والكميات
المطلوبة والمعروضة منها

- وفي مرحلة ثانية ، الفكرة الخاصة بالتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية . بالتعرف
على دلالاته وشروطه وحدوده من واقع الاقتصاد الرأسمالي .

١ - تحليل التوازن العام (١)

يقيم فالراس بناءً على نظري ابتداء من فكرتين أساسيتين . الفكرة الأولى التي
سبق التعرف عليها عند دراسة التوازن العام للحديين لموضوع " الاقتصاد " هي
فكرة الندرة : وهي تشق من فكرة المنفعة الفعلية في علاقتها مع الكمية المتاحة

(١) رجعنا في تقدم النظام النظري لفالراس بمفحة خاصة الى المراجع الاتية :
- L.Walras , Eléments d'économie politique - J.Schumpeter , History of Economic Analysis - G.Pirou , Les théories de l'équilibre économique - V.K.Dimitriev, Essais économiques , p. 227 et sqq. - H. Gryson , p214 et sqq
A.Colombat , Misère de l'économie politique , Marcel Riviere et cie , Paris , 1958 .

من السلعة . الفكرة هي في الواقع فكرة المنافسة الحدية . وتؤدي الرغبة (التنافسي
توجد لدى الفرد) في تحقيق التساوي بين المنافع الحدية للأشياء التي هي البديل للسلعة .
هذه الرغبة هي التي تعطى ، مع ما يسيطر عليه كل فرد من محزون من السلعة ،
طلباً وعرضاً محددين لكل فرد من الأفراد ، وهو ما يمكن أن يمثل بواسطة علاقة
دالة ومنحنى يعبر عن هذه العلاقة بيانياً .

ووفقاً للفكرة الثانية التي يقيم عليها فالراس بذاته النظرى يتحقق تساو
السوق التنافسي (أي الذي تسوده المنافسة الكاملة) عندما يكون ثمن السلعة
مساوياً للثمن الذي يتساوى عنده عرض السلعة مع الطلب عليها ، ويتحدد هذا
الثمن بفضل المنافسة ، ولكن كيف يتحدد ؟ الإجابة على هذا السؤال يقدم قالو في
فكرة الثمن المعلن بصوت عال . وهو الثمن الذي يصرح به من يتولى القيامها لإعلان
عن الإتمان التي يعرضها الراغبون في الشراء في بيع يتم بالمزاد العلني ، فإذا أعلن
عن ثمن لا يتحقق عنده التساوي بين العرض والطلب أعقبه بثمن آخر (يكون أعلى من
الثمن الأول إذا كان الطلب يفوق العرض ، أو أدنى إذا زاد العرض على الطلب) وتستمر
العملية حتى يتم التوصل إلى التساوي بين الطلب والعرض أي إلى نقطة التوازن ، وعليه
يتحدد ثمن التوازن عن طريق عملية من التمهيس أو البحث المتكرر عن النقطة التي
يتساوى عندها الطلب مع العرض ويتحدد معها ثمن السلعة في السوق .

ومن المهم أن نوضح ، بالنسبة لهذه الفكرة الثانية التي يقوم عليها البناء النظرى
لفالراس ، أنه يتميز ، في علائته بشيرة من الحديين عند دراسة العلاقة بين الطلب
والعرض ، بإصراره على العلاقة التبادلية بين الطلب والعرض من جانب والثمن من
جانب آخر .

على أساس هاتين الفكرتين ، فكرة الندرة وفكرة تحديد ثمن التوازن عند تساوى الطلب مع العرض في السوق ، يبنى فالراس نظام النظرى الخاص بالتوازن العام . هذا النظام يبيلور صورة للاقتصاد المتبادل بين الاثمان والطلب والعرض بالنسبة لكل السلع التى ينتجها الاقتصاد القومى فى مجموعه ، أى صورة للاقتصاد المتبادل بين الاسواق المختلفة التى تميل دائما نحو حالة توازن عام يمكن التوصل الى شروطها الشكلية .

لبناء هذا النظام النظرى يلجأ فالراس الى فكرة خاصة هى فكرة استخدام احسدى السلع كمعيار للحساب (١) والامر يتعلق هنا بالنقود بمعناها العادى ، لان فالراس يعتبر هذا سلعة مجرد وحدة للحساب . ولا يوجد على هذه السلعة طلب غير ذلك الذى يرتبط بخصائصها غير النقدية (بمعنى أنه لا يوجد عليها طلب بمفقتها نقودا) . استعمال اداة التحليل هذه يسمح لفالراس بالقول بأنه عندما تكون يصدد عدد من السلع يرمز له بالحرف ن سيكون لدينا عدد ن - ١ من معادلات العرض والطلب (باعتبار أن معادلة السلعة التى تستخدم كوحدة حساب تشتق من معادلات السلع الاخرى) وعدد ن - ١ من الاثمان المجهول والمعاد تحديدها . وهو ما يعنى أنه يوجد حل محدد لمشكلة التوازن العام .

للتوصل الى هذا الحل يبنى فالراس بناء نظريا يتصور النظام الاقتصادى وفقا له على النحو التالى :

- كمجال مغلق (لا تربطه بالخارج علاقات اقتصادية) . فى هذا النظام الاقتصادى يوجد مستهلكون ومنظمون . وكلاهما يبحث عن تعظيم هدف ما (المنفعة بالنسبة للمستهلكين والربح النقدى بالنسبة للمنظمين) .
- ويفترض غياب الهيئات العامة التى تلعب دورا اقتصاديا ، من هذا النظام اقتصادى كنوع من الاقتصاد الذى ترتبط فيه الظواهر الاقتصادية بمجموع من العلاقات اللحظية المستمرة بمعنى آخر هو يتصور الاقتصاد كحالة ساكنة تحتوى اللحظات الزمنية فيها الاحداث وما تنتجه من آثار . بمعنى ثالث يتصور فالراس الاقتصاد مع التجريد من عنصر الزمن ، أى مع التجريد من الفترة الزمنية

(١) Numéraire عند حالة لتوازن العام يمكن تحديد وضع السوق تحديدا كاملا بارجاع قيم كل السلع الى قيمة وحدة من بينها هذا السلعة الاخيرة " تسمى وحدة الحساب : Num raire وتسمى وحدة كميته قاعدة فالراس ، مختصر لعناصر الاقتصاد السياسى البحث ، المكتبة العامة للقانون والقضاء ، باريس ١٩٥٣ ص ١٤٩ .

الشيء تمثل البعد الزمني للظواهر ويمكن ان يتحقق في داخلها او فسيحي
علاقتها مع فترة زمنية اخرى (تالية) فرق زمني بين حدوث الحدث وتحقيق
اثره او استنتاج انتي يرنها . لذا الحدث .

كالاقتصاد تسود المنافسة الكاملة ، ولكنه لا يعرف عدم اليقين ، اي يسوده
كذلك التيقن ولا تحقق التنبؤات الفردية والجماعية فيه أية آثار . (بعبارة
اخرى يجبر ، د فالراس من آثار وجود الاشكال الاحتكارية في النشاط الانتاجي
والتسويقي ، كما يجرد من الآثار التي تنجم عن تنبؤات الافراد والجماعات
وهي تنبؤات عادة ما تؤدي الى تغيير هو ، لسلوكهم الاقتصادي) .

ويتصور فالراس النظام الاقتصادي اخيرا كنظام تؤخذ فيه العوامل الآتية
كمعطى (أى دون مناقشة لا كيفية تحدها ولا امكانية تغييرها عبر الزمن)
- تفضيلات المستهلكين .

- الشروط التي تسود السوق (اسواق المنتجات ، واسواق عناصر الانتاج ،
وعدها محدد) .

- الشروط الفنية (التكنولوجيا للانتاج) مع افتراض انه يفضل المنافسة
الكاملة استخدام كل الوحدات المكونة لصناعة ما نفس الفن الانتاجي .
وهو يستخدم دون تغيير عبر الزمن في انتاج السلعة التي تنتجها هذه
الصناعة .

- كمية محددة من الموارد . كما يؤخذ كمعطى توزيع هذه الموارد بين
الافراد . وكذلك العلاقة التي بمقتضاها يتوزع مستوى معين من الدخل
بين الادخار والاستهلاك .

وتتحلل الصورة ، التي تركز على هذه " التبسيطات البطولية " الممثلة
للمعطيات في نظام فالراس النظري ، نقول تتحلل هذه الصورة الى اربعة اسواق
تسمح شروط التوازن فيها (اي في الاسواق الاربعة) بتحديد أوحد اكل مجاهيـسل

النظام ، أى لكل العناصر المجهولة (والمراد التعرف على قدرها) التى يتضمنها النظام النظرى . هذه الاسواق هى : سوق المنتجات النهائية ، سوق " خدمات " عناصر الانتاج . سوق راس المال وسوق وسائل الدفع (أى السوق النقدية) .

ونكون بصدد اربع اسواق يوجد بينها علاقات اعتماد متبادل . وبهذه التفاعل بين هذه الاسواق شروط آلية النظام الاقتصادى . ويتم البحث عن شروط التوازن العام ، أى التوازن الذى يتحقق بتفاعل عناصر عموم ظاهرة الثمن ، من خلال عملية من التحليلات المتتالية يمكن وصفها على النحو التالى :

- فما يتعلق بالطلب على كل سلعة يتم التوصل اليه بالانتقال من الطلب الفردى الى طلب السوق . ويتحدد الطلب فى النظام بأكملة بمجموع الطلب فى السوق المختلفة (لاحظ النظرة الميكانيكية للاشياء) .
- فى جانب العرض ، يتم بناء نظام نفقات الانتاج للنظام بأكملة ابتداء من نفقة كل ناتج من المنتجات . وتتبع نفس المنهجية للتوصل الى التوازن فى سوق عناصر الانتاج . على هذا النحو يكون التوصل الى العلاقات الممثلة للعرض بالنسبة للنظام بأكملة .
- يتحدد التوازن العام بتلاقى الطلب الخاص بالنظام بأكملة مع العرض الخاص بهذا النظام . لنرى بتفصيل اكبر كيف يمكن بناء النظام النظرى لفراس اتباعا لهذه المنهجية ولتقديم هذا النظام الفكرى نعتنق التعبيرات الرمزية التالية :

* س ١ ، س ٢ ، ، س ن للتعبير عن الكميات المنتجة

من السلع

* ث ١ ، ث ٢ ، ، ث ن للتعبير عن اثمان هذه السلع

* ص ١ ، ص ٢ ، ، ص ن للتعبير عن كميات عناصر الانتاج

* و ١ ، و ٢ ، ، و ن للتعبير عن اثمان هذه العناصر

* م ١١ ، م ١٢ ، م ١٨ للتعبير عن الكميات من مختلف عناصر

الانتاج اللازمة لانتاج وحدة واحدة مسسوق

النتائج : ١١ -

تعبّر الرموز المنسككتوبقيال

الرموز المستوية بالأسفل

فاذا ما عبرنا عن الكمية التي

مجموع ما يحوزه الافراد من

جد
س
جدی

حيث ته

د-۱

ويکيون مساويا نه ٿيندا

✱ لتبسيط تقديم هذا النظام إلى

نبيته عن ثمان السلع الاخرى

كذلك ان ثمن الوحدة $\frac{1}{100}$ يساوى الواحد الصحيح

وباستخدام هذه التعبيرات الرمزية نحاول ان نرى كيف يمكن التوصل : اولاً ،

الى المعادلات المعبرة عن الطلب ، وثانيا الى المعادلات المعبرة عن

العرض لنصل أخيراً الى التوازن العام .

المعادلات الممثلة للطلب:

يتلقى الفرد دخلاً نقدياً معيناً (يجد مصدره في مكافآت عناصر الإنتاج التي

يسيطر عليها) • وهو ينفق اجمالي هذا الدخل على شراء المنتجات في شكل السلع

الاستهلاكية وفي اشكال مختلفة من الادخار (١) .

من هنا يكون لدينا أولاً معادلة الميزانية الفردية : الانفاقات الكلية للفرد

بما تتضمنه من تخصيص لجزء من دخله النقدي في صورة اشكال مختلفة من الادخار .
هذه الانفاقات الكلية هي :

$$س_١ + س_٢ + س_٣ + + س_٤ + س_٥$$

هذه الانفاقات الكلية تكون مساوية ليراداته الكلية ، وهي :

$$س_١ + س_٢ + س_٣ + + س_٤ + س_٥ = (تعبير لعدد عناصر الانتاج)$$

$$وعليه تكون س_١ + س_٢ + س_٣ + + س_٤ + س_٥ = س_١ + س_٢ + س_٣ + + س_٤ + س_٥$$

في هذه المعادلة نفترض ان الفرد ، الذي يأخذ اثمان المنتجات كمعطى ، يسوزع انفاقاته بين السلع الاستهلاكية على نحو تتساوى عنده المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على ثمن الوحدة من هذه السلعة مع نفس العلاقة بالنسبة لبقية السلع التي يشتريها ، أى وفقا للعلاقة التالية :

$$\frac{س_١}{س_١} = \frac{س_٢}{س_٢} = \frac{س_٣}{س_٣} = \frac{س_٤}{س_٤} = \frac{س_٥}{س_٥}$$

وبما ان س_١ تمثل السلعة التي تؤخذ كمعيار للحساب (يعبر بوحداتها عن اثمان السلع الاخرى) يمكن كتابة معادلة الميزانية الفردية على النحو التالي

$$س_١ = س_١ + س_٢ + س_٣ + + س_٤ + س_٥ - س_١ - س_٢ - س_٣ - س_٤ - س_٥$$

(١) بالنسبة للنظام بأكمله يفترض اتفاق كل الدخول .

(٢) وهو ما يعنى انفاق الفرد على ما يشتريه من السلعة س (التي افترضنا ان ثمن الوحدة منها يساوى الواحد الصحيح) = ايراداته الكلية مطروحا منها ما ينفقه على شراء السلع الاخرى وما يقوم بادخاره في صورة نقدية .

بالإضافة الى معادلة الميزانية هذه يوجد لدينا عدد ن - ١ دالات للطلب الفردى ،

اي دالة لكل سلعة من السلع . هذا لدالات للطلب هي :
(١) $s_1 = p_1, p_2, p_3, \dots, p_n$ ، $q_1, q_2, q_3, \dots, q_n$ ، w

$s_n = d_n(p_1, p_2, p_3, \dots, p_n, q_1, q_2, q_3, \dots, q_n, w)$

فاذا ما ادخلنا معادلة ميزانية الفرد فى هذا النظام كان لدينا عدد ن من المعادلات مع عدد ن من المجاهيل .

ويعطينا مجموع دالات طلب الافراد دالات طلب السوق ، ونتوصل بالتالى الى نظام

من المعادلات الآتية يمثل جانب الطلب :

$$s_1 = p_1, p_2, p_3, \dots, p_n, q_1, q_2, q_3, \dots, q_n, w - s_1 - s_2 - s_3 - \dots - s_n = 0$$

$$s_2 = d_2(p_1, p_2, p_3, \dots, p_n, q_1, q_2, q_3, \dots, q_n, w)$$

$s_n = d_n(p_1, p_2, p_3, \dots, p_n, q_1, q_2, q_3, \dots, q_n, w)$

المعادلات الممثلة للعرض :

يوجد من جانب العرض مجموعتان من المعادلات . وللتوصل الى هاتين المجموعتين نفترض الاتى :

- (١) تلك هلى دالة الطلب الفردى التى قدمناها عند عرض النظرة العامة لنظرية شمن السوق عند الحديدين ، وانما مع الفروق الآتية : ١ - أن أذواق المستهلك وتفضيلاته لا تظهر فى هذه الدالة ، وذلك لأن فالراس يأخذها كمعطى ، أى يفترض وجودها خارج النظام النظرى الذى يقوم بينائه ٢ - أن الايرادات المختلفة للمستهلك تظهر فى هذه الدالة بمصادرها المختلفة وليس كدخل اجمالى كما ظهرت فى دالة طلب المستهلك الفرد التى قدمناها فيما سبق .

- ان المعاملات الفنية للانتاج ، أو ما يسميه فالراس بمعاملات التصنيع ، محددة مقدما وثابتة لا تتغير (١). فلانتاج وحدة من السلعة ^{ج د} مثلا يكون مسن الضروري استخدام الكمية أ ج د من عنصر انتاج ص د
- كما يفترض ان نفقة انتاج السلعة (الناتج) مساويا لثمنها .
- وابتداء من هذين الفرضين نتوصل الى المجموعة التالية من المعادلات (٢):

$$\begin{aligned} \text{أ} \text{ ١ ١} + \text{أ} \text{ ٢ ١} + \dots + \text{أ} \text{ ١ ١} &= \text{ث} \text{ ١} \\ \text{أ} \text{ ١ ٢} + \text{أ} \text{ ٢ ٢} + \dots + \text{أ} \text{ ١ ٢} &= \text{ث} \text{ ٢} \\ &\vdots \\ \text{أ} \text{ ١ ١} + \text{أ} \text{ ٢ ١} + \dots + \text{أ} \text{ ١ ١} &= \text{ث} \text{ ١} \end{aligned}$$

II

وكذلك الامر بالنسبة للتوازن في أسواق عناصر الانتاج . لكي يتحقق هذا التوازن يتعين أن يتساوى مجموع الكميات المعروضة من عنصر ما مع مجموعات الكمية المستخدمة من هذا العنصر . ويكون لدينا بالتالي المجموعة التالية من المعادلات .

في شأن كل عناصر الانتاج المستخدمة (٣)

- (١) هذا يعنى أننا نفترض سيادة قانون ثبات الغلة (أي ثبات نفقة الانتاج المتوسطة) وهو ما يتضمن تجاهل الغلة المتزايدة التي يمكن أن تحققها المشروعات فسي الزمن الطويل عن طريق مزايا الانتاج الكبيرة ، أي وفورات الحجم الكبير .
- (٢) هذا النظام من المعادلات يقول لنا أن شرط التوازن في كل فروع من فروع الانتاج وتوازن الفرع هو مجموع توازن الوحدات المكونة لهذا الفرع ، هو تتساوى نفقة الانتاج مع ثمن الناتج .
- (٣) يمثل هذا النظام من المعادلات التساوى بين الكميات المستخدمة من كل عنصر للانتاج والكميات المعروضة من هذا العنصر وقد قدم فالراس هذا النظام على النحو التالي :

$$s_1 = \frac{1}{n} + \frac{1}{n} + \dots + \frac{1}{n} + \frac{1}{n}$$

$$s_2 = \frac{1}{n} + \frac{1}{n} + \dots + \frac{1}{n} + \frac{1}{n}$$

III

$$s_l = \frac{1}{n} + \frac{1}{n} + \dots + \frac{1}{n} + \frac{1}{n}$$

التوازن العام :

نقوم الآن بفحص هذه المجموعات الثلاث من المعادلات لنبين ان هناك حلاً واحداً لهذا الكل من المجموعات .

واذا قمنا بضرب معادلات المجموعة II على التوالي في s_1, s_2, \dots, s_n ثم جمعنا ث s_1 ث s_2 ث s_3 ، ... ، ث s_n التي نحصل عليها

نتوصل الى المجموعة II

$$= a_t D_a + b_t D_b + c_t D_c + d_t D_d + \dots + q_t D_t$$

$$a_p D_a + b_p D_b + c_p D_c + d_p D_d + \dots = 0_p$$

$$a_k D_a + b_k D_b + c_k D_c + d_k D_d + \dots = 0_k$$

حيث تعبر $0_a, 0_p, 0_k$ عن عناصر الانتاج وتعبر D_a, D_b, D_c, D_d عن المتطلبات الاجمالي على المنتجات وتمثل $a_p, a_k, b_p, b_k, c_p, c_k, d_p, d_k, \dots, q_t$ معاملات التوازن الانتاج . وعليه يكون لدينا هذا العدد من المعادلات التي ==

ثم قمنا بضرب معادلات المجموعة III ، على التوالي ، في ١ و ٢ ، و

٠٠٠٠ ، و ١ ثم جمعنا ص ١ و ص ٢ و ٣ ، ص ٠٠٠٠ ، ص ١ و ٢ التسي

نحصل عليها نتوصل الى المجموعة III

ثم نجد فرق طرح II - III

فاننا نحصل على قيمة لـ ١ مساوية لقيمتها التي تحددت بمجموعة

معادلات الطلب ، هذه هي س ١ = ص ١ و ص ٢ + ص ٣ + ٠٠٠٠ +

ص ١ و ٢ - س ٢ ث ٢ - ٠٠٠ - س ١ ن ث ١

وعليه نكون قد توصلنا ، ابتداءً من نظام المعادلات الخاصة بالعرض ، التي

معادلة مطابقة لمعادلة الطلب ، ونكون بذلك قد توصلنا الى تساوى العرض مع

الطلب ، وهو ما يكون صحيحا للنظام بأكمله ، والامر يتعلق هنا بالتوازن العام

الذي تكون عنده قيم كل المتغيرات معتمدة بعضها على الآخر (في اعتماد متبادل)

أى يحدد احدها الآخر ، وتأتى عمومية التوازن من انه احتوى كل العناصر التي

تتكاتف لتحديد الظاهرة ، الاثمان والكميات ، في نفس الوقت .

على هذا النحو نتوصل الى الشروط الاتية : تساوى الطلب والعرض بالنسبة لكل

ناتج وكل عنصر من عناصر الانتاج وذلك عند اثمان تتربط فيما بينها (١) فتغير

= تعبر عن ان كميات العناصر المستخدمة تساوى الكميات المعروضة فعلا من

هذه العناصر ، انظر فالراس ، عناصر الاقتصاد السياسى ، ص ٢٤٩ .

(١) هذه الشروط تتضمن : - شرط الاشباع الاقصى للمستهلكين ، لكل المستهلكين

(الذين يشترون عند نفس الثمن) : $\frac{1}{P} = \frac{2}{P} = \frac{3}{P} = 0.00$ ث ١ ث ٢ ث ٣

وكذلك شرط التوازن لكل المشروعات : النفقة الحدية = الثمن (الذي هو نفس

نفس الوقت الايراد الحدى) - واخيرا شرط التوازن لكل الصناعات :

النفقة المتوسطة = الثمن .

اي كمية او اي شئ يؤدي الى التغيير في كل الكميات الاخرى وفي كل الاثمين الاخرى . وعليه يتمثل التوازن العام في نتيجة تنجم عن علاقات التساوي هذه وتتغير اذا ما تغيرت مكونات هذه العلاقات . وهو توازن استاتيكي ، يمثل تعبيرا عن نظرة ميكانيكية للتوافق ، في لحظة معينة في الاسواق ، بين كميات المنتجات وكميات عناصر الانتاج .

ومن المهم ان نضيف ان كل هذا التحليل ، شأنه في ذلك شأن التحليل النيوكلاسيكي بصفة عامة ، يفترض ان النظام يحقق العمالة الكاملة للموارد الموجودة . فالواقع ان البطالة لا يمكن تصورهما في هذا التحليل الشكلي للشروط اللازمة لتحقيق هذا التوازن التنافسي . فكل الاستدلال يتركز في مجموعه علمي افتراض ان العمالة الكاملة تمثل المجري العادي للامور ، اذ لا يمكن التوصل الي التوازن العام الا اذا افترضنا ان اجمالي الدخل قد انفق والا استحالة تأكيد الاعتماد المتبادل بين العرض والطلب (١) .

هذا التوازن التنافسي يتضمن نمطا معيناً لتوزيع الموارد الاقتصادية بين المشروعات المختلفة للنشاط الاقتصادي . هل يمثل هذا النمط التوزيع الامثل للموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ؟ للإجابة على هذا السؤال يتعين اولا تحديد

(١) ابتداء من هذه الفكرة يمكن تفسير منهج فالراس كامتداد للمنطق الذي قدمه J.B.Say . حتى قال ان السلع تخلق الطلب للسلع الاخرى . انظر في ذلك

W.J.Barber , A History of Economic Thought,
Penguin Books, London , 1967 , P, 202 .

المقصود بالتوزيع الامثل للموارد ، والشعور ثانيا على شروطه ، لننتهي أخيرا
نمدى تحقق شروط هذا التوزيع الامثل في نظام التوازن العام لغالراس .

٢ - التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية

يعرف التوزيع الامثل للموارد :

- ابتداء من فكرة سيادة المستهلك ، بمعنى ان المستهلكين هم الذين يملكون رغبتهم على من يتخذون قرارات الانتاج على نحو لا يمكن معه في نهاية الامر انتاج (نوعا وكما) الا ما يأمر به المستهلكون (١) .
- وبافتراض وجود مجموعة من الاهداف للنشاط الاقتصادي تتضمن -لما نحسب- منظورا اليها من الناحية الاجتماعية (اى وجود ترتيب للتفضيلات من وجهة نظر المجتمع بصفة عامة) (٢) .

(١) وفقا : لوجهة النظر التي تقول بسيادة المستهلك في المجتمع الرأسمالي ، يعتاز المستهلك بأنه هو الذي يقرر ، بفضل ما يتخذه من قرارات شراء للسلع الاستهلاكية ، نوع وقدر السلع التي يقوم الجهاز الانتاجي بانتاجها . وبأنه حر في انفاق دخله النقدي على النحو الذي يراه فهو سيد النظام الاقتصادي . هذه الفكرة كانت وما تزال محل نقد كبير ، حتى في داخل فكر المدرسة النيوكلاسيكية . وعلى الاخص ج.م. كينز ، باعتبار انها لا تعبر عن واقع الاقتصاد الرأسمالي ، حيث يسيطر اصحاب المشروعات على اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج خاصة في ظل سيادة الاحتكار وقسامة الوحدات الانتاجية بتخصيص جزء من الموارد للتأثير على قرارات المستهلكين عن طريق الدعاية .

(٢) يمكن التعبير عن مجموعة لاهداف هذه في شكل دالة منفعة للجماعة بأكملها ، وهي دالة الرفاهية :

$R = (M_1, M_2, M_3, \dots, M_n)$ حيث تمثل $M_1, M_2, M_3, \dots, M_n$ م
المنافع للوحدات العائلية الفردية ، وتمثل R الرفاهية الاجتماعية . هذا =

وبافتراض وجود معلومات تتعلق بفنون الانتاج الممكنة وقدر الموارد الاقتصادية المتاحة ، نقول ابتداءً من فكرة سيادة المستهلك وعلى اساس هذين الافتراضين يعرف التوزيع الامثل للموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي بأنسه التوزيع الذي يحقق أقصى اشيا علمن يقومون بشراء السلع الاستهلاكية . هذا التوزيع الامثل للموارد المستخدمة في الانتاج يتبلور في شكل تركيبة مثلى للنواتج الكلى (ناتج مجموع الأنشطة الاقتصادية) الذي يتحقق في الزمن الطويل . تتحدد امنسه التوزيع اذن من وجهة نظر رفاهية المستهلكين . اذا ما تم تعظيم الاهداف المحددة (اى تحقق أقصى قدر من هذه الاهداف) باستخدام الموارد المتاحة فان ذلك يعنى ان الكفاءة في استخدام هذه الموارد تكون اقصى كفاءة ممكنة ، أى تكون كفاءة مثلى .

ذلك هو تعريف اولى للتوزيع الامثل للموارد بين لاستخدامات لمختلفة في فروع النشاط الاقتصادى . ونقول أولى لانه لا يكتمل الا ببيان الشرط او الشروط اللازمة لتحقيق هذا التوزيع . وهو ما سنفعله الآن . ولكن قبل ان نقوم بذلك من المهم ان نرى ما اذا كان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية يعنى باليحتتم ان الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ستكون مستخدمة استخداما كاملا ، اى ان هسندا التوزيع الامثل يحقق العمالة الكاملة لهذه الموارد . هذا السؤال يمكن طرحه فى صيغة مختلفة بالتساؤل عما اذا كان التوزيع الامثل للموارد يتعلق بالموارد المستخدمة فعلا ام بالموارد الممكن استخدامها . والاجابة تتمثل فى ان التوزيع الامثل يمكن أن

== يفترض انه من الممكن مقارنة الرفاهية الاقتصادية للأفراد المختلفين . وهو مسا يتفق مع اساس كليل الفكر النيوكلاسيكى الذى يفترض ان الافراد ، كل الافراد ، هم من قبيل " الرجل الاقتصادى " .

يتعلق بالآتينين : فيمكن ان يكون التوزيع الامثل محققا للعماله الكاملة ، كما يمكن ان يتحقق التوزيع الامثل دون تحقق العماله الكاملة (في الحالة الاخيره ، يكون التوزيع امثلا ، في نظر المدرسه النيوكلاسيكيه حتى في ظل البطاله لجزء من القوه العامله والتعطل لجزء من قوى الانتاج الماديه للمجتمع) * ولكن يتضمن التوزيع الامثل العماله الكاملة لابد من توفر شرط اضافي : ان تكون اثمان عناصر الانتاج حرة لتتوافق باحكام مع تدفق القوه الشرائيه للنقود * هذا الشرط الاضافي يقودنا الى الكلام عن شروط التوزيع الامثل للموارد الاقتصاديه .

يتمثل الشرط العام للتوزيع الامثل للموارد الاقتصاديه بين الاستخدامات الممكنة في ان يكون ما ينتج من كل السلع عند المستوى الذي لا يمكن عنده تحويل وحدة من وحدات الموارد من فرع انتاج الى آخر دون ان يرتب ذلك نقصا في اشباع الكلي للمستهلكين * بمعنى آخر ، نكون بصدد التوزيع الامثل للموارد عندما توزع وحدات الموارد بين فروع الانتاج على نحو يعطى المستوى من النتائج (الكلي) الذي يحقق اقصى اشباع للمستهلكين * ويستدل على هذا المستوى بمعرفة ما اذا كانت اعاده النظر في هذا التوزيع ، بتحويل وحدة من وحدات الموارد الى فرع اخر من فروع النشاط ، تؤدي الى انقاص اشباع المستهلكين أم لا * فالتوزيع الامثل هو ذلك الذي تستكين معه وحدات الموارد في الفروع المختلفه للنشاط استكانة لا يجوز المساس بها (بتحويل وحدة من فرع انتاج لآخر) والاثر ذلك على اشباع الكلي للمستهلكين بالاستقاص * هذا الشرط العام يتضمن عددا من الشروط يمكن التعبير عن اهمها (١) على النحو التالي :

(١) نكتفي هنا ببيان هذه الشروط الاساسية باختصار * ويمكن لمن يريد المزيد من التفاصيل الرجوع الى المؤلفات الاتية :

١ - أن تكون العلاقة بين المنافع الحدية (أي المعدل الحدي للاستبدال) لكل زوج من السلع الاستهلاكية واحدة بالنسبة لكل الأفراد . والا وجدت أمثالية قيام تبادل يزيد من اشباعهم (١)

٢ - يتعين ان يتم توليف عناصر الانتاج في كل الصناعات وفقا للطريقة الفنية الاقتصادية للغاية (أي تلك التي تتضمن اقل تكلفة ممكنة) ، بمعنى انه لا يكون من الممكن تكنولوجيا الاستغناء عن أية كمية من أي عنصر من عناصر الانتاج دون ان يؤدي ذلك الى انقاص الناتج الكلي .

A - Bergson , Socialist Economics , in , A Survey of Contemporary Economics , H.S.Ellis (ed.), The Blakiston Co., Philadelphia , 1949, p. 412 O 48 O A.C.Pigou, Economics of Welfare , London , 1920 - V.Pareto, Cours d'économie politique - A.P.Lerner, The Economics of Control . Macmillan , New York , 1944 O H.Myint , Theories of Welfare Economics , Cambridge Mass, 1948- I.M. D. Little , A critique of welfare Economics , in , A Survey of Contemporary Economics , B.F.Haley (ed.) Richard D . Irwin , Homewood , 1952, p. 36- M. Dobb , Welfare Economics and the Economics of Socialism, Cambridge University Press . 1969 .

(٢) ولا يصعب تفسير ذلك في ظل المنافسة الكاملة ، إذ نعرف ان كل مستهلك يعظم اشباعه بتحقيق التساوي بين المعدل الحدي للاستبدال والنسبة بين اثمان السلع . وبما ان اثمان السلع واحدة بالنسبة لكل المستهلكين ، تتضمن المنافسة الكاملة المعدل الحدي للاستبدال بين سلعتين محددتين يكون واحدا بالنسبة لكل الأفراد .

٣ - يتعين ان تكون الانتاجية الحديدية (مقدرة قيميا) لكل عنصر من عناصر الانتاج واحدة في كل الصناعات التي يستخدم فيها هذا العنصر . فاذا افترضنا على سبيل المثال ان العمل يستخدم في انتاج الملابس والساعات ، يتعين أن يكون الاشباع الاضافي لحاجات المستهلكين الناتج عن الاضافة للناتج مسن الملابس الناجمة عن ساعة العمل الاخيرة المستخدمة في صناعة الملابس ، نقول يتعين ان يكون هذا الاشباع الاضافي مساويا للاشباع الذي يحصل عليه المستهلكون من الاضافة للناتج من الساعات الناتجة عن ساعة العمل الاخيرة في صناعة الساعات . اذا لم يكن الامر كذلك يمكن ان يزيد الاشباع الكاسي للمستهلكين بانتقال وحدات عنصر الانتاج بين هاتين الصناعتين .

٤ - يلزم كذلك كشرط لتحقيق التوزيع الامثل للموارد الا تزيد قيمة الانتاج التي تتحقق بنقل عامل من عمل لآخر عن القيمة اللازمة لتعويض العامل عن نقص المنفعة الناجمة عن هذا الانتقال . هذا يفترض ان تفضيلات المستهلكين تحكم ليس فقط الاختيار بين السلع الاستهلاكية وانما كذلك الاختيار بين فرص العمل المختلفة الممكنة .

٥ - يتعين لكي يتحقق التوزيع الامثل للموارد في النهاية ان تكون فروق الاجور التي تحصل عليها وحدات العمل في مجالات العمل المختلفة متوافقة مع الفروق في الانتاجية الحديدية لهذه الوحدات مقدرة قيميا . وأن تكون فروق الاجور متوافقة بالنسبة للعمال الحديديين مع فروق انعدام المنفعة (أو الاسم) الذي يتحمله العمال لقيامهم بالعمل .

هذا القول ينطبق بغضوaml تحدد الطلب على العمل من جهة ، وعرض العمل من جهة اخرى :

... من جانب الطلب على العمل : يتحدد الاجر الذي يقبله المنظمون دفعته

بقيمه الانتاجية الحدية للعمل (ايراد الناتج الحدى) . فاذا ما اختلفت قيسم الانتاجية الحدية لانواع مختلفة من العمل تختلف الاجور كذلك .

- من جانب عرض العمل : يختلف الاجر الذى يرغب العمال فى الحصول عليه باختلاف انعدام المندعة (او الالم) الذى يتضمنه العمل . وعليه ، فاذا ما كان الالم السدى يتضمنه العمل أكبر ، بالنسبة للعمل ، من الالم الذى يتضمنه نوع آخر من العمل اشترط العامل اجر اعلى فى مقابل النوع الاول من العمل .

اما فى حالة انتقال العامل الى نوع آخر من العمل (اى فى حالة تغيير العامل لعمله) فاذا ما افترضنا ان الرفاهية الحدية التى تحققها للأسرة وحدة من وحدات النقود لا تتأثر بتغير فى ميزانيتها تغيرا يترك المنفعة الكلية (التى تحصل عليها الأسرة من انفاق دخلها) دون تغيير ، اذا ما افترضنا ذلك يتعين تعويض العامل تعويضا كاملا عن كل انعدام منفعة (أو ألم) اضافى يتحمله نتيجة تغييره لنوع العمل .

هذا ويمكن التعبير عن هذه الشروط للتوزيع الأمثل للموارد بلمغة نفقسية الانتاج : القول بأن الناتج امثلا يعنى ان النفقة او المالية اقل ما يمكن (وهو ما يعنى ان النفقة المتوسطة اقل ما يمكن) . ويتحقق شرط التوزيع الأمثل للموارد ، بالنسبة لكل المشروعات فى فروع النشاط المختلفة ، عندما يكون الثمن مساويا للنفقة الحدية . ونكون هنا بصدد مبدأ عام سرى أيا كانت العلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية وأيا كان مستوى الثمن بالنسبة لمستوى النفقة المتوسطة .

تلك هى اذن الشروط التى يتحقق باجتماعها التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية الذى يعطى للمستهلكين أقصى اشباع ممكن (١) . وهذه الشروط تبين ان التوزيع

(١) ويعبر باريتو عن شروط التوازن العام فى اقتصاد استخدام العديد من عناصر الانتاج لاننتاج العديد من السلع لاستهلاك العديد من الافراد فى شكل شروط =

يكون كذلك عندما تكون حرية كل عناصر الانتاج في الحركة (اى فى الانتقال من فرع لآخر من فروع الانتاج) من الكبر بحيث يكون ضمن العنصر واحدا فى كل فروع الانتاج

= للانتاج الامثل وشروط للتبادل الامثل ، ابتداءً منها تجتمع شروط الانتاج والتبادل الامثلين :

- شروط الانتاج الامثل : ان المعدل الحدى للاستبدال التكنولوجى بين اى زوجين من المدخلات (المستخدمة فى الانتاج) يكون واحدا فى انتاج كسل السلع التى يستخدم هذين المدخلين فى انتاجهما . اذا لم يتوفر هذا الشرط يستطيع الاقتصاد ان يزيد انتاجه من سلعة او اكثر بدون انقصاص الناتج من اى سلعة اخرى . وناتج كلى اكبر احسن من ناتج اصغر .
- شروط التبادل الامثل : ان يكون المعدل الحدى للاستبدال بين اى زوجين من السلع واحدا بالنسبة لكل الأفراد الذين يستهلكون السلعتين . اذا لم يتوافر هذا الشرط يمكن زيادة اشباع او رفاهية فرد او اكثر دون انقصاص اشباع او رفاهية اى شخص آخر
- شروط الانتاج والتبادل " الامثلين " فى ذات الوقت : ان يكون المعدل الحدى للتحويل Transformation بين اى زوجين من السلع فى الانتاج مساويا للمعدل الحدى لاستبدالهما فى الاستهلاك لـ لكل فرد ممن يستهلكونهما . اذا لم يتوفر هذا الشرط ينجم عن اعادة تنظيم عملية الانتاج والتوزيع حتى يتحقق هذا الشرط زيادة لاشك فيها فى الرفاهية الاجتماعية . واذا ما توصلنا الى هذا الوضع الامثل تكون الزيادة فى رفاهية اى من افراد المجتمع حتماً على حساب الاخرين Pareto, Manuel d'économie politique, Paris, 1909
- (لاحظ ان شروط الامثلية هذه لا تسعف فى تحديد ما اذا كان توزيعنا معيناً للدخل بين افراد المجتمع احسن من نمط اخر لتوزيعه) .

المستخدمة لهذا العنصر • وهو ما يخفى لكل عنصر من عناصر الانتاج سوقا وحيدا يتمتع بخصائص المنافسة الكاملة • كما تبين هذه الشروط كذلك أن التوزيع الأمثل للموارد يستلزم ليس فقط أن تكون القيمة النقدية للنفقة الحديثة مساوية لثمن في ظل سمجالات وإنما كذلك أن تكون النفقة الإجمالية لكل ناتج بالتوالي (وهي النفقة التي تحسب النفقة الحديثة ابتداءً منها) أقل نفقة يمكن أن تتحقق بالنسبة لهذا الناتج • هذا الشرط يتوفر في ظل المنافسة الكاملة (١) حيث يجبر كل مشروع على انتاج كل ناتج في الزمن الطويل بأقل نفقة متوسطة وإجمالية ممكنة عند فنون الانتاج المتاحة للاستعمال •

فإذا ما تم تحديد الشروط الواجب توافرها لتحقيق التوزيع للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة وما تتضمن هذه الشروط لا يبقى إلا التعرف على ما إذا كانت هذه الشروط محتواة في نظام التوازن العام التنافسي عند الرأس •

(١) يتضح من كل ذلك أن التوزيع الأمثل للموارد رهين بتوفر شروط المنافسة الكاملة • هذا التوزيع الأمثل يحقق في ذات الوقت التوزيع الأمثل للدخل • ولا يوجد الاستغلال إلا بالقدر الذي تسيطر فيه المظاهر الاحتكارية على تنظيم النشاط الاقتصادي • ويحدد هذا الاستغلال بمقدار الزيادة التي يحمل عليها عنصر الانتاج عما يستحقه في ظل المنافسة الكاملة : فإذا حصل رأس المال الاحتكاري على ربح يفوق الربح الذي يستحقه (١) في ظل المنافسة يكون في ذلك مستغلا للعمال • وإذا حصل العمال على أجر يزيد على ذلك المستحق لهم في ظل المنافسة يكونوا مستغلين لرأس المال (٢) • ألا يمثل الاصرار على هذا التوزيع الأمثل الذي لا يتحقق إلا في ظل المنافسة الكاملة نوعا من التباكي على مرحلة منافسة الكاملة ورغبة في رجاء العجلة التي الراء في فترة يتمثل الاتجاه التاريخي فيها في سيطرة الاحتكار ؟

تبين الدراسة المقارنة لشروط التوزيع الامثل للموارد وشروط التوازن العام في النظام التنافسي الذي يتصوره فالراس ان الشروط الاولى تتحقق بصفة عامة ففى النظام النظرى لفالراس .

هذه الدراسة تسمح لنا اذن بالقول بأن هذا النظام يتضمن التوزيع الامثل للموارد فوفقا للتحليل النظرى لفالراس يميل نظام الائتمان ، الذى يعمل ففى ظل المنافسة الكاملة ، الى ان يحقق فى الزمن الطويل التوزيع الامثل للموارد استجابة للاستخدام بين الاستخدامات الممكنة . ونقول الموارد القابلة للاستخدام (وليس الموارد المستخدمة) لان تحليل فالراس ، شأنه فى ذلك شأن كل التحليل النيوكلاسيكى ، يركز ، كما رأينا من قبل ، على افتراض العمالة الكاملة .

يتضح لنا اذن ان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية لا يمكن ان يتحقق الا فى اطار نظام تتوافق خصائصه مع خصائص الصورة التى يرسمها فالراس لنظام التوازن العام التنافسى .

* *

وستكون النظريات المكونة للبناء النظرى للحديين محلا لدراسة تفصيلية فى **المجزء الثانى** ، فى اطار تاريخ علم الاقتصاد السياسى ، الذى نشغل بسسه الآن فقد وضعت النظرية الاقتصادية للحديين موضع الاختبار التاريخى بحدوث الكساد الكبير الذى ساد الاقتصاد الرأسمالى ابتداء من عام ١٩٢٩ .

٢ - الاقتصاد السياسي وتعميق الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي

شهدت الحرب العالمية الأولى ظهور تجربة من تجارب محاولة الانتقال نحو
الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي * وهي محاولة كانت تهدف ، في بدايتها ،
الى انسلاخ اجزاء من الاقتصاد الرأسمالي العالمى الى شكل آخر من أشكال التنظيم
الاجتماعى للنشاط الاقتصادى * ثم جاءت الازمة الاقتصادية الدولية عام ١٩٢٩
بحدة لم يعرفها الاقتصاد الرأسمالي من قبل ، لتسجل تعمق الأزمة في النظام
الرأسمالي على الصعيد الدولى ، الامر الذى يدفع الدولة فى المجتمعات
الرأسمالية الى اجراءات تقصد بها معالجة الازمة مسجلة بذلك بدء مرحلة
من التدخل الكبير من الدولة فى الحياة الاقتصادية فى الوقت الذى تبلور فيه
الطابع الاحتكارى للإنتاج ، تدخلا يعلن عن ميلاد وتطور رأسمالية الدولة
الاحتكارية *

- من المهم ان نذكر ان التيارين من الفكر الاقتصادي ، الماركسي والحدى ،
عرفا ، فى خلال الثلث الاول من القرن العشرين ، مصيرين متشابهين ، اذ
بينما ينتشر الفكر الماركسي ويحقق فعاليته فى مجال العمل الاجتماعى
(النقابى والسياسى) تقتصر سيادة التيار الفكرى الحدى على اوساط
التعليم الرسمى فى الجامعات الاوربية والامريكية *

على صعيد الفكر نجد النظرية الحدية نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد القومي . إذ كان من اللازم أن يحدث كساد باتساع وعشق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أن المشكلة الرئيسية هي تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومي في مجموعة في ظل اطار هيكل محدد وليست هي مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (من قبيل الرجل الاقتصادي) معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومي (هذا لا يعني بطبيعة الحال أن نهمل هذا السلوك ، وإنما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادي في مجموعه) . وبدأ الفكر الاقتصادي غير الماركسي يهتم من جديد بتحليل طبيعة النظام الاقتصادي وميكانيزم أدائه . ويمكن القول بصفة عامة أن فترة ما بين الحربين العالميتين تتميز بتيارين من الفكر الاقتصادي :

١ . التيار الأول نتج عن المناقشات التي ازدهرت في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين ، أولاً بين الاقتصاديين السوفييت ، وثانياً بين الاقتصاديين الغربيين . حول مشكلات التخطيط الاقتصادي وإمكانية القيام بحساب رشيد عند توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات المختلفة من خلال التخطيط . هنا نجدنا بصدد فكر يعكس حالة مشكلة تحقيق الرشادة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي الصاعد (٦٨) .

٢ . أما التيار الثاني فيهتم بكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي لمعرفة العوامل التي تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة في المجتمع . بقصد التوصل في النهاية الى اكتشاف أسباب التبيد (تبيد الموارد الاقتصادية) الذي ينعكس في وجود بطالة جزء من الأيدي العاملة وعدم استعمال جزء من الطاقة الإنتاجية (المادية) الموجودة . ذلك الفكر تمثل في (٦٨) أنظر في هذا النقاش الذي ستتاح لنا فرصة التعرف على طبيعته ومحتواه في الجزء الثالث من هذا الكتاب . وفقاً لبعض

النقاش السوفييتي في عشرينات القرن :
A. Spulber ed. : Foundations of Soviet Strategy of Economic Growth: Selected Soviet Essays, 1921 - 1930
Bloomington: Indiana University Press, 1964 — A. Lihch, The Soviet Industrialisation Debate Cambridge,
Massachusetts, 1969.

وأنظر ملخصاً لنقاش الثلاثينات في المراجع التالية :
C. D. Baldwin Economic Planning, Its Aims and Implications, Baroda, The Free Press of Illinois, 1942 ch.4 — W. Brus
Problèmes généraux du fonctionnement de l'économie socialiste, Maspéro, Paris, 1968, p. 29 - 83

نظرية كينز الخاصة بأداء الاقتصاد القومي في مجموعه (٦٩) . وهو فكر يعكس الانشغال بعلاج الأزمة المتعمقة التي يجد الاقتصاد الرأسمالي نفسه فيها في المرحلة الأخيرة من مراحل وجوده (٧٠).

وكان على الاقتصاد الرأسمالي أن ينتظر الحرب العالمية الثانية لكي يتمكن من الخروج من الكساد . ولكن انتهاء هذه الحرب يعلن عن مرحلة جديدة من مراحل الاقتصاد العالمي .

٣ - الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا

شهد الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية تحولا يرد أساسا الى العوامل الثلاثة التالية :

- زيادة الأهمية النسبية للمجتمعات التي تحاول بناء المجتمع الاشتراكي وزيادة معدلات التطور المخطط .
- ازدياد حدة حركة التحرر الوطني في المستعمرات وتفكك النظام الاستعماري . على الأقل في شكله القديم .

- تحت تأثير هذين العاملين ، يضاف إليهما ما يحدث في داخل المجتمعات الرأسمالية نفسها ، يكف النظام الرأسمالي عن أن يكون النظام الاقتصادي الدولي ويصبح أحد

(٦٩) جون م. كينز John M. Keynes (١٨٨٣ - ١٩٤٦) . عمل أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كامبردج بالإنجلترا ومستشارا اقتصاديا لحكومة المحافظين أثناء الحرب العالمية الثانية . أهم مؤلفاته هو كتاب « النظرية العامة في العمالة . والتقود والغالدة »

General Theory of Employment, Money and Interest

ظهر في ١٩٣٦ . وسندرس نظرية كينز بشيء من التفصيل في مؤلفنا المتعلق بالتقود والتطور الاقتصادي . ولكننا نلاحظ من الآن أن تحليل كينز يمثل عودة الى الاهتمام بالتحليل الجمعي (الذي ينشغل بأداء الاقتصاد القومي في مجموعة) ، وهي عودة تكمل إحدى حركات الفكر الاقتصادي عبر الزمن (وذلك من وجهة نظر حجم الوحدة الاقتصادية محل الدراسة) : إذ كان التحليل جماعيا بصفة رئيسية من فرنسوا كينيه الى ماركس ، ليصبح وحديا بصفة أساسية عند الحديين . ثم يسترجع التحليل الجمعي مكان الصدارة مع كينز (الذي يمثل تحليله نوعا من التحليل الجمعي) . وهو ما سيؤكد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من الانشغال المتزايد بمشكلات التطور الاقتصادي .

(٧٠) هذا وقد دفع استمرار الأزمة وحدتها بعض الاقتصاديين غير الماركسيين الى التساؤل حول مصير الاقتصاد الرأسمالي الأمر الذي أعطى التحليل الخاص بالركود الاقتصادي economic stagnation stagnation économique الذي يرتبط على الأخص باسم اقتصادي أمريكي هو ألين هانس Ahin Hansen أنظر مقاله :

Economic Progress and declining Population Growth, in, Reading in Business Cycle Theory, The American Economic Association Allen & Unwin, London, 1934, p. 366 & sqq.

الأنظمة الاقتصادية الدولية وإن كان ما يزال النظام الأقوى .

وعلى صعيد الفكر الاقتصادي أدى الانشغال بمشكلات النمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، والرغبة في الخروج من عملية التخلف ومحاولات الخروج منها في الاقتصاديات المتخلفة التي كانت ، وما زال الكثير منها ، تلعب دور الاقتصاديات التابعة للاقتصاديات الرأسمالية الأم ، والمشكلات التي يثيرها التطور المخطط (أو التطوير) في المجتمعات التي تعيش بناء أسس الاقتصاد الاشتراكي ، أدت هذه العوامل مجتمعة الى العودة الى الاهتمام . في مجال التحليل الاقتصادي . بمشكلات التطور الاقتصادي عامة ومشكلات التطوير الاقتصادي (أي التطور المخطط) خاصة . وعلى هذا النحو تعود نظرية التطور الاقتصادي لتشغل من جديد ، بعد فترة من الخسوف النيوكلاسيكي . مركز الاقتصاد السياسي^(٧١) الذي يكون قد تبلور له موضوعه ومنهجه كعلم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية ، أي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع ، في التعبير المستمر لهذه العلاقات ، وما يؤدي اليه هذا التغير من تطور العملية الاقتصادية في مجموعها وعلى الأخص بين طريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية . هذه العلاقات هي التي تمثل الظواهر الاقتصادية ، كظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان ، كظواهر تاريخية متغيرة تمثل جزءا لا يتجزأ من الظواهر الاجتماعية التي تكون المجتمع في حياته في وسطه الطبيعي وكجزء لا يتجزأ من المجتمع

(٧١) هنا كذلك يتعين أن نرى الحركة الديالكتيكية (الجدلية) للفكر الاقتصادي : فقد غطت المشكلة الأساسية للكلاسيك في كيفية زيادة ثروة الأمم ، ومن هنا جاءت الأهمية الرئيسية لتحليل التطور في داخل بنائهم النظري . وبالنسبة لما ركس تمثلت المشكلة في الكشف عن قوانين الحركة للمجتمع الرأسمالي ، ومن هنا احتل تحليله للتطور الرأسمالي مكان الشرف في نظريته الاقتصادية . ثم يجتني التحليل الخاص بالتطور الاقتصادي من تحليل الحدين الذين إنشغلوا ، كما رأينا ، بسلوك الوحدات الاقتصادية المنعزلة . واليوم يعود التحليل الخاص بالتطور والتطوير الاقتصادي ليحتل مركز التحليل الاقتصادي ، وانما مع فارق يمثل في أن هذا التحليل يجد تحت تصرفه ترسانة من أدوات التحليل الاقتصادي التي تم تطويرها عبر الزمن ، الأمر الذي يمكنه أن يكون ذي كيف أعلى اذا ما استند الى نظرية سليمة في القيمة تهي الفروق الكيفية بين طرق الانتاج السائدة في المجتمع الانساني للمعاصر .

هذا وقد يكون من المفيد أن نشير الى أسماء أهم الكتاب المعاصرين الذين ترتبط بهم الكتابات المتعلقة بالتطور الاقتصادي . بالنسبة للنمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة :

E. Domar, R. Frisch, R. Harrod, P. Massé, Perroux, R.M Solow, R Stone, J. Tinbergen...

وبالنسبة لمشكلات التطور في الاقتصاديات الاشتراكية المخططة :

P. Baran, Ch. Bettelheim, c. Bobrowski, H. Denis, M. Dobb, M. Kalecki, L.V. Kantarovitch, O. Lange, W. Leontief, V.S. Nemchinov, A. Nove, S. Stroumiline, P. Sweezy...

وفيما يتعلق بمشكلات التطور في الاقتصاديات المتخلفة :

P. Baran, ch. Bettelheim, M. Dobb, J. Castro, A.G. Frank, A.O. Hirschman, M. Kalecki, O. Lange, H. Lebenstein, W.A. Lewis, P.C. Mahalanobis, H. Myrdal, G. Myrdal, R. Nurkse, F. Perroux, R. Prebisch, K.N. Raj, V.K.R.V. Rao, J. Robinson, P.N. Rosentstein, Rodan, A.N. Sen, J. Tinbergen, S. Amin...

العلمي في تحول مستمر. ويكون قد تبلور في نفس الوقت منهج العلم ، الذي يعكس النظرة العامة التي بمقتضاها تتصور الظواهر التي يتعلق بها موضوع العلم ، وبين كيف يتأني لنا أن نستخدم في دراسة هذه الظواهر ، أى عند القيام بالمجهود التحليلي ، منهج البحث العلمي بصفة عامة. على أن يلعب التجريد دوراً ذا أهمية خاصة في عملية الاستقصاء ، وهي عملية يستخدم في خلالها الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقي ، مع امكانية الاستعانة بصفة خاصة بالمنطق الرياضي باعتباره أعم صور الاستنباط ، وذلك عندما يتعلق الأمر بالمظاهر الكمية ، أو القابلة للقياس الكمي ، للظواهر الاقتصادية .

على هذا النحو ننتهي من رحلتنا عبر تاريخ علم الاقتصاد السياسي . وبانتهائها يبين لنا أن تعريفنا للاقتصاد السياسي ، من حيث موضوعه ومنهجه ، كما قدمناه في الباب الأول من هذا الجزء ، لم يكن يمكن الوصول إليه إلا عن طريق تتبعنا للعملية التاريخية التي ولد من خلالها هذا العلم وتطور ، أى تبلور من خلالها موضوعه ومنهجه ، والتعرف على مصدر الأفكار المختلفة ، الخاصة بموضوعه ، بتحديد مجال الظواهر التي ينشغل بها ، بطبيعة هذه الظواهر ، هل هي علاقات اجتماعية ، أم علاقات بين الإنسان والأشياء تنجم عن سلوك أفراد من قبيل الرجل الاقتصادي ؟ هل هي اجتماعية ومتغيرة (ومن ثم تاريخية) أم أبدية وخالدة ؟ هل هي ظواهر ذات مظهرين كمي وكمي في ارتباطها العضوي ، أم ينسلخ عنها مظهرها الكمي ؟ هل تحكمها قوانين موضوعية أم لا ؟ وهل هذه القوانين مستقلة عن ارادة الإنسان أم لا ، بمعنى آخر ، هل يسرى في حقها مبدأ الحتمية أم لا ؟ . والتعرف كذلك على مصدر الأفكار الخاصة بالمنهج من أين جاءت فكرة استخدام المنهج التجريبي في مجال دراسة الظواهر الاقتصادية ؟ من أين جاء المنهج التجريدي ؟ من أين جاء المنهج الديالكتيكي (الجدلي) ؟ من أين جاء استخدام الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقي ؟ من أين جاء استخدام المنطق الرياضي في دراسة الظواهر الاقتصادية ؟ الاجابة على هذه الأسئلة تمكنا من التوصل الى منهج الاقتصاد السياسي ، كما عرفناه في الفصل الثاني من الباب الذي نتج عن تقابل وتصارع المناهج المختلفة التي برزت خلال عملية مولد العلم وتطوره .

كل هذا كان نتاج مفكرين مختلفين أتاحت لنا فرصة التعرف على أسماهم ، مفكرين عاشوا المراحل المختلفة لتطور العلم الذي نصب عليه دراستنا (٧٢) .

(٧٢) نترك للقارئ مهمة العودة الى تفاصيل ما قلناه في تاريخ علم الاقتصاد السياسي لاستاد كل فكرة متعلقة بالموضوع والمنهج كما نرفها في الباب الأول الى الفكر الذي قال بها والمرحلة التي ترد اليها .

ويمثل النتاج النظرى لجهود هؤلاء المفكرين - وهو النتاج الذى يمثل - مجموعة من النظريات : نظرية الانتاج ، نظرية القيمة والأثمان (بما يرتبط بها من نظرية في العرض والطلب) ، نظرية التوزيع (نظرية الأجور ، نظرية الربح ، نظرية الفائدة ، نظرية الربح) ، النظرية النقدية ، نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية ، نظرية التطور الاقتصادى ، كل هذه النظريات في علاقتها بطريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية .

هذه النظريات (وما تتضمنه من نظريات أخرى) نطلق عليها اصطلاح « الاقتصاد السياسى » ، الذى يتميز عن غيره من فروع الدراسات الاقتصادية التى تطورت مع الاقتصاد السياسى ، والتى تكون مع الاقتصاد السياسى ما يسمى « بالعلوم الاقتصادية »^(٧٣) . هذه التفرقة بين الاقتصاد السياسى وغيره من فروع العلوم الاقتصادية يتعين أن نكون واعين لها :

- فهناك أولا التاريخ الاقتصادى^(٧٤) ، الذى تنصب الدراسة فيه على العملية الاقتصادية في تطورها في مجتمع معين في فترة تاريخية سابقة . مركز الانشغال هو الأحداث أو الوقائع الاقتصادية التى وقعت في هذا المجتمع خلال هذه الفترة . مثال ذلك دراسة التاريخ الاقتصادى لمصر في القرن التاسع عشر . هذا الفرع من فروع العلوم الاقتصادية يتمتع بأهمية خاصة ، اذ لا يمكن أن نأمل في فهم الظواهر الاقتصادية لأية فترة ، بما في ذلك الفترة الحالية ، دون معرفة كافية بالوقائع الاقتصادية في تاريخها السابق . يزيد على ذلك أنه باحتوائها « للوقائع التنظيمية » تسمح لنا دراسة التاريخ الاقتصادى بفهم كيف أن الظواهر الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض وكيف تكون العلوم الاجتماعية بالتالى مرتبطة بعضها ببعض .

- هناك ثانيا ما يسمى الاقتصاد الوصفي^(٧٥) الذى ينشغل بمشكلات الاقتصاد المعاصر ، مثال ذلك دراسة الموقف الاقتصادى في المجتمع المصرى في وقتنا هذا . ويفرق في اطار الاقتصاد الوصفي بين :

* الاحصاء الاقتصادى^(٧٦) ، وهو التعبير الرقى عن مختلف مظاهر العملية الاقتصادية

Economic Sciences; Sciences économiques. (٧٣)

Economic History; Histoire économique. (٧٤)

Discriptive Economics; Economie descriptive (٧٥)

Economic Statistics; Statistiques économiques. (٧٦)

الملموسة في مجتمع ما .

* والجغرافيا الاقتصادية (٧٧) ، التي تتمثل في دراسة العملية الاقتصادية من وجهة نظر التوزيع المكاني للموارد والنشاطات الاقتصادية .

* وهناك أخيرا اقتصاديات الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي ، وهي تتمثل في الدراسات النوعية التي تهتم بفرع معين من فروع النشاط الاقتصادي : الاقتصاد الزراعي ، الاقتصاد الصناعي ، اقتصاديات النقل ، الى غير ذلك .

ويوجد بين فروع العلوم الاقتصادية هذه ، أي الاقتصاد السياسي وهذه الفروع الثلاثة ، علاقات اعتماد متبادل : فالنظرية لا غني عنها كهاد في البحث الخاص بالتاريخ الاقتصادي والاقتصاد الوصفي . من ناحية أخرى ، دراسة العملية الاقتصادية في تاريخها هي السبيل الوحيد لاستخلاص معرفة عملية صحيحة . كما أن الاقتصاد الوصفي يزودنا بمعلومات تصبح لاحقا أساس دراسة التاريخ الاقتصادي .

فاذا ما اتضح الفارق والعلاقة بين هذه الفروع من المعرفة الاقتصادية يمكننا أن نميز في إطار الاقتصاد السياسي على ضوء دراستنا لتاريخ العلم :

.. النظرية الاقتصادية ، التي تستخدم بمعنى مصطلحي للتعبير عن النظرية ، أو النظريات ، الخاصة بطبيعة وكيفية أداء العملية الاقتصادية بمظهرها العيني والقيمي ، (ومن ثم فهي تحتوي النظرية النقدية) .

.. نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية .

.. نظرية التطور الاقتصادي .

.. تاريخ الفكر الاقتصادي . ويتمثل في دراسة تاريخ هذه النظريات .

* * *

في إطار دراستنا هذه سنهتم أساسا بالنظريات المتعلقة بطبيعة وكيفية أداء العملية الاقتصادية على افتراض غياب العلاقات الاقتصادية الدولية (أي على فرض أن العملية الاقتصادية في الداخل توجد بمعزل عن بقية الاقتصاد العالمي) . ولكن اتفهم لنا من

الباب الثالث

الاقتصاد السياسي علم طرق الانتاج

رأينا أن عملية الانتاج هي عملية صراع بين الانسان والطبيعة ، وأن الانسان لا يعيش هذا الصراع بمفرده وإنما في جماعة . فعلمية الانتاج بالطبيعة عملية اجتماعية في انائها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع . هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج تقوم ، كما رأينا ، على التعاون بين أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم ، تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية وبين الوحدات الانتاجية وما يترتب عليه من اعتماد متبادل بين هذه الوحدات اعتمادا تتسع شبكته ومداه بازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل . فالوحدة الاقتصادية ، خلية النشاط الاقتصادى ، تعتمد في قيامها بنشاطها الاقتصادى على الوحدات الأخرى اما في حصولها على ما هو لازم لقيامها بانتاج (فالوحدة المنتجة للمنسوجات مثلا تعتمد في قيامها بالانتاج على الوحدة المنتجة للغزل والوحدة المنتجة لآلات النسيج ، وهذه بدورها تعتمد على الوحدات المنتجة لما هو لازم لانتاجها ، الوحدة المنتجة لآلات النسيج تعتمد على الوحدة المنتجة للصلب ، وهكذا) ، وإيا في تصريف ما تنتجه (فالوحدة المنتجة للصلب مثلا تعتمد في تصريف الصلب على الوحدات التي تستخدم الصلب كمدخل في الانتاج ، كالوحدات المنتجة للآلات ، وتلك المنتجة لعربات النقل ، وتلك التي تقوم ببناء المباني حيث يستخدم الصلب ، هكذا) .

هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية للانتاج ، في داخل الوحدات الانتاجية وفيما بينها تدور حول علاقة أساسية تحدد الطرق التي تستخدم بها وسائل الانتاج ومن ثم أشكال التعاون وتقسيم العمل ، وتحديد من ثم دور كل فرد في عملية الانتاج ونصيبه في ناتج هذه العملية . هذه العلاقة الأساسية تتمثل في ملكية وسائل الانتاج الموجودة تحت تصرف المجتمع وتمثل الركيزة التي تقوم عليها الشبكة من العلاقات الاجتماعية للانتاج . على أن يقصد بالملكية ، ليس مجرد الشكل القانوني ، وإنما السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج ، وهي تتحدد بسلطة اتخاذ قرارات استخدام هذه الوسائل والتفويض الفعلي لهذه القرارات ومراقبة الاستخدام الفعلي للوسائل والاختصاص في النهاية بفائض عملية الانتاج . ومن ثم أمكن تمييز نوع علاقات الانتاج السائدة في مجتمع ما على أساس نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في هذا المجتمع .

هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج بنوع ملكية وسائل الانتاج الذى تركز عليه : ١ -
عضويا (عن طريق تحددتها به وتأثيرها عليه) مستوى تطور القوى الاجتماعية للانتاج ، أى
القوة العاملة التى تعيش فى وسط تكنولوجى معين بما يلزم من خبرة فنية تكتسب من خلال
التجربة وتنقل عبر الأجيال ، ومجموعة وسائل الانتاج التى توجد تحت تصرف المجتمع والتى
تتمثل فى الأرض وأدوات العمل (نوعا وكما) والمواد موضوع العمل .

ويطلق على مستوى معين للقوى الاجتماعية للانتاج وما يرتبط به من نوع من علاقات
الانتاج (بما تركز عليه من نوع من ملكية وسائل الانتاج) اصطلاح طريقة الانتاج أو
الهيكـل الاقتصادى . وهو يبين النحو المتميز الذى يترابط به هذا المستوى المعين من
مستويات تطور قوى الانتاج مع هذا النوع من علاقات الانتاج ، أى النمط الاجتماعى الذى
يكون عليه الكل الاقتصادى للمجتمع مما يعطى للعملية الاقتصادية فى مجتمع معين شكلا
اجتماعيا يميزها عن العملية الاقتصادية فى مرحلة مختلفة أو مجتمع مختلف . بمعنى ثالث ، اذا
كانت العملية الاقتصادية تأخذ ، فى تطورها عبر الزمن ، أشكالا اجتماعية مختلفة فان
المشكلة التى تطرح نفسها على مستوى التطور النظرى هى مشكلة التوصل الى معرفة الشكل
الاجتماعى المتميز الذى تأخذه هذه العملية فى المجتمع محل الدراسة المحدد فى المكان
والزمن . وللتوصل الى ذلك ، يلزمنا :

(أ) أن نتحسس أولا مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق التعرف على نوع القوة
العاملة الموجودة (كما وكيفا أى حيث القدرة الجسدية وما اذا كانت قوة عاملة عائلية أو
مسخرة أو أجيرة على سبيل الدوام أو التأقت) ، وكذلك التعرف على نوع المعرفة الفنية
التي تمتلكها الخاصة بما تستخدمه من وسائل انتاج فى الأنواع المختلفة للنشاط الاقتصادى .
كما يتم التعرف على مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق معرفة نوع وسائل الانتاج التى
تستخدمها القوة العاملة والفنون الانتاجية التى تتبعها لتحقيق نتيجة عملية العمل الاجتماعى
فى كل مجالات النشاط الاقتصادى .

(ب) ويلزمنا ثانيا التعرف على نوع علاقات الانتاج الموجودة بين أفراد (مجموعات
وطبقات) المجتمع ، وذلك بالتعرف على من يملك وسائل الانتاج : الأرض وأدوات العمل
والوارد التى يجرى تحويلها فى عملية الانتاج ، ومن بالتالى ، من أفراد المجتمع ، يكون
محروما من هذه الوسائل . وكذلك الحقوق التى يتمتع بها كل فرد (أو مجموعة أو طبقة) على
هذه الوسائل : هل هو حق استخدامها مباشرة استبعادا للآخرين ؟ أو حق وضعها تحت
تصرف الآخرين لاستخدامها بواسطتهم فى مقابل جزء من الناتج ؟ أو حق استخدام هذه
الوسائل باستعمال العمل الأسير ؟

(ج) للتوصل أخيرا الى الكيفية التي يعطى بها التزاوج بين هذا المستوى لتطوير قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج القائمة ، يعطى بها لكل عملية العمل الاجتماعى شكلا متميزا يميزها عن الأشكال الأخرى وبيّن :

● نوع النشاط الاقتصادى السائد ، والكيفية التي يتم بها النشاط الاقتصادى عن طريق بيان الدور الذى يقوم به كل فرد (مجموعة أو طبقة) في عملية العمل الاجتماعى

● وبيّن ما اذا كان هذا النشاط يتم ، من وجهة نظر من يتخذون قرارات الانتاج ، بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين أم بقصد المبادلة .

● كما يبين الكيفية التي يتم بها توزيع ناتج عملية العمل الاجتماعى بين أفراد (مجموعات وطبقات) المجتمع ، وعلى الأخص مصير الجزء من الناتج الاجتماعى الذى يسمى بالفائض الاقتصادى : قدره والأشكال التي يأخذها ، والاختصاص به وكذلك الاستخدامات التي يوجه لها .

● وبيّن أخيرا الكيفية التي تضمن بها استمرارية عملية الانتاج ، ومن ثم استمرارية المجتمع بأكمله ، عبر الزمن ، أى الكيفية التي تضمن بها تجدد الانتاج من فترة لأخرى .

النحو المتميز الذى تمتاز به هذه « الكيفيات » هو الذى يعطينا التركيبة الخاصة لمستوى معين من تطوير قوى الانتاج مع نمط معين من علاقات الانتاج تسمى بطريقة الانتاج أو أسلوب الانتاج . ببساطة أبسط نحن هنا بصدد الكيفية التي ينظم بها مجتمع معين عملية العمل الاجتماعى فيه .

وتشغل فكرة طريقة الانتاج مكان الشرف في علم الاقتصاد السياسى وذلك للأسباب الآتية :

١ - أن موضوع الاقتصاد السياسى وإن كان يتعلق بالظواهر الاقتصادية المكونة لتساقط الانتاج والتوزيع فإنه يتعلق بها ، كما رأينا ، في أشكالها الاجتماعية المختلفة ، الأمر الذى يمكن منه القول بأن موضوع العلم يتعلق في الواقع بالطرق الاجتماعية المختلفة للانتاج أو بالهياكل الاقتصادية المختلفة .

٢ - يترتب على ذلك أنه في عملية البحث العلمى (أى عند استخلاص المعرفة) تربط النظرية (المثلثة للمعرفة المستخلصة) بطريقة الانتاج أو بالهيكل الاقتصادى . فالهيكل الاقتصادى هو الذى يفرض على الباحث مشكلات أو أسئلة معينة . الحاح المشكلة في الواقع العملى يحدد المركز الذى تشغله في نطاق الفكر . يتم ذلك على مرحلتين :

* أولاً تبدأ المشكلة في الظهور ثم تتطور الى أن تصبح ملحة في نطاق الممارسة أى في نطاق الواقع الاجتماعى للنشاط المادى^(١) .

* في المرحلة الثانية يصل هذا الالتاح الى درجة تدفع المشكلة الى وعى المفكر فتعكس مشكلة في نطاق العمل النظرى^(٢) .

هذان المجالان لا يفصل أحدهما عن الآخر ، اذ يكونان جزءا من الواقع الاجتماعى ، من التجربة الاجتماعية^(٣) . ثانيهما يتحدد بالأول ثم يؤثر بدوره عليه ، فالعلاقة بينهما علاقة تأثير متبادل .

اذا كان الأمر كذلك عند القيام باستخلاص النظريات (أى في مرحلة تكوينها) يعين ربط كل نظرية بالهيكل الاقتصادى عند دراسة النظريات المختلفة .

٣ - أن فكرة طريقة الانتاج أو الهيكل الاقتصادى هى التي تبين لنا التلاحم العضوى بين طبيعة الكل الاقتصادى وكيفية أدائه : كيف أن طبيعة الاقتصاد تكون على نحو يمكن كل جزء من أجزائه من القيام بوظيفته ، وأن أداء الاقتصاد في مجموعه يتم بفضل قيام هذه الأجزاء كل بدور يتمتع بأهمية معينة تتوقف على أهمية الجزء في الهيكل الاقتصادى . أداء الاقتصاد في مجموعه يؤدي بدوره ، وفي المدى الطويل ، الى تغييرات تمسب الهيكل الاقتصادى نفسه . وعليه لا يمكن فهم أداء اقتصاد معين بمعزل عن هيكله .

٤ - من ناحية السياسة الاقتصادية - وهى تمثل مجال الاستفادة من المعرفة النظرية في التأثير على الواقع الاقتصادى - سنرى فيما بعد أن التطور الاقتصادى يعنى التغير الهيكلى للاقتصاد القومى وأن التطوير يعنى التغير الهيكلى الراعى (المخطط) . ومن ثم تمثلت نقطة البدء في كل جهود تطويرية في معرفة الهيكل الاقتصادى المراد تغييره . وكذلك معرفة التلاحم العضوى للهيكلى المراد الوصول اليه من خلال جهود التطوير . في التوصل الى هذه المعرفة تمثل فكرة الانتاج الأداء النظرية الأساسية .

لكل هذه الأسباب يعين علينا الآن أن نتعرف بشئ من التفصيل على فكرة طريقة الانتاج التي لابد أن نكون اسماها في عرفنا لتاريخ علم الاقتصاد السامى (وما سبقه من

La pratique de l'activité matérielle

(١)

La pratique théorique

(٢)

(٣) social praxis : انما أردنا استخدام اصطلاح Praxis اللاتى الذى أصبح مألوفا في نطاق نظرية المعرفة

فكر اقتصادي) في الباب السابق. ولما كان هذا التاريخ يغطي الفترة التاريخية التي شهدت ، وما تزال تشهد ، طريقة الانتاج الرأسمالية والانتقال الى طريقة الانتاج الاشتراكية ، كان من الطبيعي أن نبين ، بعد أن نحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج ، الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية والخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية. وعليه ينقسم هذا الباب الثالث الى فصول ثلاثة :

- الفصل الأول : في مفهوم فكرة طريقة الانتاج .
- الفصل الثاني : في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية .
- الفصل الثالث : في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية .

الفصل الأول

في مفهوم فكرة طريقة الإنتاج^(١)

نعلم أنه للقيام بعملية الإنتاج بصرف النظر عن شكلها الاجتماعي يتعين أن تتوافر الشروط المكونة لعناصر هذه العملية ، وهي :

- العمل ، المتمثل في المجهود الواعي الذي تقوم به القوة العاملة بما تتمتع به من معرفة فنية .

- ووسائل الإنتاج ، التي تتمثل في الأرض وأدوات العمل والمواد موضوع العمل التي يجري تحويلها في عملية الإنتاج .

هذه الشروط التي اصطللحنا على تسميتها بالقوى الاجتماعية للإنتاج تمثل جوهر عملية الإنتاج مجردا عن الشكل الاجتماعي لهذه العملية . هذه القوى تبين في تغيرها المستمر مستوى انتاجية العمل وتعكس بالتالي مدى سيطرة الانسان في المجتمع على الطبيعة . وفي اطار هذه القوى تكون وسائل الإنتاج محلا لعلاقة اجتماعية تحدد موقف كل فرد في مواجهة الآخرين ازاء وسائل الإنتاج وتحدد بالتالي دوره في عملية الإنتاج ونصيبه في الناتج الاجتماعي ، ومن ثم تكون العلاقة التي تتركز عليها العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في عملية الإنتاج . هذه العلاقات تتوافق مع مستوى تطور قوى الإنتاج لتكون معها طريقة في الإنتاج تتميز عن غيرها من طرق الإنتاج . وعليه تتحدد طريقة الإنتاج في نفس الوقت بنوع علاقات الإنتاج السائدة ومستوى تطور القوى الاجتماعية للإنتاج . لنرى أولا كلا من هذين المحددين للتوصل ، الى التمييز نظريا بين بعض طرق الإنتاج التي لمسناها في دراستنا حتي الآن . ابتداء من فكرة (مقولة) طريقة الإنتاج ، الى الفكرة المتعلقة بالكل الاجتماعي ، وهي فكرة (أو مقولة) التكوين الاجتماعي .

(١) يستخدم أسلوب الإنتاج ، كمرادف في اللغة العربية لطريقة الإنتاج .

١ - نوع علاقات الانتاج السائدة

في تحديدنا لنوع علاقات الانتاج السائدة سنرى أولا المقصود بعلاقات الانتاج والعلاقة الأساسية التي تتركز عليها والتي وفقا لنوعها يمكن التفرقة بين أنواع مختلفة من روابط الانتاج. لنرى بعد ذلك ما يرتبط بنوع علاقات الانتاج من هدف مباشر للنشاط الاقتصادي وطريقة أداء لهذا النشاط في مجموعه .

أولا - علاقات الانتاج :

يقصد بعلاقات الانتاج الروابط التي تقوم بين أفراد الجماعة في أثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد أو فئة اجتماعية في عملية الانتاج والكيفية التي يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعى بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة . نعلم أن الانسان لا يعيش صراعه مع الطبيعة بمفرده وإنما في جماعة يتعاون أفرادها ويعتمد كل منهم على الآخر اعتمادا ينعكس في تقسيم اجتماعى للعمل . نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة في التطور بدأ الانسان يخلق بعمله أدوات يقصد بها زيادة انتاجية . وبدأ تراكم هذه الأدوات التي تعدد بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها .. مصحوبا بتراكم المعرفة الفنية - يلعب دورا تزداد أهميته يوما بعد يوم الى أن أصبح وجود هذه الأدوات شرطا ضروريا لقيام عملية الانتاج الاجتماعى . بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج دون هذه الأدوات وكذلك المواد التي يجرى تحويلها (أى موضوع العمل) . من هذا الوقت يصبح تملك الأرض وأدوات العمل وتملك الأشياء التي يتم تحويلها في أثناء عملية الانتاج بما يحوله من سيطرة فعلية عليها عاملا أساسيا في تحديد مصير نتيجة عمل الجماعة في صراعها مع قوى الطبيعة . بمعنى آخر ، عندما يصبح وجود وسائل الانتاج شرطا جوهريا لقيام الجماعة بعملية الانتاج الاجتماعى تبدأ العلاقة الاقتصادية التي يكون مصيرها موقف كل فرد (من الأفراد الآخرين) وراء وسائل الانتاج في أن تكون الرابطة الاجتماعية الجوهريّة التي تحدد دور كل فرد في عملية الانتاج ونصيبه في ناتج هذه العملية . ومع ازدياد اعتماد القوة العاملة على الممتلكات من وسائل الانتاج للقيام بعملية الانتاج الاجتماعى تزداد أهمية هذه الرابطة الاجتماعية الجوهريّة . التعبير القانوني لهذه الرابطة هو الملكية . ملكية وسائل الانتاج تصبح أساسا تضمينه من سيطرة فعلية عليها ، العامل الجوهري في تحديد دور كل فرد في عملية الانتاج ومصير ناتج الصراع الاجتماعى لأفراد المجتمع مع قوى الطبيعة ، وتصبح بالتالى الركيزة التي

ترتكز عليها علاقات الانتاج^(٢) .

وقد عرف التطور البشرى نوعين من ملكية وسائل الانتاج : الملكية الخاصة والملكية الجماعية (لن ندخل هنا في التفاصيل الخاصة بالأشكال المختلفة التي يأخذها كل نوع من هذين النوعين للملكية ووسائل الانتاج لا لأن ذلك غير مهم ، بل بالعكس اذ هو أمر ذو أهمية حيوية . وانما لأن مجال دراستنا هذه لا يتسع لذلك) . بناء عليه يمكن التفرقة بين طرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الخاصة (سواء أكانت ملكية فردية أم ملكية الدولة) لوسائل الانتاج (مثال ذلك طرق الانتاج السابقة على طريقة الانتاج الرأسمالية فيما عدا الانتاج في المجتمع البدائي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج^(٣) . وبعض صور الملكية الجماعية في المجتمعات الأسبورية القديمة) وبذلك طريقة الانتاج الرأسمالية ، وطرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . على النحو الذى سنراه لطريقة الانتاج الاشتراكية .

ثانيا - الهدف من النشاط الاقتصادى :

الهدف العام من النشاط الاقتصادى هو ، كما نعلم ، اشباع حاجات أفراد المجتمع . والحاجات اللازم اشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما . تحديد هذه الحاجات يحدده في نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع المعين ، وهى غايات تستقر عن طريق العادات والأخلاق الاجتماعية ، ويقرها الدين ويحميها التشريع في بعض الأحيان . فاذا كان الهدف العام من النشاط الاقتصادى واحد (وهو اشباع حاجات افراد المجتمع) فأن الغاية المباشرة من القيام بالنشاط الاقتصادى ، أى الهدف المباشر من وجهة نظر من يتخذه قراراته الانتاج ، هذه الغاية المباشرة تتحدد اجتماعيا - ومن ثم تاريخيا - وتختلف من طريقة الى أخرى من طرق الانتاج . فيما يتعلق بهذا الهدف المباشر للنشاط الاقتصاد يمكن تمييز الأنواع الثلاثة الآتية من الأهداف :

(٢) من المهم أن نوضح أن الملكية لا تقصد لاندائها ولا ما لنفسه من لقب قانوني . انما هي تقصد ما للملك الذي تحول فيه لصالح اللقب ، سيطرة فعلية على وسائل الانتاج . في الحالات التي تشمل فيها السيطرة الفعلية على الملكية الشخصية تصبح الفعلية هي الخاصة فيما يتعلق بكيفية استخدام وسائل الانتاج وكيفية توزيع الناتج .

(٣) أنظر فيما يتعلق بنشأة الملكية ، أولا الملكية الجماعية في المجتمعات البدائية ثم الملكية الخاصة :

E.H. Morgan: Ancient society (1917) 2nd Indian edition, Bharati Library, Calcutta, 1958, p. 535 & sqq. — V.G. Childe, Man Makes Himself (Watts & Co. London, 1948) — L.D. Bernal: Science in History, Watts, London, 1957, p. 52 & sqq. — E.J. Hobsbawm, ed. — K. Marx, Pre-capitalist Economic Formations, Lawrence & Wishart, London, 1964.

* فقد يكون الهدف الذى يسعى الى تحقيقه القائمون على أمر الانتاج هو الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يلزمون في مواجهتهم بالتنازل لهم عن جزء من منتجاتهم (أو عن بعض وقت عملهم) ، في هذه الحالة يهدف النشاط الانتاجى الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يملكون وسائل الانتاج . فلو تصورنا الانتاج في القرية المصرية قبل أن تغفل فيها طريقة الانتاج الرأسمالية نجد غالبية أهلها يعملون بالزراعة . الى جانب الفلاحين يوجد بعض الحرفيين (كالنجار والحداد .. الى غير ذلك) . الفلاحون ينتجون بقصد اشباع حاجاتهم وحاجات من يملكون وسائل الانتاج وخاصة الأرض ولا ينتجون للسوق . الحرفيون لا يقومون بالانتاج إلا بناء على طلب سابق محدد مقدما . فهو ينتج لاشباع هذا الطلب المحدد ، وليس لمستهلك مجهول . هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تتميز بهدف يتمثل - من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاجات - في اشباع مباشر لحاجات الافراد . كان هذا هو الحال الغالب في الانتاج في طرق الانتاج السابقة على الرأسمالية .

* كما أن الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادى قد تتمثل في تحقيق الكسب النقدى (في صورة دخل نقدي) . هذه الحالة تصبح هي الغاية والوسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى ، أى لاشباع الحاجات المختلفة ، اذ يستطيع الفرد عن طريق الحصول على الدخل النقدي وانفاقه اشباع حاجاته في حدود هذا الدخل . هذه الغاية من النشاط الاقتصادى تسيطر عندما تسود ظاهرة الانتاج بقصد المبادلة ، والمبادلة النقدية . وهى تنعكس في مجال الانتاج فتجعل الهدف من القيام به تحقيق الربح النقدي ، كما هو الحال بالنسبة لطريقة الانتاج الرأسمالية . فصاحب المشروع الرأسمالى (أو من يديره لحسابه) انما يتخذ قرارات الانتاج بقصد الحصول على الربح النقدي ، وذلك على النحو الذى سنراه عند الكلام عن الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية .

* كما قد تتمثل الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادى في اشباع الحاجات التي تسمح الموارد الانتاجية للمجتمع - في ظل الظروف الفنية والاجتماعية - للانتاج - باشباعها لغالبية أفراد المجتمع ، كما هو الشأن بالنسبة لطريقة الانتاج الاشتراكية على التفصيل الذى سنراه عند التعرف على خصائصها الجوهرية .

ثالثا - طريقة أداء وسير العملية الاقتصادية :

هنا يمكن التفرقة بين طريقة للانتاج تسير سيرا تلقائيا - تكون فيه النتيجة النهائية للعملية الاقتصادية في مجموعها محصلة القرارات الفردية المستقلة التي تتخذ دون تنسيق سابق بينها ، وبين طريقة للانتاج تسير سيرا واعيا - أو مخططا - تلقي فيه نتيجة النشاط الاقتصادى في

مجموعه رعاية قبل بدء النشاط تتمثل في تحديد هدف للنشاط الاقتصادى في مجموعه وفي تحديد الوسائل التي تمكن من تحقيق هذا الهدف لفترة زمنية مستقبلية محددة . مثال للحالة الأولى نجده في أداء الاقتصاد القومى في طريقة الانتاج الرأسمالية من خلال العمل التامالي لقوى السوق . فهي تعمل عن طريق ميكانيزم السوق . أما الحالة الثانية فهي في حالة طريقة الانتاج الاشتراكية التي تعمل من خلال ميكانيزم التخطيط كما سنرى فيما بعد .

* * *

تلك هي علاقات الانتاج بارتكازها على نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في المجتمع وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة لأداء هذا النشاط في مجموعه . نوع علاقات الانتاج السائدة انما يرتبط ارتباطا عضويا بمستوى تطور قوى الانتاج التي يأخذ كل منها شكلا اجتماعيا مختلفا عند مستوى معين من التطور معطيا بالتالى لعلاقات الانتاج الطابع الذى يجعلها تميز مع مستوى تطور قوى الانتاج شكلا معيناً من الأشكال الاجتماعية للانتاج ، أى طريقة معينة للانتاج . ما المقصود بذلك ؟

٢ . مستوى تطور قوى الانتاج

قلنا أن القوى الاجتماعية للانتاج هي القوة العاملة بتكوينها الفنى ووسائل الانتاج من أرض وأدوات عمل ومواد موضوع العمل . وان هذه القوى تمثل جوهر العملية الانتاجية بصرف النظر عن شكلها الاجتماعى . والواقع أن صراع الانسان مع الطبيعة ينعكس في تغير لقواه الانتاجية ينتج عن معرفته لقواها وزيادة انتاجيته بتنوع وتحسين أدوات العمل وزيادة خبراته الفنية .

هذه القوى ، وان كانت تمثل دائما جوهر عملية الانتاج ، تأخذ عند كل مستوى من مستويات تطورها شكلا مختلفا . فالعمل الذى هو في جوهره مجهود واع يبذله الانسان على قوى الطبيعة يأخذ أشكالا مختلفة عند مستويات تطور قوى الانتاج في مجموعه . فهو يصبح عمل العبيد عند مستوى تطور قوى الانتاج في اليونان القديمة (حيث يكون الانسان نفسه أداة انتاج ، ويصبح عمل الأقنان (رقيق الأرض) عند مستوى آخر من مستويات تطور قوى الانتاج ؛ أى في أوروبا العصور الوسطى ، ويصبح العمل الأجير ، حيث قوة العمل تصبح سلعة ، عند مستوى تطور قوى الانتاج في أوروبا المعاصرة .. وهكذا . والأرض ، وبعبارة أدق التربة ، التي هي وسيلة انتاج ، هي في الأصل هبة من الطبيعة . هذه الأرض تصبح الملكية العقارية عند مستوى تطور قوى الانتاج الذى عرفته اليونان

القديمة ، وتصبح الملكية العقارية عند مستوى تسود فيه كوسيلة انتاج في أوروبا العصور الوسطى .. وهكذا .. ووسائل الانتاج الأخرى (أدوات العمل وموضوعه) التي تكون مجرد وسائل انتاج عند مستوى معين من تطور قوى الانتاج . تصبح رأس مال عند مستوى آخر على نطاق ضيق في مرحلة أولى لتكون الظاهرة السائدة في مرحلة تالية .

قوى الانتاج تأخذ اذن عند المستويات المختلفة لتطورها أشكالاً تعطى لكل مستوى وعاء من علاقات الانتاج ينضم اليه ليحدد نوع طريقة الانتاج السائدة . ولكن كيف نميز المستويات المختلفة لتطور قوى الانتاج كما كس لدى سيطرة الانسان (في المجتمع) على قوى الطبيعة ؟

يمكن القول أن مستوى تطور قوى الانتاج ينعكس في كمية ونوع هذه القوى وفي الكيفية التي تستخدم بها في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة . وهو ما يمكن التوصل اليه عن طريق الوزن النسبي لقطاعات النشاط المختلفة .

مع تطور المجتمع الانساني يتعدد النشاط الاقتصادي وتطور فنونه : من جمع الثمار الى الصيد . الى الزراعة بمختلف أنواعها . الى الصناعة بمختلف فروعها . وكذلك النشاطات المتمثلة في القيام بالخدمات المختلفة . أيا ما كان الأمر فانه يمكن أن نميز بين أنواع ثلاثة من النشاط الاقتصادي وفقاً للمدى مباشرة العلاقة بين الانسان والطبيعة .

١ - فهناك النشاط الأولي حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة علاقة مباشرة وحيث الدور الذي تقوم به الطبيعة في عملية الانتاج دور واضح : مثال ذلك الصيد بمختلف أنواعه ، والزراعة وتربية المواشي والدواجن ، والنشاط الاستخراجي في المناجم والمحاجر . بعض المنتجات الناتجة من هذا النشاط قد تصلح لاشباع الحاجات النهائية للانسان كالخضروات الطازجة أو كاستخدام الفحم في التدفئة المنزلية ، والبعض الآخر يتعين أن يكون موضوعاً لنشاط انتاجي آخر قبل أن يستعمل في اشباع الحاجات النهائية للانسان كالقطن لا بد من مروره بمراحل مختلفة قبل أن يصبح ملابس .

٢ - وهناك ثانياً - النشاط الثانوي أو الصناعي الذي ينصب على تحويل منتجات تم انتاجها في نشاط من النشاطات الأولية . هنا تكون العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة ويزيد وضوح العلاقة بين الانسان والانسان . في هذا النوع من النشاط الانتاجي يعمل الانسان في ظل ظروف تمثل سيطرة أكبر من جانبه على قوى الطبيعة ، فبينما في الزراعة مثلاً تتوقف نتيجة عملية الانتاج لحد كبير (قد يمثل العامل الحاسم في بعض الأحوال) على ظروف طبيعية (مناخية مثلاً) فان الانتاج الصناعي يتوقف (الى جانب اعتماده غير المباشر على

النشاط الأولي) على ظروف هي من صنع الانسان كشروط العمل في داخل المصنع . من هنا مثلت الصناعة مرحلة أرقى من مراحل سيطرة الانسان على قوى الطبيعة ومن هنا كانت انتاجية العمل في الصناعة أعلى منها في الزراعة إلا عندما تصبح الزراعة نوعاً من الصناعة وهو ما لا يتحقق إلا بوجود الصناعة كأساس للنشاط الاقتصادي . هذه الحقيقة يتعين ألا تغيب عن ذهننا إذ يتركز عليها اختيار التصنيع كسبيل لتطوير الاقتصاديات المختلفة كالاقتصاد المصري .

هذا ويطلق على هذين النوعين من النشاط - الأول والثانوي - الانتاج المادى أو السلعى .

٣ - وهناك ثالثا نشاط الخدمات حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة عنها في حالة النشاط الثانوي. مثال ذلك خدمات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والتجارة والبنوك والتأمين . وخدمات التزويد بالكهرباء والغاز والمياه ، وخدمات التعليم والصحة . والخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية وكذلك خدمات الدفاع والأمن الداخلى (بوليس ، قضاء ، سجون ... الخ) والإدارة ، والخدمات التي يقوم بها أصحاب المهن الحرة كالمحاماة والمحاسبة ... الى غير ذلك .

هذا ويمكن التفرقة بين خدمات ترتبط بنشاط الانتاج المادى أو السلعى كالتجارة ونقل المنتجات ونقل الأشخاص في أثناء قيامهم بالانتاج والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تخدم الانتاج ، وخدمات تقدم للأفراد في غير نشاطهم الانتاجى كتنقل الأشخاص للتنزه والخدمات الترفيهية . بالإضافة الى هذين النوعين من الخدمات هناك خدمات بعد أدائها هدفاً ووسيلة في نفس الوقت : فهو يمثل هدفاً لأن مستوى المعيشة في المجتمع يتوقف عليها ، وهو وسيلة لأن وجود هذه الخدمات يؤدي الى زيادة انتاجية الأفراد وزيادة الانتاج المادى بالتالى : مثال هذا النوع الأخير من الخدمات خدمات التعليم بأنواعه المختلفة والصحة وما شابه ذلك . فالقدر من التعليم يمثل أحد مكونات المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، ومن ناحية توفر التعليم ، وخاصة التعليم الفني ، يؤدي الى زيادة انتاجية الافراد عند قيامهم بنشاط الانتاج السلعى .

كل هذه النشاطات مع تباينها وتعددتها مرتبطة ببعضها البعض ويعتمد كل نشاط على الآخر اعتماداً متبادلاً . فالقيام بانتاج المنسوجات مثلاً يتعين وجود الآلات والمواد الأولية . الآلات تحصل عليها من فرع من فروع النشاط الصناعى هو الفرع المنتج لآلات النسيج . هذا الفرع يحتاج الى الصلب لصناعة الآلات ، فرع صناعة الصلب يحتاج الى الحديد

الخام . وهذا الأخير نحصل عليه من أحد النشاطات الأولية المتمثلة في استخراج الحديد . أما المادة الخام في صناعة النسيج فهي الخيوط المعزولة التي تصنع من القطن بالنسبة للمنسوجات القطنية ، والقطن نتاج نشاط أولي هو النشاط الزراعي . كذلك الأمر بالنسبة للقيام بخدمة معينة ولتكن خدمة التعليم مثلاً . لأداء هذه الخدمة يتعين توافر الآسـس اللازم لأدائها : أى المدارس أو المعاهد أو الكليات مزودة وفقاً لنوع التعليم الذى يرـى القيام به . لبناء المدارس والمعاهد يلزمنا الحصول على مواد البناء من طوب وأسمنت وأخشب وصلب وأدوات صحية ، وهذه تمثل منتجات تنتج عن نشاط أولي أو نشاط ثانوي . كذلك يلزمنا أدوات وآلات بالنسبة لورش المدارس والمعاهد الفنية ، وهو ما نحصل عليه من النشاط الصناعى . فإذا ما توفر الأساس اللازم للقيام بخدمة لزم لأدائها وجود أشخاص مؤهلين للقيام بالإدارة والتعليم في المدارس والمعاهد وكليات الجامعات . هؤلاء في حاجة الى مواد يستخدمونها في أداء الخدمة سواء في التعليم أو في البحث كما أنهم في حاجة الى مواد استهلاكية يعيشون عليها . كل هذه المواد نحصل عليها من النشاط الأولي أو من النشاط الصناعى .

فإذا ما تصورنا الوحدات التي تقوم بكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة من النشاط وكأنها مجمعة في وحدة كبيرة تمثل قطاع النشاط أمكن القول أن الاقتصاد القومى - وهو المكون من مئات الألوف من الوحدات الانتاجية - ينقسم الى قطاعات ثلاثة : قطاع النشاط الأولي (وأهم نشاطاته الزراعة) ، القطاع الصناعى ، وقطاع الخدمات .

الوزن النسبي لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى (أى أهميته بالنسبة للقطاعات الأخرى) ولكل فرع في داخل هذه القطاعات يعكس كم ونوع قوى الانتاج المستخدمة ومن ثم انتاجية العمل في هذا القطاع أو الفرع . ويحدد بالتالى مدى مساهمته في النشاط الاقتصادى في مجموعه (أى مساهمته في الناتج الاجتماعى) الأمر الذى يبين النشاط الغالب في الاقتصاد القومى .

الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادى يعبر اذن عن مستوى تطور قوى الانتاج ، اذ هذا الوزن النسبي وخاصة لقطاع الصناعة (والفروع المختلفة في داخل هذا القطاع) يحدد في النهاية - في ظل نوع علاقات الانتاج السائدة - مستوى انتاجية العمل وسرعة نمو الناتج الاجتماعى .

عن طريق بيان الدور الذى يلعبه النشاط الصناعى والأنواع المختلفة من الصناعة ودرجة تصنيع الزراعة يعكس الوزن النسبي لهذه القطاعات - في المرحلة الحالية من مراحل تطور

المجتمع البشرى - درجة تطور قوى الانتاج في اطار طريقة الانتاج السائدة . فاذا كان الوزن النسبي للقطاع الصناعى (بما يحتويه من صناعات أساسيه) أكبر غلبت الصفة الصناعية على النشاط الاقتصادى وكان الاقتصاد متطورا من الناحية الفنية ، أى من ناحية العلاقة بين الإنسان والطبيعة وما تعكسه من درجة سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة . أما اذا كانت الأهمية النسبية للزراعة (أو للنشاط الأول بصفة عامة) أكبر دون أن تكون هذه الزراعة مصنعة غلب الطابع الزراعى على النشاط الاقتصادى وكان الاقتصاد متخلفا . وذلك في اطار علاقات الانتاج السائدة ، وهى علاقات تركز على علاقة أساسية هى رأس المال . اذ تختلف مجتمعات ما يسمى « بالعالم الثالث » هو نتاج العملية التاريخية لتطور الرأسمالية على الصعيد العالمى . في اطار هذه العملية يكون تخلف الاقتصاد القومى من الناحية الفنية ، أى من ناحية مستوى تطور قوى الانتاج فيه ، مسألة نسبية : فهو متخلف بالنسبة لامكانيات الاحتمالية (وخاصة في القوة العاملة) ، وهى امكانيات لا تتحدد لا بمعزل عن التراكم من الثروة العلمية والتكنولوجية للمجتمع البشرى ولا بمعزل عن الامكانيات الفعلية للمجتمعات التي تبني أسس المجتمع الاشتراكى . وهو متخلف بالنسبة لمستوى تطور قوى الانتاج الذى وصلت اليه اقتصاديات أخرى سواء عن طريق التطور الرأسمالى أو عن طريق التطور الاشتراكى وكلاهما يشير الى أن الهيكل المتقدم يمثل من الناحية الفنية - في هذه المرحلة من مراحل التطور البشرى - الهيكل الذى يغلب عليه الطابع الصناعى والذى يشتمل قطاعه الصناعى على الصناعات التي تعد أساس القيام بالنشاط الاقتصادى في قطاعاته المختلفة .

وعليه يتحدد مستوى التطور ، في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع البشرى ، بالدور الذى تلعبه الصناعة (ونوع الصناعة) في الاقتصاد القومى ومدى تحول الزراعة الى نوع من النشاط الصناعى . وهو ما يؤدى بنا الى القول بأن التطور يعنى ، من الناحية الفنية ، سيطرة النشاط الصناعى ، مع تحول الزراعة نفسها الى فرع من فروع النشاط الصناعى بتطبيق العلم والتكنولوجيا بشأنها . الأمر هنا يتعلق بتغيرات كيفية في قوى الانتاج في هذا الاتجاه ، اتجاه التصنيع كاتجاه طويل المدى . ولكن ذلك يتعلق بالجانب الفنى لعملية الانتاج . وهو جانب يحدد الجانب الاجتماعى ويتحدد به . ولكى يكون من الممكن تحقيق هذه التغيرات الكيفية لابد أن يسمح بذلك نمط علاقات الانتاج بما يتضمنه من سيطرة فعلية على وسائل الانتاج . احداث التغيرات الفنية يستلزم اذن التغير الكيفى لعلاقات الانتاج في ارتكازها على الملكية وعلى السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج . ذلك هو التطور منظورا اليه من زاوية الجانب الاجتماعى لعملية الانتاج .

وعليه يعني التطور^(١) أحداث التغييرات الكيفية في كل الهيكل الاقتصادي : التغييرات الكيفية في علاقات الإنتاج لكي يمكن أحداث التغييرات الكيفية في قوى الإنتاج على نحو يمكن من تحقيق نمط آخر للحياة الاجتماعية . أما التغييرات الكمية (زيادة في الإنتاج الصناعي مثلا ، أو في الدخل القومي في سنة من السنين) فلا تكون من قبيل التطور إلا إذا انتهى بها الأمر إلى تغيير هيكل الاقتصاد بأحداث تغييرات كيفية في قوى الإنتاج بما تستلزمه أو يستتبعها من تغييرات كيفية في علاقات الإنتاج . وقبل بلوغ هذا الحد تكون هذه التغييرات الكمية من قبيل النمو الاقتصادي^(٢) ، فإذا تمت التغييرات الكيفية على نحو تلقائي أو عفوي - كما هو الحال بالنسبة لتطور الاقتصاد الرأسمالي - يمكن القول بأن الأمر يتعلق بتطور اقتصادي^(٣) . أما إذا كانت التغييرات تتم على نحو واع مخطط أمكن القول بأن الأمر يتعلق بتطوير اقتصادي^(٤) . وسواء تعلق الأمر بالتطور أو بالتطوير فهو يتوقف على ما يحدث في بقية نواحي الحياة الاجتماعية أي في النشاطات الاجتماعية غير النشاط الاقتصادي .

* * *

على هذا النحو يتضح أن كلا من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في تغير مستمر . إذ تمر قوى الإنتاج بمستويات تطور مختلفة ، عن طريق تطور القوة العاملة ووسائل الإنتاج . هذه الأخيرة تكون محلا لعلاقة اجتماعية أساسية ترتكز عليها علاقات الإنتاج . كما يتضح أن النحو الذي يتراوح به الاثنان يعطى طريقة للإنتاج متضمنة مستوى معين لتطور قوى الإنتاج وشكلا معينا لعلاقات الإنتاج يقوم على نمط معين للملكية ووسائل الإنتاج ، ويمكن أن نفرق بين الناحية النظرية أنواعا مختلفة من طرق الإنتاج عرفها تطور المجتمع البشري ، وستقتصر في بيان الملامح العامة لبعض هذه الطرق على طرق الإنتاج التي تعرضنا لها في دراساتنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي وما نبهت من فكر اقتصادي على أن تكون واعين بأن طرق الإنتاج التي سادت في المراحل المختلفة من ترويج الأجزاء الأخرى من نظام وسائل الإنتاج كانت تتعمد لسبق كل محاولة للتصحيح أو التكييف هذه الطرق لتتلاءم مع تلك الأجزاء الأخرى .

Development; développement

(١)

Economic growth; croissance économique

(٢)

Spontaneous economic development; développement économique spontané

(٣)

Planned economic development; développement économique planifié.

(٤)

(٥)

٣ - الملامح العامة لبعض طرق الانتاج

يرتكز تقديمنا للملامح العامة لبعض طرق الانتاج على ما قلناه في الباب الثاني عند الكلام عن الوسط التاريخي لكل فكر اقتصادي . ومن ثم سنقتصر هنا على تجميع ما يمكن اعتباره من قبيل الملامح الأساسية عندما نريد اعطاء تصوير نظري لكل طريقة من طرق الانتاج التي سبق وصفها بشيء من التفصيل .

فاذا أردنا تحديد الخطوط الأساسية للصورة النظرية لطريقة الانتاج التي كانت تسود مجتمع اليونان القديم ، وجدنا غلبة النشاط الزراعي عليها مع نشاط تجاري يتبعه بعض النشاط الصناعي . في هذه الزراعة تصبح الأرض الملكية العقارية ويصبح العمل عمل العبيد (حيث الانسان وقد أصبح أداة انتاج تستخدم ليس فقط في النشاط الزراعي وانما كذلك في النشاطات الأخرى من تجارية وصناعية وغيرها) . كلاهما ، أى الأرض والعبد ، مملوك ملكية فردية للطبقة الأرستقراطية . وتصبح أدوات العمل والمواد موضوع العمل في حدود ضيقة . وبالقدر الذي تقوم فيه التجارة وما يتبعها من نشاط صناعي على العمل الأجير - رأس مال ، وفي الشكل الغالب لرأس المال التجاري . في مجال هذه النشاطات كذلك تسود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (كما يملك العبد) . وعليه نكون بصدد علاقات انتاج ترتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . هذا الانتاج الذي عرف بالمبادلة ، والمبادلة النقدية . يرتكز على عمل العبيد . ومن هنا جاءت تسمية هذه الطريقة بطريقة الانتاج العبودية .

أما في أوروبا العصور الوسطى فقد رأينا طريقة للانتاج يسود في ظلها الانتاج الزراعي في الريف . في هذا الانتاج تمثل الأرض وسيلة الانتاج الأساسية وتصبح الملكية العقارية العلاقة السائدة . وهي علاقة تحول للفلاحين استغلال الأرض في مقابل العديد من الالتزامات ، ويكون الحق على الأرض (وخاصة على ما ينتج عليها من فائض) مجزأ بين أفراد طبقة النبلاء ورجال الدين . ولكنه حق فردي في مواجهة المنتجين المباشرين أى الفلاحين . ويصبح العمل عمل الاقنان (رقيق الأرض) . وهم ليسوا بعبيد ولكنهم لا يتمتعون بكامل حريتهم الشخصية . بل يرتبطون بالأرض لا يجوز لهم مغادرتها ويلزمون بالتخلي عن جزء من عملهم . وتعرف قوى الانتاج في الزراعة مستوى أعلى . ثم تشهد المدينة بدء تطور الانتاج الصناعي على أساس الحرف . ويشهد المجتمع التمييز في داخل الفلاحين وفي داخل الحرفيين . وتصبح أدوات العمل والمواد موضوع العمل رأس مال (تجاري ومنتج) وذلك في حدود أوسع وفي اتساع مستمر (وخاصة في المدن ابتداء من القرن الثاني عشر) . وعليه تكون وسائل الانتاج ، سواء في الريف أو المدينة ، ملكية خاصة

وترتكز علاقات الإنتاج على هذا النوع من الملكية . وتتخذ قرارات الإنتاج على نحو فردي استقلالاً في الوحدات الانتاجية المختلفة ويكون أداء الاقتصاد في مجموعه أداء تلقائياً . هذا الإنتاج ، الذي كان يقوم على الإنتاج الطبيعي (أن يهدف الإنتاج الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين ومن لهم حق على عملهم أو على ناتج عملهم) ثم شهد تطور المبادلة ، والمبادلة النقدية ، نفوذ هذا الإنتاج كان يتركز على عمل الاثنان في اطار القطاعية كوحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية . ومن هنا جاءت تسمية طريقة الإنتاج هذه بطريقة الإنتاج القطاعية (٨) .

وبإشراء من القرن الخامس عشر رأينا قيام إنتاج يغلب عليه النشاط الصناعي وتصبح معه الزراعة في تطورها نوعاً من النشاط الصناعي . في هذا الإنتاج تصبح وسائل الإنتاج رأس مال كظاهرة سائدة ، وإنما كرأس مال يسيطر على الإنتاج وعلى التجارة التي تصبح تابعة له . وتبقى الأرض ملكية عقارية وإنما في مركز تابع . وتكون كل وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة يفصل بمقتضاها العمال عن هذه الوسائل ولا يكون أمامهم إلا أن يبيعوا قوة

(٨) كثيراً ما تكيف طريقة الإنتاج السائدة في المجتمع المصري قبل خمسينات القرن الحالي بأنها : قطاعية . والواقع أن هذا تكيف خاطئ نيم عن تعميم التصوير الخاص بطرق الإنتاج التي عرفها تاريخ المجتمع الأوروبي ونطبقه ميكانيكياً بشأن المجتمع المصري . والواقع أن طريقة الإنتاج السائدة في هذا المجتمع في خمسينات القرن الحالي لا يمكن اعتبارها من قبيل طريقة الإنتاج القطاعية .

أولاً : أن المقارنة بين طريقة الإنتاج التي كانت تسود المجتمع المصري في القرن الثالث عشر والرابع عشر حين أن هناك فروقا جوهرية (كيفية) مع طريقة الإنتاج التي كانت سائدة في أوروبا في هذه الآونة . هذه الفروق لتسلل في الآتي :

- ١ - بينما كان حق ملكية الأرض بجزء في داخل الطبقة المالكة يحكم القانون والواقع في أوروبا لم يكن هذا الحق بجزء إلا بحكم الواقع في المجتمع المصري .
- ٢ - بينما كان حق ملكية الأرض بأكملها في أوروبا لم يكن كذلك بالنسبة للأمرء وما يسيطرون عليه طبقة حياتهم من أرض .
- ٣ - بينما كان للشراف الأوروبي دور تنظيمي في عملية الإنتاج في أول مراحل القطاع لم يكن للسلطان ولا الأمرء دخل بالانتاج في الريف المصري .
- ٤ - لم تكن طبقة النبلاء تنعم بالأدارة ، إذ كان يقتصر دورهم على القيام بوظيفة الدفاع وكانت الكنيسة تتولى أمر الادارة على نحو بجزء من وجهة نظر المجتمع بأكمله حيث تمثل الوضع في ادارة أملاكه ما تكون عن الادارة المركزية (الدولة) غير مركزية . هذه بالنسبة لأوروبا . أما في مصر فقد كان الأمرء يقومون مع السلطان بالادارة والدور الحربي . وهي ادارة يغلب عليها طابع المركزية .

ثانياً : إذا كانت هذه الفروقات الجوهرية قد وجدت في هذه الفترة ، فإن افترضنا تسبق بين طريقة الإنتاج السائدة في المجتمع المصري في خمسينات هذا القرن وطريقة الإنتاج الاقتصادية ابتداء من عملية احتواء الاقتصاد في الاقتصاد الحالي الإسلامي . وأيضاً على ذلك من تعميمات كيفية في طبيعة النشاط الاقتصادي من قيام الإنتاج أساساً . ورغم سيادة عائد الإنتاج الاجتماعي للوحدة الاجتماعية ، على انفراد . ووجهات المنتجات الثلاثة للإنتاج الرأسمالي في خارج وسحب مصر . إذ ظهر أن الفلاحين والعمال الزراعيين الأسير ، وغير ذلك من الميكنات الخدمية .

عليه يلزم لتكييف طريقة الإنتاج التي تسود المجتمع المصري (الذي لا يملك طريق المصري في التسمية) في المجتمع في تاريخه هو في تاريخ احتواء في طريقة الإنتاج الرأسمالية عندما تصبح طريقة سائدة في (شود) تصبح على أنظار محمد توفيق ، الاقتصاد المصري بين التجهيز والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ .

عملهم التي تصبح سلعة ، فالعمل يصبح اذن العمل الأجير . وتكون علاقات الانتاج مرتكزة بذلك على هذه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . أما قوى الانتاج فتكون مملا لثورة شبه مستمرة ترفع من مستوى تطورها ويزداد الطابع الجماعي لاستخدامها . هذا الانتاج ، الذي يقوم على المبادلة النقدية كظاهرة معممة ، يتوجه للسوق الذي يتسع ليعطي السوق العالمية ، بهدف تحقيق الكسب النقدي الذي يتمثل في الربح بالنسبة لمن يتخذون قرارات الانتاج . وتتخذ هذه القرارات في كل وحدة انتاجية استقلال عن الآخرين ، على أساس الأثمان السائدة في السوق ، على نحو يعطي للاقتصاد في مجموعه أداء عفويا أو تلقائيا . في هذا النوع من الانتاج يمثل رأس المال الظاهرة السائدة . ومن هنا كانت تسمية طريقة الانتاج هذه بطريقة الانتاج الرأسمالية .

ثم يشهد القرن الحالى التحول الى انتاج يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج (بما في ذلك الأرض) ويهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية ويعمل على نحو واع مخطط يطلق أمام قوى الانتاج مجال التطور المستمر . ويعود العمل الى جوهره كمجهود واع يبذله الانسان جماعيا على قوى الطبيعة . وتعود الأرض الى جوهرها ، أى تكف عن أن تكون محلا للملكية العقارية وتصبح مجرد وسيلة انتاج تحت تصرف المجتمع . وتكف وسائل الانتاج الأخرى عن أن تكون رأس مال وتصبح مجرد وسائل انتاج يستخدمها العمل في انتاج يغلب عليه الطابع الصناعى ويضيق فيه تدريجيا مجال اقتصاد المبادلة . هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تجمع بين الطابع الجماعي لاستخدام قوى الانتاج والطابع الجماعي للاختصاص بناتج عملية الانتاج على أساس ارتكاز علاقات الانتاج على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . تلك هى طريقة الانتاج الاشتراكية .

* * *

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج . وهى ، ككل فكرة نظرية ، فكرة مجردة . حاولنا جعلها أقل تجريدا عن طريق ادخال الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادى كتعبير عن مستوى تطور قوى الانتاج في مجتمع معاصر . وطريقة الانتاج لا توجد في واقع الحياة الاجتماعية بهذا النقاء النظرى ، اذ غالبا ما تسود طريقة انتاج معينة في مجتمع معين ، تسود أى توجد كظاهرة سائدة . الى جانبها نجد بقايا طرق الانتاج السابقة في شكل وحدات انتاجية حرفية أو وحدات عائلات الفلاح التي توجد في اقتصاد رأسمالى مثلا . ولكن هذه البقايا تلعب عادة دورا هامشيا بعد أن تصيبها تغييرات تحت تأثير طريقة الانتاج السائدة ، كما اذا بدأت عائلة الفلاح التي لا تستخدم إلا عملها في انتاج محصولات صناعية لا تقوم العائلة نفسها باستهلاكها . كما أن تقديم طرق الانتاج على هذا النحو

(النظري) لا يعني أن طريقة انتاج ما توجد في المجتمعات المختلفة على نفس النحو . بل قد تختلف طريقة نشأتها وسيادتها باختلاف الظروف التاريخية للمجتمع . هذا وقد يزيد من مقدرتنا على تصور هذه الفكرة التعرف بشئ من التفصيل على الخصائص الجوهرية لكل من طريقتي الانتاج الرأسمالية والاشتراكية . فاذا ما تحددت طريقة الانتاج فهي لا تحدد إلا الأساس الاقتصادي للمجتمع يرتبط به بقية مقومات الحياة الاجتماعية من نشاطات اجتماعية غير اقتصادية مادية وفكرية . ويبقى أن نرى العلاقة بين هذا الأساس الاقتصادي . أي طريقة الانتاج ، وبقية المجتمع ، وهو ما يمكن أن يتحقق عن طريق محاولة للانتقال من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي⁽⁴⁾ .

٤ - من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي

لا يمكن البصر بمفهوم فكرة (مقولة) التكوين الاجتماعي إلا ابتداء من فكرة طريقة الانتاج . والقول بالبداية من فكرة طريقة الانتاج لا يعني أنه يمكن فصل احدهما عن الأخرى . وإنما يشير فقط الى الخطوات الذهنية التي تنتقل بها من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي . فانواقع أد النشاط الاجتماعي لا يقتصر على الاقتصاد مع اعتباره كنشاط اجتماعي . بل هو يخوض نشاطات اجتماعية أخرى في مجال العمل المادي وفي مجال العمل النظري . الوحدة الجدلية لهذه النشاطات هي التي تعطينا الككل الاجتماعي . كيف يمكن تصور هذا الككل الاجتماعي ؟ هنا يمكن التفرقة بين ثلاثة تصورات ذهنية :

١ - وفقا للتصور الأول يتكون الككل الاجتماعي ، أي التكوين الاجتماعي ، من :

(أ) الهيكل الاقتصادي ، كما يتحدد بطريقة الانتاج معرفة على النحو الذي رأيناه . أي كتركيبية متميزة من مستوى معين من تطور قوى الانتاج ونوع من علاقات الانتاج يتوافق مع هذا المستوى . طريقة الانتاج علم تملئ الأساس المادي للمجتمع .

(ب) على أساس هذا الهيكل الاقتصادي ينشأ البناء العلوي للتكوين الاجتماعي . هذا البناء العلوي يتكون من :

● العلاقات الاجتماعية الأخرى ، غير العلاقات الاقتصادية : أي العلاقات الاجتماعية بالمعنى الضيق كملاقات الأسرة وعلاقات الجوار ، الى غير ذلك ، والعلاقات السياسية (أي

العلاقات بين الحاكمين والمحكومين وبين المحكومين بعضهم البعض فيما يتعلق بالسلطة السياسية ، والعلاقات القانونية ، الى غير من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية . هذه العلاقات نعتبر عن نفسها في شكل مؤسسات وتنظمات : الأسرة كمؤسسة اجتماعية تنظم العلاقات بين الجنسين ، المدرسة ، المؤسسات والتنظمات السياسية وعلى الأخص الدولة .

● مجموع الأفكار التي تكون الوعي الاجتماعي ، وهي الأفكار التي تعكس المعرفة التي يمتلكها المجتمع عن الطبيعة ، عن نفسه ، عن تاريخه ... الخ . بعض هذه الأفكار علمي ، والبعض الآخر ، ومن بينه الأفكار الدينية ، ليس كذلك . هذا الوعي الاجتماعي يحتوي أيدولوجيات الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة .

● وبين الهيكل ، أي الأساس الاقتصادي ، والبناء العلوي (المكون من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية والأفكار العلمية وغير العلمية المكونة للوعي الاجتماعي) توجد علاقة جدلية (ديالكتيكية) مؤداها أن الثاني يتحدد بالأول ويؤثر عليه بدوره ، ويتم عملية التطور الاجتماعي من خلال التناقض بين نمط علاقات الإنتاج ومستوى تطور قوى الإنتاج في حنايا الهيكل الاقتصادي . كما أن هذه العملية تتم من خلال التناقض بين الأساس الاقتصادي والبناء العلوي . هذه التناقضات تتضمن الصراع الطبقي في المجتمعات التي تركز على الملكية الخاصة (في شكل الملكية الفردية أو ملكية الدولة) : في لحظة معينة من تاريخ التكوين الاجتماعي ، ومع التغيرات الكمية في طريقة الإنتاج التي تراكمت لتوصل الى نقطة كيفية مختلفة يصبح البناء العلوي في شكله التنظيمي القائم عائقا لتطور طريقة الإنتاج . وذلك رغم احتواء البناء العلوي ، هو كذلك ، لعناصر تمثل جنين بناء علوي جديد .

هذا التصور للكل الاجتماعي ، أي للتكوين الاجتماعي^(١٠) ، يحتوي ، بكيفية تصوره للعلاقة بين مستوى تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وكذلك كيفية تصوره لمكان الهيكل الاقتصادي في الكل الاجتماعي وللعلاقة بينهما . نقول أن هذا التصور يحتوي خطر نظرية هرمية لمكونات التكوين الاجتماعي (أي الكل الاجتماعي) أي نظرية ترى هذه المكونات بترتيب يبدأ من الأساس متجها نحو القمة متمثلة في الدولة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية (السياسية) الرئيسية . وهو خطر من الممكن أن يجر معه ، كما حدث فعلا . نظرية خطية للعلاقات بين الأساس الاقتصادي (الهيكل أو طريقة الإنتاج) وبقية الكل الاجتماعي^(١١) .

(١٠) أنظر علي سبيل المثال ، أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي - ترجمة راشد البراوي . دار المعارف . القاهرة . ١٩٦٦ . الباب الثاني .

(١١) يتعين البحث عن أمثلة لهذا الخطر في الممارسة العملية والنظرية للسيار الأوروبي من الديمقراطيين الاجتماعيين الى الأحزاب الشيوعية وكذلك في الممارسة خلال التطور السوفييتي ليس فقط في داخل المجتمع السوفييتي وإنما علي مستوى المجتمع العالمي كذلك .

٢ - وفقا للتصور الثاني^(١٢) لا تمثل طريقة الانتاج إلا مقولة (فكرة) مجردة نظريا^(١٣). هي لا تمثل ، اذا كنا قد فهمنا هذا التصور الثاني فيها سلبا ، إلا أداة فكرية للوصول ، منهجيا ، الى فكرة التكوين الاجتماعي . هذه الفكرة الأخيرة هي فكرة « ملموسة نظريا » أى فكرة « ملموسة نظريا وناريخيا » ، على أساس أنه في الواقع الاجتماعي المحدد تاريخيا لا يوجد إلا تكوينات اجتماعية .

وفقا لهذا التصور تتمثل عناصر كل طريقة انتاج في ثلاثة :

- العامل

- وسائل الانتاج وهي أدوات العمل والمواد موضوع العمل

- وغير العامل ، وبشر :

● علاقات الملكية

● وعلاقات الاختصاص المادى (بالنتاج)^(١٤) .

ابتداء من هذه العناصر يتم بناء الفكرة ، فكرة طريقة الانتاج ، وهذه تتكون من توليفة ثلاث « مستويات instances » ، التي تربط فيما بينها برابطات مفصلة : المستوى الاقتصادى ، وهي قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، والمستوى السياسى - القانونى الذى يبين العلاقات السياسية والقانونية والمؤسسات التي تتضمنها هذه العلاقات ، والمستوى الأيديولوجى أى مجموع الأفكار والقيم المتبعة وتتمثل طريقة الانتاج في توليفة شميطة (نوعية) من هذه المستويات . على ألا يفهم من التوليفة أنها مجرد علاقة بسيطة بين هذه المستويات وإنما أنها الرابطة بين علاقات هذه المستويات والأشياء « بحيث يتبين » .

« تدبر كل مستويات الهيكل الاجتماعى عن نفسها في شكل توليفات مركبة نوعية (أى متميزة) ، ومن ثم فهي تتضمن علاقات اجتماعية نوعية . وهي علاقات .. تتجلى على وظائف الدبلة الاجتماعية . بهذا المعنى تكلم بشدة عن علاقات اجتماعية سياسية أو غير علاقات اجتماعية أيديولوجية »^(١٥) .

(١٢) يرجع هذا التصور الرئيس الرئيس ريتش إجماعة الأنوسية . انظر مقال الأوس في سنة ١٩٧٤ ، ص ١٠٠ ، و ١٠١ ، ١٩٧١ أغسطس ١٩٧٢ ، شوسر وباليير ، قراءة رأس المال ، جريدة ، آخر للمرة الأولى في فورميسور . باريس ، ١٩٧١ ، ثم في مجموع ماسيرو الصغرة سنة ١٩٧٠ (واشارتنا بالنسبة للمنشقات الموجودة بالنقش الى هذه الطبعة) ، باريس ، عن الديالكتيك التاريخي ، بعض ملاحظات نافذة على « قراءة رأس المال » ، مجلة La pensée أغسطس ١٩٧٢ ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

(١٣) كما لو كانت هناك مقولات نظرية غير موجودة !

(١٤) Lire Le Capital, II, p. 98.

(١٥) E. Balibar Lire le Capital, II, p. 105.

هذه فكرة « المجردة نظريا » والتي تسم بقابلتها للاستعمال في استكمال التصور الفكري للكل الاجتماعي أى فكرة طريقة الانتاج ، تسمح بالانتقال الى فكرة التكوين الاجتماعي : في واقع الحياة الاجتماعية توجد التكوينات الاجتماعية . ويتكون كل تكوين اجتماعي دائما من عدة طرق انتاج بهذا المعنى لطريقة الانتاج ، مع وجود طريقة انتاج من بين هذه الطرق تمثل الطريقة « السائدة » dominant التي تحدد الكيفية التي ترتبط بها الطرق المختلفة فيما بينها ترابطا مفصليا . وعليه يعرف التكوين الاجتماعي بأنه توليفة (من تركيبة) من عدة طرق انتاج ، أى كطريقة انتاج مركبة ، أو طريقة انتاج « ذات مقام عال في نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة » (١٦) .

هذا هو مفهوم فكرة طريقة الانتاج والكيفية التي يمكن الانتقال بها الى فكرة التكوين الاجتماعي وفقا للتصور الثاني . ونلاحظ أولا ، وبصفة خاصة بالاضافة الى لغة غربية يستخدمها أصحاب هذا التصور الثاني وتؤدي في كثير من الأحيان الى الخلط ، نلاحظ تعدد (ومن ثم عدم دقة) الهياكل والوظائف . فنحن بصدد عدة طرق انتاج « متصلة اتصالا مفصليا » ، احداها « سائدة » أو « ذات مقام عال » في « نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة » (١٧) .

ويستل هذا التصور الثاني بأنه يذكرنا بأن الطبيعة الدياكتيكية للتكوين الاجتماعي تتضمن أن العلاقة بين الأساس الاقتصادي والبناء العلوي هي علاقة جدلية وليست علاقة خطية ، أى ليست علاقة تتحقق في اتجاه واحد من الأساس نحو البناء العلوي من حيث الدور المحدد والأثر الذي يتوجب على وجود كل منهما في الكل الاجتماعي . كما أنه يمتاز بإبراز ما يشبه التكوين الاجتماعي من عوامل مسيطرة وأخرى مسيطر عليها . وهو ما نستطيع في تصوراتنا للعلاقة بين فكرة طريقة الانتاج وفكرة التكوين الاجتماعي وانما نحفظ كبير .

إلا أنه هذا التصور يعمل في اتجاه ، بالاضافة الى أنه يتركز على نظرة بنائية ، حيث لا يمكن « طمس فكرة التوليفية » يمكن أن تؤدي بنا الى تصور التكوين الاجتماعي مكونا من طرق انتاج متميزة ، أو حتى متعارضة ، حتى ولو كانت مرتبطة برابط

1. Terrence Le Manoir devant les conditions "permissibles" Marquise 1969

P - Ph. Rey, "L'articulation des modes de production" Les Alliances des classes Marquise 1972

(١٦) في الواقع يعاني عدد كبير من المصطلحات المستخدمة في كتابات أصحاب هذا التصور من عدم الدقة ان لم يكن من القبح كالكث . تأخذ على سبيل المثال مصطلحات ، مستلزم instance ، و ايدولوجية (و يستخدم أحيانا ببناء عند حي نياس أي بمعنى عقم الأفكار أحيانا أخرى بمعنى يغطي كل ما هذا علاقات الانتاج) ، أنظر الاختلاف الوارد في صيغة ١٩٤٤ من كتاب قراءة رأس المال ، domination, articulation ... الخ .

مفصلي . وتبرز حدود هذا التصور الثاني بوضوح في تحليل العملية الاجتماعية في الاجزاء المتخلفة من المجتمع الرأسمالي الدولي^(١٨) . من هنا مست الحاجة الى تصور بديل تقدمه فيما يلي :

٣ - وفقا للتصور الثالث ، الذي هو تصورنا ، يمكن تصور الانتقال المهيمن من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي على النحو التالي :

أ - كنقطة بدء وكمركز للتحليل نأخذ فكرة طريقة الانتاج كما عرفناها في الصفحات الأولى من هذا الفصل ، أى كفكرة تصور عملية العمل الاجتماعي وقد أخذت شكلا خاصا يتميز بتركيبه معينة من مستوى لتطور قوى الانتاج مع نوع علاقات الانتاج كعلاقات بين الطبقات الاجتماعية . هذا المستوى لتطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج يؤخذان كوحدة جدلية أى يؤخذان في تحددتهما المتبادل أحدهما بالآخر وفي نفي أحدهما للآخر .

فالإنسان الذى هو في قلب عملية العمل الاجتماعي هو نفسه الذى يدخل في العلاقات الاجتماعية الأخرى . وهو نفسه الذى يمارس النشاط الذهني ، نشاط استخلاص المعرفة النظرية . وهو نفسه صاحب نظام للقيم والمواقف من الحياة ، ومن العمل (كوسيلة لتحقيق الذات اجتماعيا أو كوسيلة للعيش) ، ومن المرأة ، ومن الجنس ، الى آخره . كل هذا يكون العملية الاجتماعية التي يمارس فيها الإنسان ، ابتداء من مكانه في عملية الانتاج الاجتماعي في شكل من أشكالها التاريخية ، بقية مظاهر الحياة . وكما أن الافراد ، في انتابهم الاجتماعي (أى كأفراد في طبقات اجتماعية) ، لا يقومون دائما ، ابتداء من مكانهم في عملية الانتاج ، بنفس الدور ولا يحصلون على نفس النصيب من الناتج الاجتماعي فان مساهمة الطبقات الاجتماعية المختلفة في المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية تختلف من طبقة لأخرى كما تختلف الكيفية التي تسهم بها كل من الطبقات الاجتماعية في هذه المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية (المظهر السياسي والاجتماعي بالمعنى الضيق ، والمظهر الفني والأدبي . والمظهر الذهني ... وهكذا) .

وعليه يمكن ، اذا ما أخذنا طريقة الانتاج كمحور ، أن نتصور المظاهر الأخرى للنشاط الاجتماعي للإنسان ، وانما الإنسان في المجتمع المحدد تاريخيا ، بتركيبه الطبقي ، نقول يمكن أن نتصور هذه المظاهر كشبكة من العلاقات التي تتداخل مع النشاط الاقتصادي ، أى كعلاقات تشع ابتداء من عملية العمل الاجتماعي وقد تحدد شكلها التاريخي بالتوليفة المتميزة

(١٨) أنظر في حدود هذا التصور لفهم التكوين التاريخي لتخلف الاقتصاد المصري مؤلفنا : الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير . دار الجامعات المصرية . الاسكندرية . ١٩٨٠ . وعلى الأخص الباب الثالث .

من مستوى تطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج .

وتعتبر مظاهر الحياة الاجتماعية .. أى النشاط الاقتصادى ، النشاطات غير الاقتصادية ، الممارسة النظرية ، الأفكار ، القيم ، الموقف ... الخ - تعبر كل هذه عن نفسها في شكل مجموعة من المؤسسات تنوع ، بالنسبة للكل الاجتماعى ، بالمؤسسة السياسية العليا المتمثلة في الدولة .

ب - ولكن من الضروري أن ننظر في هذا الكل الاجتماعى في وحدته الجدلية وفي حركته عبر الزمن ، أى في حركته الجدلية (الديالكتيكية) . هذه الحركة الجدلية تظهر لنا عملية متغيرة تحتوى أشكالاً من أعمال مختلفة ، أى تحتوى في ذات الوقت أشكالاً من الماضي وأشكالاً من الحاضر وجنين المستقبل كلها مندمجة في كل ديالكتيكي . ويتعين أن نرى ديناميكية الكل الاجتماعى على هذا النحو على مستوى تنظيم الانتاج ومستوى بقية الكل الاجتماعى ، وبصفة عامة على مستوى التكوين الاجتماعى في مجموعه . فالأشكال السابقة التي تمثل العناصر الموروثة من الماضي لا تحتفظ بالهوية التي كانت لها في المجتمع السابق . فهي تتغير في إطار الكل الاجتماعى الحالى . أو هي على وجه الدقة تكون محلاً لتغيرات كيفية تدجينها في الكل الاجتماعى ولو أنها تظل متميزة . فهذه الأشكال تكون في ذات الوقت متميزة ومندمجة . هذه الأشكال تغير من طبيعتها ، هي تندمج في الأشكال التي تسود في الحاضر (وسنرى في التوافق بالسيادة هنا) لتعطى كلا ديالكتيكاً مختلفاً كيفياً . فلو أخذنا على سبيل المثال الشكل الاجتماعى لعائلة الفلاح : فقبل ادماجها في السوق الرأسمالية كانت تنتج لأشباع حاجاتها مباشرة أو عن طريق المبادلة البسيطة . وكانت تنتج على أرض تملكها في الغالب أو لها عليها حق الانتفاع مستخدمة أدوات عمل أولية . ولكن بعد أن أدمجت بدأت هذه العائلة الفلاحية ، مع احتفاظها بشكلها الاجتماعى ، تنتج للسوق (الذى يجد فيه أثمان محددة لمنتجاتها) بقصد الحصول على ابراد نقدى ، وهي تنتج عن طريق ادخال بعض الفنون الاجنبية عليها (كالبذور المتقاة والأسمدة النيتروجينية والدورة الزراعية الجديدة ...) ، كما تبدأ حتى في استخدام أدوات عمل جديدة . ومن هنا الخصائص الجوهرية لهذه العائلة كشكل اجتماعى للانتاج في التحول وانما في حدود : فهي لم تعد الشكل الاجتماعى السابق ، ولكنها تظل متميزة عن الأشكال الرأسمالية للانتاج . هي خاضعة لرأس المال كظاهرة اجتماعية رغم أنه لا يظهر بصفة فردية في دخلها ، على النحو الذى يظهر به ، كرأس مال فردى ، في داخل الوحدات الرأسمالية كمشروع صناعى رأسمالى مثلاً . عليه تكون هذه الوحدة في ذات الوقت متغيرة ومتميزة ومندمجة في الكل الاقتصادى الذى يسيطر فيه رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة .

وعليه تمثل الأشكال الحالية ، وهى عناصر الحاضر ، الأشكال السائدة أى انها تكون الظاهرة التي تسود في كل جنبات الكل الاجتماعي ، ابتداء من الانتاج الى بقية مكونات هذا الكل الاجتماعي . هذا يعني :

● ان توليفة أشكال الماضي التي تحولت وأشكال الحاضر المسيطرة تمثل كلا اجتماعيا يختلف كيفيا في مجموعه الجدلي ، عن التكوين الاجتماعي السابق على التغلغل الرأسمالي .
● ان الأشكال المسيطرة ، ومن هنا تكتسب صفتها المسيطرة ، هي التي تحدد أداء الكل الاجتماعي . أما الأشكال الخاضعة فيمكن أن تعطى لكيفية الأداء خصوصية معينة ، في الوقت الذي تكون فيه محكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة (وهو الغالب) بالقانون الأساسي لأداء حركة الكل الذي يتوافق مع الأشكال المسيطرة . على هذا النحو تعرف السيطرة تعريفا دقيقا وتكون مرتبطة بالأشكال الاجتماعية التي تحدد القانون الأساسي لحركة الكل الاقتصادي . (دون أن ننسى أن حركة الكل هي حركة جدلية وليست حركة تدريجية في التغير) .

ج - هذا التصور الثالث للانتقال المنهجي من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعي يتمتع بعدة مزايا :

● فتصور الكل الاجتماعي في وحدته الجدلية حول عملية الانتاج في شكلها التاريخي الخاص (وهو عملية تتصور هي الأخرى كوحدة جدلية من نخط معين لعلاقات الانتاج يتوافق مع مستوى معين لتطور قوى الانتاج) ، نقول تصور الكل الاجتماعي على هذا النحو يجنبنا خطر النظر الى التكوين الاجتماعي نظرة هرمية وخطية .

● وبتصور الكل الاجتماعي في حركته الجدلية ، أى في تطوره عبر الزمن ، نراه ككل يختلف كيفيا عن التكوين الاجتماعي السابق عليه ، مكون من أشكال متكاملة بعضها (مسيطر) يحدد طريقة أداء الكل والبعض الآخر (خاضع) يعطي لطريقة الأداء هذه خصوصية تتميز بها في هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات . الأمر الذي يجنبنا في النهاية خطر نظرة ازدواجية للتكوين الاجتماعي ، أى خطر تصور أنه يحتوي طائفتين من المكونات تنتمي الى عصور تاريخية مختلفة ، بعضها رأسمالي والبعض الآخر سابق على الرأسمالية ، ولكل قانون حركته . وهو ما ليس بصحيح .

● من ناحية الممارسة النظرية ، أى الدراسة النظرية لأوضاع التكوينات الاجتماعية المعاصرة ، لهذا التصور المنهجي الثالث دلالة حيوية : نقطة البدء في الدراسة هي تكوين اجتماعي محدد تاريخيا ، أى هي التكوين الاجتماعي لمجتمع محدد في المكان والزمان ، وليكن المجتمع المصري في يومنا هذا :

- ندرس هذا الكل الاجتماعي ابتداء من عملية الإنتاج ، أشكال الملكية والسيطرة على مختلف وسائل الإنتاج (بما فيها الأرض) ، الشكل التنظيمي لعملية العمل ، الهدف المباشر من النشاط الإنتاجي ، الكيفية التي يتم بها العمل ، فنونه وأدواته ، مصير ناتج العمل ، استخداماته في داخل الوحدة الإنتاجية وخارجها ، في السوق المحلية أو السوق العالمية .

- من هنا نتعرض للتركيب الاجتماعي : هيكل الطبقات الاجتماعية ، بابرار القوى الاجتماعية المختلفة ابتداء من مكانها في عملية العمل الاجتماعي وإمكانية (أو احتوائها) أن تصبح قوى سياسية .

- ثم نهم بعد ذلك بالنشاطات غير الاقتصادية (سياسية وفكرية ...) . وفي إطار النشاطات الاجتماعية غير الاقتصادية ندرس النشاط الفكري للمجتمع وما ينتج عنه من أفكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي) . وندرس أفكار وقيم ومواقف القوى الاجتماعية ، الطبقات الاجتماعية ، مع البحث على الأخص عن أفكار وقيم ومواقف القوة الاجتماعية المسيطرة ابتداء من مكانها في عملية الإنتاج . على أن نبحث عن آثار كل النشاطات الاجتماعية والأفكار على القوى الاجتماعية في علاقاتها في داخل عملية الإنتاج .

في كل لحظة من لحظات التحليل ندرس الظاهرة كجزء من كل دياكتيكي . جزء لا يمكن فهمه إلا في إطار الكل الاجتماعي .

ومن خلال هذا التحليل نحاول أن نبرز العنصر المسيطر (في الإنتاج ، في النشاطات غير الاقتصادية ، في الأفكار ، في القيم والمواقف) التي تعدد طريقة أداء الكل الاجتماعي . وكذلك العناصر الخاضعة ، التي يعطى بعضها خصوصية معينة لطريقة أداء الكل الاجتماعي هذه ، أي لأداء التكوين الاجتماعي عبر الزمن .

على هذا النحو ينظر إلى مشكلة مقسمة^(١٩) التكوين الاجتماعي (و « الأسطرخ » ، المستخدم لا يزال غامضاً ويؤدي إلى الكثير من الخلل) نظرة مختلفة : عسلاً من طرح المسألة بمقدمة مقسمة بنوع من المضاربة الذاتية تحول المشكلة في عملية التحليل الظاهري ذاتها . أي عملية التحليل ذاتها هي التي تبين ما إذا كانت المشكلة قائمة أو غير قائمة ، وتبين في حالة قيامها الكيفية التي تكون عليها . كما تبين أصل نظري للمشكلة .

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج كما يتحدد الانتقال المنهجي من هذه الفكرة الى فكرة التكوين الاجتماعى . فاذا ما تصورنا هذا الأخير ككل دبالكتيكى في حركته لزم علينا أن نعوده عودة سريعة الى فكرة التطور^(٢٠) لنستكمل مفهومها . فاذا أردنا ألا تقتصر ، في رؤيتنا للتطور ، على مظهره الفني (أي المظهر المتعلق بالعلاقة بين الانسان والطبيعة كما تبلور في نوع النشاط الاقتصادى الذى يمارسه ومدى سيطرة الانسان على هذا النشاط) تعين ربط التغيرات في الوزن النسبي لمختلف فروع النشاط الاقتصادى (الفروع الصناعية وفروع النشاط الزراعى في تحولها الى فرع من فروع الصناعة) ، نقول تعين ربط هذه التغيرات بالتغيرات الاجتماعية والسياسية . من وجهة النظر هذه يعنى التطور تنظيمًا اجتماعيا وسياسيا مختلفا يتضمن دولة ذات طبيعة اجتماعية وسياسية مختلفة ، ويتضمن بالتالى تغيرا في الأدوار الاجتماعية والسياسية للطبقات الاجتماعية ، الأمر الذى يتضمن كذلك تغيرا في نظام القيم السائد الذى تتحدد وفقا له الأهداف العامة للعملية الاقتصادية والاجتماعية . كل هذه التغيرات تتكيف مع التغير في علاقات الانتاج . في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع الانسانى يصبح التطور الاقتصادى والاجتماعى مشروطا بالتغير في علاقات الانتاج على حساب رأس المال ، أى بالتغير الذى يزيل رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة . لتحقيق ذلك ، تمثل المشكلة في الظروف الملموسة لكل مجتمع من المجتمعات المكونة للمجتمع العالمى في التوصل الى نوع تحالف طبقات المنتجين المباشرين والى الصيغ السياسية المناسبة لضمان هذا التحالف ، وجودا واستمرار ، على نحو يضمن أن تتحقق التغيرات الاجتماعية بواسطة المنتجين المباشرين ولمصلحتهم .

* * *

على هذا النحو ينتهى تصورنا لفكرتي طريقة الانتاج والتكوين الاجتماعى . في تقديمنا لهذا التصور حرصنا على أن تمتاز علاقات الانتاج (ومن ثم التركيب الطبقي) بما تشغله من مكان في طريقة الانتاج والكل الاجتماعى . وقد كان هدفنا من ذلك هو تجنب المنهجية التي ترى الظواهر الاقتصادية (والاجتماعية) وتطورها بمنظار يتصف بالتكنيكية^(٢١) أى يغلب الجانب الفني لهذه الظواهر على جانب العلاقات الاجتماعية . ومن هنا كان حرصنا على ابراز المنهجية التي اتبعناها ، والتي ننصح باستخدامها في تحليل المواقف المحددة ، أكثر من ابراز النتائج التي توصلنا اليها ، رغم حيوية هذه الأخيرة . وسنحاول استخدام هذه المنهجية ، على سبيل المثال ، في التعرف على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية .

الفصل الثاني

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية

الاقتصاد الرأسمالى هو شكل تاريخى من الانتاج بقصد المبادلة النقدية ، أى شكل من أشكال انتاج السلع على نطاق المجتمع ، على نحو شامل وصل حتى الى تغطية الاقتصاد العالمى بطريقة أو بأخرى واخترق كل حواجز المجتمعات السابقة على الرأسمالية والتي وجدت في بعض نواحي آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . اقتصاد المبادلة هذا يجد أصله في انتاج المبادلة (على نطاق ضيق) في التكوينات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية وخاصة القطاعى ، وفي عملية التراكم البدائي لرأس المال . هذا الانتاج الرأسمالى يقوم على الصناعة حيث تصبح النشاط الرئيسى للمجتمع وتصبح الزراعة بما يستخدم فيها من آلات وفنون حديثة فرعاً من فروع الصناعة .

والواقع أن المعالجة المتوازنة لخصائص طريقة الانتاج الرأسمالية لا بد وأن تأخذها في طورها التاريخى لبيان كيف أن هذا التطور أدى الى وجود اقتصاد عالمى مكون من شقين كلاهما من نتاج عملية التطور هذه : شق يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بما لها من خصائص تتركز على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية ، وشق آخر يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة . خصائص الاثنين تمثل في الواقع خصائص طريقة الانتاج الرأسمالية كطريقة عالمية . في دراستنا هذه ، تقتصر على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية بصفة عامة ، وعلى الأنخص من ناحية نوع علاقات الانتاج السائدة وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة أداء الاقتصاد القومى .

١ . نوع علاقات الانتاج السائدة

يقوم الانتاج الرأسمالى على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي تصبح رأس مال ، فـرأس المال ليس شيئاً راسماً هو علاقة اجتماعية . تتم بواسطة وسائل الانتاج - موداعها تكون طبقة (أو بعض طبقات) في المجتمع من أن تقتصر نفسها بالمالخص الاقتصادى ، الأمر الذى يعنى استبعاد غير المالكين وتحويلهم الى عمال اجراء تقتصر القدرة على العمل (وليس العمل) سلعاً . العامل وقد فصلت عنه وسائل الانتاج يختلف عن أثمان الأرض وعن عبيد المجتمع العبودى في أنه ينهض حراً من كل تبعية للمالك الأرض أو لسيّد الطائفة أو معلمها . فهو حر في أن يبيع قدرته على العمل إن يشاء . المظهر القانونى لهذه الحرية يتمثل في حرته في عقد عقد العمل . مؤدى ذلك أن وسائل الانتاج ليست رأس مال في كل التكوينات

الاجتماعية التي يعرفها التاريخ البشرى ، هى لا تكون كذلك كظاهرة سائدة الا في المجتمع الرأسمالى .

هذا ويلاحظ أن شكل الملكية الخاصة يتغير مع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية . ونستطيع أن نميز في هذا الشأن اتجاهين تاريخيين :

- الانتقال من الملكية الفردية (ملكية فرد أو عائلة) نحو ملكية المجموعات وهو اتجاه يعكس قانونيا في الانتقال من المشروعات الفردية الى الأنواع المختلفة من الشركات التجارية وخاصة الشركات المساهمة^(١) .

- الانتقال من الملكية الصغيرة الى الملكية الكبيرة التي نتجت عن تركيز رأس المال وتمركزه خاصة أثناء الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى والفترة التي تبدأ ببداية خمسينات القرن الحالى حتى يومنا هذا (وذلك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) .

ويمكن القول أن تطور المشروع الرأسمالى - فيما يتعلق بتنظيمه الداخلى المرتبط بدرجة سيطرته على السوق - مر بالمراحل الآتية :

١ - مرحلة المشروع الماريشالى (نسبة الى الفريد ماريشال) حيث المشروع صغير الحجم نسبيا ، منظم على أساس المصنع الذى يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة . وحيث الادارة يمارسها فرد أو عدد قليل من الأفراد على علم بكل ما يدور بالمشروع عن طريق الرؤية المباشرة ويتخذون كل قرارات الادارة . (أى أن هؤلاء يقومون بكل أعمال الادارة بمستوياتها الثلاثة : المستوى الأعلى (الأول) : تحديد أهداف المشروع والتخطيط ، اى رسم الاطار العام الذى تتخذ في حدوده قرارات الادارة على المستويات الأدنى . والمستوى المتوسط (الثانى) : التنسيق بين قرارات الادارة التي تتخذ على المستوى الأدنى ، وانما في حدود الاطار العام . ثم المستوى الأدنى (الثالث) : ادارة العمليات اليومية للمشروع لضمان سيره على نحو يحقق الأهداف ، أى في حدود الاطار العام الذى يتقرر على المستوى الأعلى) .

(١) شركات المساهمة هي أحد أنواع شركات الأموال . أي الشركات التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك . انما يعتد فيها فحسب بما يقدمه كل شريك من مال دون مراعاة لشخصيته ... وفي شركة المساهمة يجزأ رأس المال الى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول والانتقال بالوفاة . ولا يكون الشريك المساهم فيها مسئولاً عن ديون الشركة الا بقدر عدد الأسهم التي يملكها . ولا تعنون باسم أحد الشركاء ... وتعد شركات المساهمة اداة التطور الاقتصادي في العصر الحديث (والواقع أنها كذلك في اطار المجتمعات الرأسمالية فقط . م. د. م.) وقد تمت واتسع نطاقها حتى كادت تحتكر الشؤون الصناعية والتجارية وتستأثر وحدها القيام بالمشروعات الكبرى وذلك لانها أقدر من غيرها على تجميع رؤوس الأموال ولأن حياتها مستقلة عن حياة المساهمين فيها . الدكتور مصطفى كمال طه . الوجيز في القانون التجاري . منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٥٣ - ٢٥٥ .

٢ - مرحلة المشروع الكبير National Corporation ، وانما أساسا على المستوى القومي ، حيث أدى تطور الاقتصاد الرأسمالي وحركته الى ظهور الوحدات الانتاجية الضخمة (في نهاية القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية) عن طريق تنظيم عدد كبير من المشروعات الكبيرة المتناثرة على أساس من التكامل الرأسي بين مراحل الانتاج والتسويق . هنا انفصل المستويان الأعلى والمتوسط في الادارة (ليحتفظ بهما المركز) عن المستوى الأدنى (الذي كان يمارس في داخل الوحدة المنتجة) .

٣ - وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بدء سيادة المشروع الرأسمالي في شكله الدولي Trans-national corporation الذي عرف تطوره الكبير بعد الحرب العالمية الثانية . هنا نجدنا بصدد احتكارات دولية تتميز بأن كلا منها ينتج العديد من السلع وبأنها تنتج على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة . وهي تنتج اما عن طريق فروع تملكها مباشرة أو فروع مملوكة لرأس المال المحلي (الخاص أو رأس المال المملوك للدولة) أو وحدات مشتركة ، تتبعها تكنولوجيا عن طريق استئجار أو شراء براءات الاختراع والخبرة التكنولوجية وغيرها المملوكة للشركة الدولية . وقيام الاحتكار الدولي بالانتاج على أقاليم تتبع دولا متعددة يسمح لرأس المال الدولي بتخير أنسب ظروف لقائه مع العمل من وجهة نظر الارباحية ، وذلك عن طريق الاستفادة من تباين ما لدى كل اقليم من قوة عاملة أو موارد اقتصادية طبيعية ومادية ، وكذلك الاستفادة من الاختلاف في الأنظمة القانونية التي تنظم النشاط الاقتصادي من استثمار وانتاج وتسويق في أقاليم البلدان المختلفة . الأمر هنا يتعلق بشكل للمشروع يناسب استراتيجية رأس المال الدولي ويمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق في الأجزاء المختلفة من السوق العالمي . من هنا كانت سياسة المشروع تتخذ على مستوى السوق الدولية كلها ولفترة طويلة . هنا يقسم المشروع الى أقسام عديدة غير مركزية ، يتخصص كل منها في انتاج ناتج واحد ، الأمر الذي يسمح بمواجهة شروط الاختراع والتجديد التي هي في تغير مستمر . وينظم كل قسم كوحدة يكاد يكون لها ذاتية مستقلة كالمشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة . وفي نفس الوقت يوجد المكتب العام the general office, the corporation

brain لتنسيق القرارات المختلفة ولتخطيط وجود المشروع الكلي ، أي على المستوى الدولي ، ونموه في مواجهة الآخرين . هذا الشكل يتميز بمرونة كبيرة اذ يمكن أقسام المشروع من ممارسة الصناعات المختلفة في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد القومي والعالمي ، كما يمكنها من التكيف السريع للطلب والتكنولوجيا الانتاج في تغيرهما المتزايد . وهنا يفصل المستوى الأول في أعمال الادارة انفصالا تاما عن المتوسط ويتركز في المكتب العام للمشروع الذي تنحصر وظيفته في رسم الاستراتيجية التي يتبعها المشروع لوجوده وتطوره في الزمن الطويل

تأريخ كل ما يتعلق بالتكتيك للمستوى المتوسط وتنفيذ القرارات للمستوى الأدنى . ومع تطور شكل المشروع على هذا النحو يمكن من إقامة تقسيم داخلي للعمل يمكنه من تطبيق مبادئ العلوم الطبيعية والاجتماعية على نشاطه وحل مشاكل في السلع مستمر ، كما يتمكن من تطوير عقل أكثر ، يمكن منه إدارة الثروة في تركيزها المزيد . ويمكن هذه الاحتكارات الدولية بجمعها وسياساتها طويلة المدى على الصعيد العالمي من أن تقود تقسيم العمل لرأسى الدول في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدول^(٢١) .

٢ . الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الكسب النقدي

الهدف المباشر من النشاط الاقتصادي في ظل طريقة الانتاج الرأسمالية . حيث يسود اقتصاد المبادئة النقدية . هو تحقيق الكسب النقدي في صورة دخل نقدي . هذا الدخل النقدي ، الذي يأخذ شكل الأجور والمرتبات ودخول الملكية المختلفة يصنع وسيلة اشباع الحاجات اذ بالتفاه يحصل الأفراد على السلع اللازمة لهذا الشباع .

في مجال الانتاج ، يمثل وسامة النشاط في المشروع الرأسمالي الذي يتغير تركيبه مع تطور الاقتصاد الرأسمالي : فيلاحظ ازدياد حجم المشروع بزيادة كمية وسائل الانتاج التي يسيطر عليها ومن ثم تزيد سيطرته على السوق . وفي داخل المشروع تزداد درجة تقسيم العمل وتطور وسائل ادارته باستمرار . وهدف المشروع الرأسمالي هو تحقيق الربح النقدي الذي يتعكس من الناحية الحسابية في الفرق بين المقاتل المشروع وإيراداته . فالتفاه بالنسبة لمن يتخذ قرارات الانتاج هو انما تحقيق أقصى ربح ، ان الوحدة الانتاجية تتمتع للسوق ، لتسهل كبحهول ، تكمل من يسيطر على قوة شرائية : الحاجات لا تلبيح إلا اذا كانت مصحوبة بمقدرة نقدية^(٢٢) . فان تخلفت هذه المقدرة فلا شباع منها كانت درجة الشحاح الحاجة .

(٢١) أنظر في هذا الشكل من أشكال المشروع تاريخي الفصل الأول من كتاب الثاني الفصل كسب من كتاب الثالث وعصم الثالث من كتاب الرابع من . عهد تروبار ، الاقتصاد المصري بين التكتل والتطور دة جامعات المصرية . الاسكندرية . ١٩٧١ .

وكثير ما يطلق على هذه الاحتكارات الشركات متعددة الجنسية . وتقل هذه نسبة جزئية . تقديم الاميرالي . وهي يفتح واقع هذه الشركات . لا يمكن انما متعددة الجنسية فهي أولا أن رأس المال "أولي أصبح كلاً غير قابل للاستثمار" أي لا تلتزم بين أجزاء القومية . وفي غياب التناظر لا يمكن القاء فيه . ومن ثم لا يمكن مقارنته . وفي التاريخ شركة كـ . دة . أي لا توجد احتكارية دولة تعبر في مستويات انظرية عندما يمر تدفق مصانع هذه الشركات مع المصانع الوطنية المقاد التي تمارس فيها النشاط . وفي هذا فهم بالعموم . وشروط التناظرية ليست أن يوزع كل شركة دولة استواء انما هي تقوم لها في القبر ومنه أو في أكثر من القبر . توجد دعماً بكتلة السرمالي وفرتها العسكرية . وبخاصة تحت عصر الحرب . في يونيو ١٩٤٩ وجدت نفسها مراحلة في وسعة أولي بدوئين (لشولة البريطانية والنفوذ الفرنسية) وفي مرحلة ثانية بثلاثة جيوش : اثنين الدوليين وجيش الظاهر الاستعمارية امريكي . وأجابه بذلك امريكيان القومية : وأبرزها ثورة جوانغالا في ١٩٥٤ وثورة ليبيا في ١٩٧٢ . وفيروا مزيد ذلك . فماد ذلك أن خلف كل رأس مال دولي توجد دولة تساعده بشبكي الوسائل في صراع مع رؤوس الاموال الأخرى في صراع مع قوى المنتجين المباشرين في الداخل أو في الخارج .

والقول بأن الوحدة الانتاجية تتمثل في المشروع الرأسمالي لا يستبعد وجود وحدات انتاجية تمثل بقايا المجتمعات السابقة على الرأسمالية : كوححدات الانتاج الحرفي ووححدات الاستغلال الزراعي لبعض عائلات الفلاحين . ولكنها تتعرض للتغيرات ولا تلعب الا دورا محدودا جدا في النشاط الانتاجي ، كما انها تختفي بسرعة في ترايد مستمر .

٣ - العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات اداء تلقائي أو عفوي

الانتاج الرأسمالي انتاج تلقائي يتم عن طريق قوي السوق وجهاز الأثمان الذي يلعب الدور الحيوي في توزيع القوي الانتاجية (من بشرية ومادية) بين النشاطات المختلفة . بعبارة أخرى السوق وحركات الأثمان هي ميكانيزم (أو آلية) التنسيق في الاقتصاد الرأسمالي . كل صاحب أو مدير مشروع يتخذ القرارات المتعلقة بما ينتجه والكمية التي ينتجها ، بالنشاط والمكان الذي يقوم فيه بالاستثمار ، بعدد العمال اللازم استخدامهم ، بالكمية من الاحتياطي (أو المخزون)^(٤) من المواد الأولية وغيرها اللازم الاحتفاظ بها ، وغير ذلك من القرارات اللازم اتخاذها حتي يتم انتاج معين في خلال فترة زمنية معينة . كل هذه القرارات يتخذها المسئول عن ادارة المشروع على أساس الأثمان التي تواجهه في الأسواق المختلفة (مع بعض التعديل الناتج عما يفوقه من تغير في هذه الأثمان) أي أثمان المنتجات وأثمان السلع التي يستخدمها كعناصر انتاج^(٥) . والتي تتحدد مع الفن الانتاجي المستخدم نفقة انتاجه . ولكن مجموع تصرفات الأفراد أو مجموع القرارات التي يتخذها في هذا الشأن أفراد مختلفون يملكون أو يديرون العديد من المشروعات الفردية يكون ذا أثر على هذه الأثمان فتتغير . الأمر الذي يؤدي الى اعادة النظر في قرارات هذه المشروعات . وتستمر هذه التغيرات . أي تغييرات الأثمان . في الحدوث الى أن تقرب من نوع من التنسيق بين هذه الآلاف من القرارات الفردية المستقلة والتي يعتمد أحدها على الآخر في نفس الوقت . بهذا المعنى يقال أن النتيجة العامة على مستوى المجتمع ليست هي النتيجة التي قصدها أو هدف اليها الفرد أو المجموعة من الأفراد . بعبارة أخرى ، نتيجة النشاط الاقتصادي للمجتمع تمثل نتيجة قرارات عديدة لوحدات اقتصادية ، نتيجة لقرارات عديدة متضاربة : ولو أن كل قرار يصدر بوعي وتدبير من جانب المنتج أو المستهلك الذي يتخذه وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا أن النتيجة النهائية تحدث تلقائيا دون أن تكون في حسبان أحد قبل حدوثها ، فهي نتيجة من صنع الاتجاهات السائدة في السوق على نحو يقال معه أن النظام تحكمه قوى موضوعية^(٦) ، أو

Stock.

(٤)

Factors of production; facteurs de production

(٥)

Objective forces; forces objectives.

(٦)

قانون القيمة^(٧) ، مستقلة في عملها عن ارادة الافراد ، وهو ما يعبر عنه اختصارا بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانيزم السوق^(٨) .

في طريقة الانتاج هذه يتم الانتاج في أثناء فترة زمنية معينة من خلال شورة رأس المال الاجتماعي التي تم على مراحل ثلاث :

* في المرحلة الأولى يظهر الرأسمالي صاحب المشروع الممتلك لرأس المال النقدي أو من يمثله في السوق كمشتري للسلع : وسائل الانتاج (أدوات انتاج ومواد أولية) وقدرة على العمل . النقود تتحول الى سلع لاستعمالها في انتاج السلع . تلك هي مرحلة تحول رأس المال النقدي^(٩) الى رأس المال المنتج^(١٠) .

* في المرحلة الثانية يمر رأس المال بالمرحلة المنتجة ، مرحلة استخدام السلع المشتراة أو استعمالها استعمالا منتجا . تم عملية التفاعل في داخل المشروع ويكون مؤداها انتاج السلع بقصد طرحها في السوق . في هذه المرحلة يتحول رأس المال المنتج الى رأس المال آخذا شكل السلع^(١١) .

* في المرحلة الثالثة يعود صاحب المشروع الى السوق كبائع يحاول أن يحقق الربح - المتجسم في قيمة جزء من الناتج والذي خلق في أثناء المرحلة الثانية - وذلك عن طريق بيع السلع المنتجة . تلك هي مرحلة تحول رأس المال السلعي الى رأس المال النقدي .

في هذه الدورة يظهر رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها والتي يعتبر كل منها شرطا للآخر . اثنان من هذه المراحل (الأولى والثالثة) تنتميان الى دائرة التداول ، والثانية الى دائرة الانتاج . في أثناء كل مرحلة من هذه المراحل تأخذ القيمة الممثلة لرأس المال مظهرا مختلفا يرتبط بوظيفة خاصة تختلف من مرحلة الى أخرى . في المرحلة الأولى وظيفة رأس المال النقدي هي تحقيق الشروط اللازمة لعملية العمل الاجتماعي . قوة عمل وأدوات عمل ومواد أولية ليتم تحويلها . في المرحلة الثانية وظيفة رأس المال المنتج هي خلق قيمة اضافية تمثل زيادة عن قيم السلع المشتراة عن طريق استعمال هذه السلع استعمالا

The Law of value; la loi de la valeur (٧)

The market mechanism; le mécanisme du marché. (٨)

ولا تتأثر صحة هذا القول بتدخل الدولة الرأسمالية المعاصرة في الحياة الاقتصادية . ومغري في الفصل التالي أن تدخل الدولة وإن كان يؤثر في ميكانيزم السوق لا يمنع من أن تكون النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادي متوقفة على قوى السوق .

Money capital; capital argent (٩)

Productive capital; Capital productif (١٠)

Commodity capital; capital marchand (١١)

منتجا . في المرحلة الثالثة يأخذ رأس المال شكل السلع المعدة للاستهلاك المتوسط أو النهائي التي لو تحقق بيعها مكنت صاحب المشروع من الحصول على الربح الذي خلق في المرحلة الثانية . في أثناء دورة رأس المال هذه لا يتم فقط الحفاظ على القيمة التي بدأت بها الدورة وإنما تزداد . هذه الزيادة تطرأ في أثناء مرحلة الانتاج التي تقطع عملية التداول اذ رأس المال يأخذ شكلا عينيا^(١٧) لا يستطيع في ظله الاستمرار في دورته دون أن يدخل في دور الاستهلاك المنتج : استخدام السلع التي اشترت من السوق في خلق قيم جديدة . في المرحلة الثالثة تعود القيمة المثلة لرأس المال - وقد ازداد مقدارها الآن - الى نفس الشكل الذي كانت تتخذه في بداية الدورة ، الى رأس المال النقدي .

هذا ويراعى أن دورة رأس المال كواسطة لعملية الانتاج الاجتماعي تمثل عملية تتكون من حركات متعاقبة للأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعي تتم في اتجاهات مضادة . في هذه العملية لا يمر كل رأس المال الاجتماعي من مرحلة الى أخرى حتي تنتهي الدورة ، وإنما نجد أن الأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعي (في فروع النشاط المختلفة) تتحرك في اتجاهات متضادة ، فبينما يكون جزء من رأس المال الاجتماعي في سبيل تحوله الى رأس مال نقدي تكون اجزاء أخرى في سبيل التحول الى رأس مال منتج أو رأس مال يأخذ شكل السلع المعدة للبيع .

تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليم دورته بوصفها واسطة عملية الانتاج الاجتماعي . الا أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة انتاجية الى أخرى ، اذ يتميز الانتاج الرأسمالي عما سبقه من طرق انتاج بالمعدل السريع للتطور الذي يمكن وراءه معدل مرتفع لتراكم رأس المال . فرأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الانتاج الاجتماعي في أثناء فترة زمنية معينة وإنما كذلك لهذه العملية في تجدها المستمر عبر الزمن كعملية انتاج متجددة في الفترات المتعاقبة ، تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة لأخرى .

هذا وقد أحدث هذا الاداء للعملية الاقتصادية الرأسمالية تغييرات جوهرية في الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادي ، تغييرات حدثت عبر الزمن وفي اطار علاقات الانتاج الرأسمالية . هذه التغييرات يمكن تلخيصها فيما يلي :

... تشمل نقطة البدء في التطور الرأسمالي في ميكل يغلب عليه الطابع الزراعي .

- مع التغيرات الجوهرية في الزراعة تتطور الصناعة التي تتغذى بالفائض الذي ينتج في الزراعة لتكتسب مع الوقت ، وبفضل تراكم رأس المال الصناعي ، أهمية نسبية متزايدة لتصبح النشاط الغالب . في نفس الوقت تتحول الزراعة لتصبح نشاطا يقوم على استخدام الآلات والفنون الناتجة عن التقدم العلمي ، أي لتصبح هي الأخرى صناعة من الصناعات .

- في داخل النشاط الصناعي تفرض الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية وجودها أولا .

- ويدعو وجود هذه الصناعات الى اقامة الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، الصناعات الأساسية ، التي تتطور بسرعة لتكتسب وزنا نسبيا أكبر بالنسبة للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

في كل مرحلة من مراحل هذا التغير يمكن تمييز فرع أو أكثر من فروع النشاط الصناعي تمثل الفروع الرائدة (١٣) التي يؤدي تطورها الى جذب بقية فروع القطاع الصناعي في الحركة التطورية ، ويؤدي تطور هذا الأخير بدوره الى جذب بقية الاقتصاد القومي . هذه الفروع كانت في بعض الأحيان من الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية (كصناعة الغزل والنسيج في بداية التصنيع) كما كانت في البعض الآخر من الفروع المنتجة للسلع الانتاجية (كما هو الحال بالنسبة للصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية) .

ونلاحظ أخيرا أن الاقتصاد الرأسمالي المعاصر يتميز « بانفتاح » في القطاع الثالث ، أي قطاع الخدمات . نضع كلمة انفتاح بين قوسين لأن الأمر يتعلق بالنسبة للبعض بمظهر من مظاهر الصحة ، وبانكاس لتبديد جزء من الفائض الاقتصادي بالنسبة للبعض الآخر .

هذا ويتمين أن نصيف أن الانتاج الرأسمالي يتميز بتحقيق تقدم في غير مسبوق ، قائم على استخدام الآلة وتقسيم العمل ، كما أنه يتميز - كما قلنا - بسرعة تراكم رأس المال . إلا أن معدلات التقدم الفني وتراكم رأس المال وزيادة الدخل القومي التي حققها الانتاج الرأسمالي

لنست بالامعادات التي تعكس الاستخدام الكامل لقوى الانتاج البشرية والمادية (وما تتضمنه من معرفة تكنولوجية) التي خلقتها بالفعل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وهو ما يعني ان الاقتصاديات الرأسمالية لم تعد بقساذرة بسبب الشكل التنظيمي الحالي لعملية الانتاج ، على ان تستغل الامكانيات الانتاجية الموجودة بالفعل استغلالا كاملا وبمعدلات متزايدة ، الامر الذي يحد نسبيا من النتائج الذي يقوم المجتمع بانتاجه فعلا ويحد بالتالي من التوسع في اشباع الحاجات في هذه المجتمعات (بغض النظر عما تعرفه طبيعة هذه المجتمعات من سوء توزيع النتائج بين الفئات الاجتماعية المختلفة وما ينجم عنه من تفاوت كبير في مستويات اشباع الحاجات لهذه الفئات) . كل هذا يشيـر ما يتطلبه تطور المجتمع البشري من تغيير في الشكل التنظيمي لعملية الانتاج والتوزيع على نحو يمكن ليس فقط من استغلال كامل لقوى الانتاج المتاحة وانما كذلك من تطور هذا القوى على نحو مستمر ، وهو ما لم يعد التنظيم الرأسمالي يعطيه للمجتمع انبشري هذا لا يعني ان ننسى الدور الذي قامت به طريقة الانتاج الرأسمالية في تطور القوى الانتاجية وتحقيقها لمعدلات عالية من التطور الاقتصادي . فالفهم السليم لعملية التطور الاجتماعي لابد وان يرى في كل تكوين اجتماعي (١) ضرورته التاريخية .

(١) formation sociale و social formation يعتمد بالتكوين الاجتماعي الذي يتمثل في كل متوازن داخلياً ويحدد مكوناته في طريقة انتاج بما تتضمنه من مستجم لتطور القوى الانتاجية ومن علاقات الانتاج وفي العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية (العائلية، السياسية، وغيرها) والعوى الاجتماعي الذي يتمثل في الافكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي) والمواقف الاجتماعية اللازمة للحفاظ على طريقة الانتاج السائدة في المجتمع . والتكوين الاجتماعي على هذا النحو يمثل حقيقة تاريخية باعتبارها احد المراحل التي يمر بها المجتمع البشري في تطور ، على هذا الاساس يمكن التمييز بين : =

ومن ثم يتبين ان يرى ما حققه كل شعب من تقدماته في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ، فخطوات مدوله لا يمكن لتكوين اجتماعي اكثر ثرا من ان يأخذ مكانته . لكن الكلام في الضرورة التاريخية لتكوين اجتماعي لا ينبغي على الاطلاق ان تمر كل اجزاء المجتمع الانساني بهذا التكوين الاجتماعي ، اذ ظهور هذا التكوين الاجتماعي تشكل غالب يحتوي عددا كبيرا من المجتمعات يوفر شروط الانتقال الى تكوين اجتماعي جديد ، وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل اجزاء المجتمع المختلفة . هنا يتعين التفرقة بين المجتمع الانساني في مجموعة وبين مجتمع معين . فاذا كان من اللازم ان يمر المجتمع الانساني في مجموعه (بطرق مختلفة) بكافة المراحل التاريخية ، فان الامر ليس بالضرورة كذلك بالنسبة للمجتمع يمثل احد اجزاء المجتمع العالمي . اذ وجود تكوين اجتماعي معين يوفر الشروط التاريخية اللازمة لميلاد تكوين اجتماعي جديد . وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل اجزاء المجتمع العالمي بما فيها الاجزاء التي تم تشهد تطورا للتكوين الاجتماعي السابق . من هنا كان انتقال بعض المجتمعات البدائية الى التكوين الاجتماعي الرأسمالي مباشرة . ومن هنا تكون امكانية تحويل المجتمعات المختلفة الى التكوين الاجتماعي الاشتراكي دون ان يكون ضروريا ان تشهد في داخلها كل مراحل تطور الانتاج الرأسمالي .

== التكوين الاجتماعي البدائي ، التكوين الاجتماعي العبودي ، التكوين الاجتماعي الاجتماعي الاقطاعي ، التكوينات الاجتماعية الاخرى التي وجدت في مجتمعات الحضارات القديمة في المشرق وفي افريقيا ، التكوين الاجتماعي الرأسمالي ، التكوين الاجتماعي الاشتراكي .

الفصل الثالث

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية

العبرة في التقييم التاريخي لطريقة من طرق الانتاج بالشروط الذي قطعتة
في تطوير قدرات الانسان على اشباع حاجاته في تطورها الاجتماعي "هذا التطوير
يكون فنيا بما يخلق من قوى انتاج وتنظيميا بامكانية استخدام هذه القوى أحسن
استخدام وتوزيع ناتج استخدامها على نحو يحقق أعلى اشباع لغالبية افراد
المجتمع "

وباعمال هذا المعيار يبين من تاريخ طريقة الانتاج الرأسمالية بأن مسارها
التاريخي ينتهي بها الى ان تكون ، بعد مرحلة صاعدة من تاريخها ، مبددة لجزء
متزايد من قوى الانتاج التي يمكن خلقها ابتداءً مما وصلت اليها المعرفة العلمية
والتكنولوجية . فالمشكلات الاقتصادية للغالبية ما يزال من الممكن حلها
على نحو افضل في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . وهذه المشكلات ما زالت ليست
دون حل ، بل وتتفاقم في حداثها ، بالنسبة للغالبية في الاجزاء المتخلفة من
الاقتصاد الرأسمالي الدولي . وعليه تكون قضية البديل لطريقة الانتاج
الرأسمالية مطروحة تاريخيا ومطروحة في اتجاه يقوم على جماعية تمكن
استخدام أحسن للموارد المتاحة وتوزيع اعدل لناتج استعمالها ، مما يطلسم
المجال لتطوير قوى الانتاج بمعدلات تفوق تلك التي لم تعد طريقة الانتاج
الرأسمالية بقادرة على تخطيطها .

من ناحية أخرى ، وعلى صعيد المعرفة العلمية ، يعتبر ما يحدث في
مجتمعات روسيا وغيره من بلدان وسط آسيا وشرق أوروبا جزءا من الحركة التاريخية

للمجتمع البشرى تلزم برأسه ناقدة لتعرف على : الطبيعة الحقيقية
 لمحاولات التغيير التى تمت فى هذا الجزء من المجتمع العالمى فى الفترة
 منذ الحرب العالمية الاولى (بل والفترات السابقة عليها فى اطار تطور طريقة
 الانتاج الرأسمالية على الصعيد العالمى) ، وعلى التغييرات التى تسببت
 بالفعل فى جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة ، وعلى الاخص الجوانب
 الاقتصادية فى تفاعلها الجدلى مع الجوانب الاخرى ، وعلى نوع القسوى
 الاجتماعية التى حققت هذه التغييرات والقوى التى انتجتها هذه التغييرات
 ومكان قوى المنتجين المباشرين فى هذه التغييرات طوال هذه الفترة ،
 والتعرف على ما حققته هذه التغييرات من " انجازات " فى اتجاه تلخيص
 قوى الانتاج فى هذه المجتمعات وأثر هذا التطور على حركة المجتمع المستقبلية
 التى تخضع بدرجة اكبر ، على الاقل لفترة غير قصيرة قادمة ، لقوانين حركة
 السوق الرأسمالية الدولية . من هنا يلزم علينا ان نحاول التعرف على
 تجارب هذه المجتمعات خلال الفترة منذ الحرب العالمية الاولى ، عن طريق
 أخذها كموضوع للبحث والدراسة . على ان يتم ذلك بمنهج علمى ناقدا ،
 خاصة وقد كنا نشخصيا منذ بداية الستينات ، من اصحاب النظرة الناقدة لما
 كان ، وما يزال ، يجرى فى هذه المجتمعات وما اذا كان يمثل محاولة لبناء
 المجتمع الاشتراكى ام محاولة لتحقيق شروط الانتقال نحو الاشتراكية من
 خلال عملية مراعية تتحدد نتائجها بما يحدث ليس فقط فى هذه المجتمعات
 وانما كذلك بما يجرى فى كل أجزاء المجتمع العالمى .

فاذا كانت قضية البديل لطريقة الانتاج الرأسمالية مطروحة تاريخيا ،
 وبحدة اكبر فى اطار الإزمة الهيكلية الحالية التى تسود الاقتصاد الرأسمالى
 الدولى منذ السبعينات ، بصفة عامة ، واقتصاديات المجتمعات

المتخلفة بحقة خاصة ، وكان من اللازم دراسة ما تم في هذه المجتمعات دراســــة تاريخية ناقدة ، فان مسألة البديل الجماعى للتنظيم الاجتماعى الرأسمالى مازالت مطروحة ، وبحدة اكبر ، رغم الانتكاسات فى بعض محاولات الانتقال نحو الاشتراكية الامر الذى يثير خصائص طريقة الانتاج الاشتراكية

تحدد طبيعة طريقة الانتاج الاشتراكية بأن علاقات الانتاج فيها تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وبأن الانتاج يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية وبأن العملية الاقتصادية عملية مخططة . نرى مفهوم كل من هذه الخصائص عن قرب .

٩ - الاقتصاد الاشتراكى يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج

نعلم أن علاقات الانتاج هى الروابط التى تقوم بين أفراد المجتمع فى أثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد (أو فئة أو طبقة اجتماعية) فى عملية الانتاج والكيفية التى يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعى بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة . نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة فى التطور بدأ الانسان يخلق بعلمه أدوات يقصد بها زيادة انتاجيته . نضيف هنا ان التطور السابق على المجتمع الاشتراكى قد شهد اتجاهين تاريخيين هامين :

الاتجاه الأول يتمثل فى التعدد المستمر لأدوات الانتاج بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها ، وكذلك تعدد الأدوات فى داخل النشاط الاقتصادى الواحد . وهى لا تتعدد فقط وانما تزداد تعقيدا مع تطور المعرفة العلمية والتكنولوجية . تصور مثلا أدوات الانتاج التى تم اختراعها مع تعدد النشاطات الاقتصادية . من أدوات استخدمت فى الصيد ، الى أدوات تستخدم فى الزراعة ، الى أدوات تستخدم فى الصناعة ، وفى داخل كل فرع من فروع الصناعة ، الى أدوات تستخدم فى القيام بالخدمات . وتصور كذلك تعدد الأدوات وتطورها فى داخل نشاط واحد وليكن النشاط الزراعى من المحراث البدائي الى المحراث الآلى ، أو وسائل رفع المياه البدائية من الشادرف الى الساقية الى ماكينات الري ، أو أدوات الحصاد وفصل الحبوب عن النباتات ، وغير ذلك من الأدوات المستخدمة فى النشاط الزراعى . وقس على ذلك كل النشاطات الاقتصادية التى يكشفها الانسان واحد بعد الآخر . فإذا أخذنا مثلا صناعة المنسوجات يمكن تصور التعدد والتطور الهائل لأدوات الانتاج اذا ما قارنا بين المنزل والنول اليدويين وبين الأدوات التى تستخدم حاليا فى صناعة النسيج بمختلف أنواعه فى المراحل المختلفة من حليج الى غزل الى نسيج الى صباغة الى

تجهيز . يترتب على تعدد أدوات الانتاج وتطورها زيادة مستمرة في أهمية الدور الذى تلعبه في عملية الانتاج ، بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج في المجتمع الحديث دون هذه الأدوات وكذلك المواد التى يجرى تحويلها . ومع هذه الزيادة المستمرة في أهمية الدور الذى تلعبه وسائل الانتاج تزداد أهمية ملكيتها كعامل محدد لمصير الناتج من عملية الانتاج .

هذا الاتجاه الأول صحبه تاريخيا وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كشكل قانوني غلب تركز عليه علاقات الانتاج في المجتمعات السابقة على المجتمع الاشتراكي (فيما عدا بطبيعة الحال المجتمعات البدائية التى كانت تقوم على شكل أو آخر من أشكال الملكية الجماعية) . مؤدى ذلك أن يتم الحصول على جزء كبير من الناتج الاجتماعى على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، أى أن يتم اختصاص فئة اجتماعية معينة بجزء من الناتج الاجتماعى اختصاصا فرديا .

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج ، أى كعملية لا يقوم بها شخص بمفرده وإنما يقوم بها أفراد الجماعة متعاونين مع اختصاص كل منهم بجزء من العمل اللازم للقيام بالانتاج . الازدياد المستمر لهذه الطبيعة يتم بمعان مختلفة :

* فهناك أولا الاتساع المستمر في حجم الجماعة مع تغير شكل التجميع الانساني من العائلة الى القبيلة الى الأمة حتى الى المجتمع العالمى . هذا الاتساع صاحبه ازدياد في درجة تقسيم العمل بين أفراد المجتمع أى ازدياد درجة اعتماد كل منهم على الآخر في الحصول على ما هو لازم لمعيشته .

* ينبني على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على منتجات الفروع الأخرى ، بحيث أن أنتاج معين أصبح يستلزم مساهمة متزايدة لآخرين يعملون في نشاطات أخرى ، الأمر الذى يعنى الازدياد المستمر في عدد من يساهمون في أنتاج ناتج واحد ، هذا من ناحية .

* ومن ناحية أخرى ، ينبني على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل ، الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على الفروع الأخرى وكذلك على الأفراد فيما يتعلق بمصير ما ينتجه ، الأمر الذى يعنى تزايدا في عدد من يستخدمون الناتج .

* كما أن حجم الوحدة الانتاجية - وخاصة في الانتاج الرأسمالى - في اتساع مستمر ، الأمر الذى يعنى ازديادا في عدد من يجتمعون للعمل في داخل وحدة انتاجية واحدة . هذا الاتساع المستمر كان مصحوبا بزيادة مستمرة في درجة تقسيم العمل داخل الوحدة

الانتاجية ، أى في تقسيم عملية الانتاج الى عمليات يتزايد عددهما بحيث يتخصص عامل أو مجموعة من العمال في عملية واحدة من العمليات اللازمة لانتاج الناتج .

يتطلب على الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج أن يصبح من الصعب . أن لم يكن من المستحيل . اسناد انتاج معين الى شخص معين بالذات ، اذ أصبح من الضروري ان يساهم في انتاجه عدد كبير من افراد المجتمع لا يقتصر فقط على من يعملون في داخل الوحدة الانتاجية وانما يمتد ليشمل افراد في نشاطات اقتصادية اخرى . فبينما كان من المتصور اسناد القمح الذى ينتجه فلاح (وأفراد عائلته) يهدف الى الاشباع المباشر لحاجاته ويعمل مستخدماً أدوات بدائية ، بينما كان من المتصور اسناد هذا الناتج الى عمل هذا الفلاح ، لم يعد من الممكن اسناد انتاج ساعة يد مثلاً الى عمل شخص معين بالذات ، اذ هى نتاج عمل عدد كبير من الأفراد ليس فقط في داخل المصنع الذى ينتج ساعات اليد وانما كذلك في المصنع الذى ينتج الآلات اللازمة لانتاج ساعات اليد والمصنع الذى ينتج الصلب والمنجم الذى ينتج الحديد ، والوحدات التى تقوم بالخدمات اللازمة للانتاج في كل مرحلة من هذه المراحل ، من خدمات صيانة ونقل وتزويد بالقوة المحركة ... الى غير ذلك .

عندما كان من الممكن اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين كان من المتصور أن يختص هذا الشخص بناتج عمله اختصاصاً فردياً . من الوقت الذى يستحيل فيه اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين بالذات . نظراً للازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج . ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج (بعد أن وصلت الى مستوى كفى معين) وبين الاختصاص الفردى بناتج هذه العملية أو بجزء كبير من ناتجها ، وهو اختصاص يتم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . من هنا ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التى أصبحت تلعب دوراً يستحيل قيام الانتاج في غيابه . بناء عليه ، ومع وصول الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج الى هذا الحد يصبح من الضروري ان يختص بالناتج كافة العاملين ، الأمر الذى لا يتم الا على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . ومن هنا جاءت ضرورة الملكية الجماعية اذا أريدت للعملية الاقتصادية ان تتطور بمعدلات تحقق مع ما وصل اليه المجتمع الانساني من معرفة علمية وتكنولوجية . ومن ثم يؤدي ترك التناقض دون حل الى الحد من معدل تطور العملية الاقتصادية ، كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الانحياضي لمعدلات نمو الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة .

هذا وقد شهدت طريقة الانتاج الرأسمالية الاتجاه نحو بعض أشكال غير فردية ، كما هو الحال ، بالنسبة للملكية الشركات المساهمة وملكية الدول الرأسمالية المعاصرة . الا أن تملك

الدولة الرأسمالية المعاصرة لوسائل الانتاج . يحل هذا التناقض وان كان يزودنا بالوسيلة الشككية التي تمكنا من الوصول الى حل له . ليس هنا بطبيعة الحال مجال دراسة طبيعة ملكية الدولة الرأسمالية وسنكتفي بأن نبين اختصارا لماذا لا تحل هذه الملكية التناقض الذي نخلصنا من الكلام عنه .

يرجع ذلك أساسا الى الطبيعة الاجتماعية السياسية للدولة . فالدولة كتنظيم اجتماعي - أي كشكل لتنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين - ليست جهازا محايدا فوق الأفراد والطبقات ، وإنما هي في الأساس جهاز تستخدمه الطبقة أو الطبقات الاجتماعية المسيطرة لضمان سيطرتها على الطبقات الأخرى ، وهو ضمان يتم عن طريق حماية مصالح الطبقات الحاكمة وفرض ارادتها . في التكوين الاجتماعي الرأسمالي تكون الدولة هي الأخرى ذات طبيعة رأسمالية تخدم في المقام الأول النشاط الفردي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . يترتب على هذه الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة :

* أن يكون الأصل هو النشاط الفردي ويكون قطاع الدولة قاصرا على أنواع محددة من الوحدات الاقتصادية فهو يحتوى المشروعات التي تزود النشاط الاقتصادي بالخدمات الأساسية كالمشروعات التي تقوم بخدمة النقل والمواصلات أو التزويد بالكهرباء والغاز والمياه . كما يحتوى بعض المشروعات نظرا للظروف الخاصة التي كانت تعمل فيها مما جعلها تعاني من انخفاض مستمر في معدل النمو (كصناعة الفحم في إنجلترا) . كما أنه يحتوى بعض المشروعات التي تلعب دورا استراتيجيا في اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للبنوك المركزية . هذا وقد تم ادخال بعض المشروعات الفردية في قطاع الدولة لأسباب سياسية (كما هو الحال بالنسبة لمصانع سيارات رينو في فرنسا) . على هذا النحو يكون حجم قطاع الدولة محدودا سواء بالنسبة لما تحت تصرفه من موارد انتاجية مادية أو لعدد العاملين به (١) .

* أن الدور الذي يقوم به قطاع الدولة في الحياة الاقتصادية يكون دورا تابعا يتمثل أساسا في القيام بدور تكميلي للدور الذي يقوم به قطاع النشاط الخاص عن طريق القيام بخدمات أساسية للنشاط الاقتصادي الفردي يلزم معها - لزيادة أرباحية هذا الأخير - تقديم

(١) ما دام الأصل هو النشاط الخاص القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فان نقل الملكية من الأفراد الى الدولة لا يمكن أن يكون إلا بمرور في نقلها بلا عوض الغاء لجمهور الملكية الفردية وهو ما يتناقض مع الأسس الجمهورية للتكوين الاجتماعي الرأسمالي . فالتأميم بمرور يمكن الأفراد في تغيير محل الملكية الخاصة من منجم الفحم مثلا الى شيء آخر ككتبة من النقود أو السندات . بل وقد حدث في بعض الأحيان أن كان من التعويض أكبر من القيمة الفعلية للمنشآت المزممة (كما كان الحال عندما تم تأميم السكك الحديدية في بريطانيا) .

تتمتع بالثقل المتخلفة ، ولذلك تقدم الدولة هذه الخدمات عادة بأشكال لا تزيد على
بعض - إن تمكن في بعض الأحيان من - نفقات إنتاجها في حالة ما إذا كانت
إيرادات المرفق أقل من نفقاته يغطي المعظم من إيرادات الدولة أي من الضرائب أساساً
(وبخاصة الضرائب غير المباشرة التي يتحملونها جميعاً جميع الشعب) (١).

يرتبط على ذلك أن وجود ملكية الدولة الرأسمالية لوسائل الإنتاج تكون قطاعاً للدولة ..
الذي تم في الدول الرأسمالية المعاصرة عن طريق التأميم في الفترة التي بدأت في ثلاثينات
القرن الحالي والتي تميزت بالأزمات الاقتصادية والسياسية الحادة - وإن كان يغير من الشكل
القانوني للملكية (إذ تنتقل من الأفراد إلى الدولة عن طريق التأميم) إلا أنه لا يؤدي إلى
تغير في طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع . فالنشاط الغالب هو النشاط الخاص
حيث علاقات الإنتاج مرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . بل أن علاقات الإنتاج
في داخل قطاع الدولة لا يطرأ عليها التغير بعد التأميم (فالمشركة المملوكة تدار على أسس
رأسمالية تسمى إلى تحقيق أقصى ربح تقديراً لبقاء عامة ، ووضع تعاملات بها يخضع اعتقاد
العمل الاجتماعي السائدة في الصناعة التي تستغلها الشركة المملوكة ، أي أن وضعهم لا يختلف
عن وضع العاملين في المشروعات الخاصة التي تعمل في نفس الصناعة . ومن ثم يخضع
تجهيز لأجور لنفس الأسس والتي تجعل الانجذاب إلى الضرائب سلاحاً يستخدمه
العاملون) .

بناء عليه لا يحل التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لوسائل الإنتاج وبين الاقتصاد
الذي ينتج هذه العملية أو بالتحديد الأكبر منه ألا أنه على التكوين الاجتماعي الاشتراكي
عندما تغير الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة وتكون بصلة الدولة الاشتراكية . فيصبح
الأصل العام هو الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأمر الذي يعني تغييراً في طبيعة علاقات
الإنتاج السائدة . هذا التغير يتم عن طريق التأميم الذي تقوم به الدولة الاشتراكية والتي
يعني خلال جديف للملكية محل شكل آخر وليس مجرد تغيير في على الملكية كما هو الحال
بالنسبة للتأميم الذي تقوم به الدولة الرأسمالية . فإذا ما تأكدت الطبيعة الاشتراكية للدولة
بمثل ملكيتها لوسائل الإنتاج عن طريق التأميم المخططة الأولى تقوم علاقات إنتاج ترتكز على
ملكيتها . فجميع وسائل الإنتاج تعود للدولة الأولى إذ أن هناك فرق بين التأميم الذي تقوم به
الدولة الاشتراكية وبين ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج . الأول يعني تغييراً في الشكل القانوني

(١) كثيراً ما تقوم سياسة تعدد الأمان في المشروعات المملوكة للدولة على التمييز بين المنتجات التي لها أغراض الإنتاجية
والتجارية . فتعطي هذا التمييز نوع السلعة أو الخدمة المعنوية التالي بسن وضع وإنتاج المشروع - التربية الاجتماعية
والتجارية بسن منخفض قد لا يغطي نفقة إنتاج السلعة أو الخدمة .

للملكية . أما الثانية فتعني سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج على نحو يمكن من استخدام الموارد الانتاجية استخداما يحقق مصلحة غالبية أفراد المجتمع وهو أمر لا يتم الا :

* بقيام المنتجين المباشرين بدور ايجابي في تحديد أهداف النشاط الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف . أى كيفية استخدام وسائل الانتاج على نحو يحقق هذه الأهداف .

* أن يكون للمنتجين المباشرين الكلمة في اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الانتاجية .

* أن يكون للمنتجين المباشرين رقابة فعلية على استخدام الموارد الانتاجية .

* أن يترتب على استخدام هذه الموارد تحقيق مصلحة غالبية أفراد المجتمع ان لم يكن جميعهم ، على ألا ينظر الى هذه المصلحة في الفترة القصيرة فقط وانما في الفترة الطويلة كذلك . وهذه المصلحة يعكسها نمط توزيع الناتج الاجتماعي بين المنتجين المباشرين .

الفرق بين التأميم وملكية المجتمع هو في الواقع الفرق بين السلطة القانونية التي تخولها الملكية وبين القدرة الفعلية على استخدام المجتمع لوسائل الانتاج والمنتجات استخداما فعالا وعلى نحو كفء . ووجود الأولى (أى السلطة القانونية) لدى الدولة لا يعني بالحثم تمتع المجتمع بالثانية (أى بالقدرة الفعلية) . فلكية الدولة لا تعني بالحثم سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج (على النحو الذى رأيناه) وانما قد تصطبج بسيطرة فرد أو مجموعة من الافراد . لتوضيح ذلك نضرب مثلا بملكية الأرض في الاتحاد السوفيتي : فرغم أن تأميم الأرض (أى ملكية الدولة للأرض) قد تم منذ ثورة ١٩١٧ فإن استغلال الأرض - أى الاستخدام الفعلى لقوى الانتاج في الزراعة - ظل قاصرا أساسا على أفراد الفلاحين حتى أواخر العشرينات من القرن الحالى . كما أنه لا يزال هناك بعض المساحات يستغلها أعضاء المزارع الجماعية على وجه الاستقلال رغم ملكية الدولة لها . كما أن الفرق بين التأميم وملكية المجتمع يتضح من الصعوبات التي يقابلها تنفيذ الخطة حتى في داخل قطاع الدولة نفسه ، وهى صعوبات تشتد حداثتها عندما تكون السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج لمجموعة تتعارض مصالحها مع مصالح المنتجين المباشرين (الواقع ان صعوبات تنفيذ الخطة في داخل قطاع الدولة قد تنشأ عن عيوب في تنظيم هذا القطاع أو عيوب في تحضير الخطة ، أو نتيجة لأن درجة سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج لا زالت محدودة) .

بناء عليه نجد أن التأميم - أى نقل ملكية وسائل الانتاج الى الدولة - يمكن أن يتم - وعادة ما يتم - في فترة زمنية وجيزة ، أما ملكية المجتمع لوسائل الانتاج - أى السيطرة الفعلية

على وسائل الانتاج على نحو يمكن من استخدامها بكفاءة لمصلحة كافة أفراد المجتمع .
تتجسّد تدريجياً من خلال عملية تاريخية تختلف من مجتمع لآخر وفقاً للظروف الاجتماعية
والسياسية . الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف بين المجتمعات الاشتراكية في معدل
تحقيق السيطرة الاجتماعية على وسائل الانتاج المختلفة في المجتمع الواحد وهو ما ينعكس في
أشكال مختلفة من الملكية الاشتراكية (ملكية الدولة الاشتراكية ، الملكية التعاونية) .

بهذا يمكن التأميم أو ملكية الدولة الاشتراكية من توجيه قوى الانتاج لبناء أساس
المجتمع الاشتراكي ، وهو على هذا النحو شرط أساسي لأمكانية القيام بالتخطيط ، أي
شرط سابق لهذه الإمكانيات ، كما سنرى فيما بعد . ولكنه ليس الخطوة في سبيل سيطرة
المجتمع على قوى الانتاج وهي سيطرة تتعلق تدريجياً من خلال عملية تاريخية ويؤدي
تحقيقها إلى أن تصبح جوهر التخطيط . وعليه يكون بناء المجتمع الاشتراكي عملية تاريخية
في خلالها بدأ التخطيط كموجه اجتماعي لقوى الانتاج ليصبح ذا سيطرة اجتماعية عليها .

على هذا النحو يتضح أن علاقات الانتاج الاشتراكي تدور حول ملكية الجاعة لوسائل
الانتاج التي تكف عن تكون رأس مال ، أي أنها تكف عن أن تكون محلاً لعلاقة اجتماعية
تمكن فئة من الحصول على جزء من الفائض الاجتماعي الصافي لمجرد ملكيتها لهذه الوسائل .
وتعود لتصبح مجرد وسائل انتاج أي أدوات للعمل ومواد موضوع العمل .

هذه الطبيعة الجاعية للملكية وسائل الانتاج تعطينا غطاء لتوزيع الناتج الاجتماعي الصافي
بين من ساهموا في انتاجه يختلف عن النمط الذي هو من طبيعة الانتاج الرأسمالي ، فهو
يمكن من قيام الانتاج وتوزيع الناتج على نحو يشبع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع .

٢ . الاقتصاد الاشتراكي يهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية

تتميز طريقة الانتاج الاشتراكية بأن الانتاج يتم فيها بقصد إشباع الحاجات وليس بقصد
تحقيق أقصى ربح (سنرى فيما بعد أن الربح وإن كان قد كف عن أن يكون الهدف من
الانتاج من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج إلا أنه يظل معياراً للحكم على كفاءة
الوحدة الانتاجية) . رأينا كيف يترتب على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أن يكون الهدف
الأساسي من قيام المشروعات الرأسمالية بالانتاج هو تحقيق أقصى ربح نقدي . على هذا
النحو يتحدد الهدف الذي تسخر لتحقيقه القوى الانتاجية للمجتمع الرأسمالي ، كما تتحدد
أفضل وسائل تحقيق هذا الهدف . فالانتاج وإن كان يؤدي في النهاية إلى إشباع الحاجات إلا
أنه لا يعني إلا بالحاجات التي يمكن ترجمتها إلى قدرة شرائية تمثل طلباً على السلع المنتجة ،

طلبا يمكن المنتج من تحقيق ما يسعى اليه من ربح نقدي. أما الحاجات التي لا يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية فلا اشباع لها فردية كانت أو اجتماعية وأيا كانت درجة الحاجات هذه الحاجات. في هذه الحالة يقال أن الانتاج انما يكفي نفسه وفقا لطلب السوق، وهو طلب يتحدد - لحد كبير - وفقا لامكانيات الأفراد وما يحصلون عليه من نصيب في الناتج الاجتماعي الصافي. فإذا ما توافر هذا الطلب استجاب الانتاج الى الحاجة التي تكن وراءه يستوى في ذلك أن تكون امكانيات المجتمع قادرة على تمكين الغالبية من أفرادها من اشباع مثل هذه الحاجة أم لا. هذا بالنسبة للهدف من الانتاج الرأسمالي.

أما الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فيترتب عليها ان يصبح الهدف من الانتاج هو اشباع الحاجات، والحاجات الاجتماعية، والاجتماعية بمعنى أن الانتاج يوجه لاشباع الحاجات التي تمكن ظروف المجتمع (الموارد الطبيعية التي تحت تصرفه، القوة العاملة ومستواها الفني، وسائل الانتاج المتراكمة أو باختصار مستوى التطور للقوى الانتاجية) من اشباعها لغالبية أفراد المجتمع في فترة زمنية معينة. فاعتبار الحاجة اجتماعية بهذا المعنى يحدد اذن بمستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع، وبالتالي مدى قدرتها على اشباع حاجة دون أخرى لأفراد الجماعة. ففي المجتمعات التي لم يسمح مستوى تطور القوى الانتاجية فيها بأشباع الحاجات الضرورية (مستوى معين من المعيشة فيما يتعلق بالمأكل والملبس والسكن ... الخ) لغالبية الأفراد لا تعد الحاجة الى عربة خاصة مثلا حاجة اجتماعية بالمعنى الذي قدمناه وانما هي حاجة فردية تشبع عن طريق انتاج يكفي نفسه وفقا للطلب الفردي (الحاجة المترجمة الى قدرة شرائية من جانب بعض الأفراد) وليس وفقا للحاجات الاجتماعية. الأصل في الانتاج الاشتراكي أنه أنتاج يتكيف وفقا للحاجات الاجتماعية.

فإذا كان الانتاج الاشتراكي يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية فإن تحديد الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها في فترة زمنية (تغطيتها الخطة القومية) يعتبر من أهم مشكلات التخطيط، اذ يستلزم التوفيق بين احتياجات المجتمع في الزمن القصير واحتياجات تطوره في الزمن الطويل في الوقت الذي تتعدد فيه الحاجات الاجتماعية تعددا لا تستطيع معه الموارد المحدودة اشباعها كلها في نفس الوقت. بناء عليه اذا ما تم التوفيق بين احتياجات الناس والمستقبل ترتب الحاجات الاجتماعية التي سيجري اشباعها ترتيبا يتضمن أسبقية البعض منها على البعض الآخر، أي أنها ترتب ترتيبا هرميا يحقق لبعض الحاجات أولوية في الاشباع بالنسبة للبعض الآخر.

إذا كان الاقتصاد الاشتراكي يقوم أساسا على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فإن على ذلك أن الهدف من الانتاج أصبح اشباع الحاجات الاجتماعية. فإن أداء الاقتصاد الاشتراكي

لتحقيق الهدف لا يكون عن طريق العمل التلقائي لقوى السوق وإنما عن طريق التخطيط .
من هنا جاءت الخاصية الجوهرية التالية للعملية الاقتصادية الاشتراكية .

٣- الاقتصاد الاشتراكي الاقتصاد مخطط :

التخطيط الاقتصادي هو الذي يحدد شروط الانتاج وتجده في الفترات الزمنية المتعاقبة .
ما الذي يقصد بالتخطيط الاقتصادي ؟ هل كانت عملية الانتاج عملية مخططة في كل
مراحلها التاريخية ، أى في ظل الأشكال المختلفة للتكوينات الاجتماعية التي مر بها التطور
البشري ؟ اذا كان الجهد الذى يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الأخرى في أنه
مجهود واع ، يعنى مقدما نتيجة الجهد ويعرف الوسيلة التي توصله اليها ، هل يعنى ذلك أن
التخطيط الاقتصادي كظاهرة سائدة كان موجودا منذ فجر التطور الانساني ؟

سنحاول فيما يلى - عن طريق التعرف على مفهوم التخطيط الاقتصادي - ايضاح أن
الاجابة على هذين السؤالين الأخيرين لا يمكن أن تكون بالإيجاب ، وأن التخطيط
الاقتصادي كمحدد لشروط الانتاج الاجتماعى وتجده في الفترات الزمنية المتعاقبة وان كان
يحد أساسه في الحقيقة التي مؤداها أن الانسان حيوان واع ويرتبط بمحاولات تحقيق الرشادة
الاقتصادية التي كانت محلا لتطور مستمر في ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى (على النحو
الذى سنراه بعد لحظات) الا أنه لا يصبح ميكانيزم الحركة للعملية الاقتصادية الا في ظل
التكوين الاجتماعى الاشتراكي .

قلنا أن المجهود الانساني مجهود واع ، كل نشاط يقوم به الانسان نشاط هادف موجه
نحو تحقيق غرض معين . لتحقيق هذا الهدف ، للوصول الى نتيجة يتصورها مقدما - يتبع
الانسان الوسيلة المناسبة . قلنا كذلك ان الهدف العام من القيام بالنشاط الاقتصادي هو
اشباع الحاجات . والحاجات اللازم اشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما .
تحديد هذه الحاجات يحدد في نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء القيام بالنشاط
الاقتصادي في هذا المجتمع المعين ، وهى غايات تستقر عن طريق العادة والأخلاق
الاجتماعية ، ويقرها الدين ويحميها التشريع في بعض الأحيان . ان صدق ذلك بالنسبة
لتحديد الغايات من النشاط الاقتصادي في كل التكوينات الاجتماعية التي مرت بها البشرية
في تطورها حتي الآن فان الأمر يختلف بالنسبة لاختيار مجموعة وسائل تحقيق هذه الغايات
من تكوين اجتماعي الى آخر . من وجهة النظر هذه يمكن التفرقة بين المجتمعات السابقة على
التكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الغايات الاقتصادية عن طريق

ما يمكن ان يسمى « بالاختيار الطبيعي »^(٣) وبين التكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق « الاختيار الرشيد »^(٤).

في المجتمعات السابقة على الرأسمالية كانت وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية تكتشف وتستقر عن طريق التجربة الجماعية التي تتكون أثناء عملية العمل الاجتماعى . هذه التجربة تكتشف الوسائل وتقدر مدى فعاليتها ثم تحتفظ بالوسائل التي تثبت فعاليتها وتلفظ ما عداها . على هذا النحو تتم عملية « اختيار طبيعى » لوسائل تحقيق الغايات الاقتصادية ويتشكل تكتيك النشاط الانتاجى . فاذا ما تحددت غايات النشاط الاقتصادى في مجتمع معين وتحددت معها الوسائل أو التكتيك الذى يقابلها انتقلت هذه الغايات والتكتيك اللازم لتحقيقها عبر الأجيال . عن طريق التقاليد . اذ ينتقى كل جيل جديد الغايات الاقتصادية التي يهدف النشاط الاقتصادى الى الوصول اليها وكذلك وسائل تحقيقها كما تورث من الجيل السابق عليه . على هذا النحو يسمى النشاط الاقتصادى لجيل بيس في مجتمع معين لتحقيق غايات استقرت بفضل التقاليد الاجتماعية بالاستعانة بوسائل انتقلت اليه هي الأخرى عبر التقاليد الاجتماعية دون تحليل رشيد لهذه الوسائل أو تلك الغايات .

أما في ظل الرأسمالية فان الهدف من النشاط الاقتصادى يصبح أساسا تحقيق الكسب النقدى ، وينعكس ذلك في مجال الانتاج بالسعى الى تحقيق أقصى ربح نقدى . الوسائل التي تتبعها الوحدات الانتاجية ، وهى وحدات فردية ، لم تعد تتحدد وفقا للتقاليد وانما تتحدد وفقا لاختيار رشيد يهدف الى التعرف على الوسيلة التي تحقق أقصى نتيجة بأقل تكلفة . هنا تظهر أول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية^(٥).

ومؤدى هذا المبدأ هو تخير الوسيلة (من بين الوسائل المتعددة) التي تؤدى بالفرد الى تحقيق أقصى نتيجة بأقل تكلفة . فاذا ما تحددت التكلفة تكون الوسيلة المحققة للرشادة الاقتصادية هي تلك التي تعطينا أقصى نتيجة ، واذا ما تحددت النتيجة تكون هذه الوسيلة هي تلك التي ينجم عن اتباعها أقل تكلفة ، فالأمر يتعلق هنا باختيار لغاية معينة ثم اختيار الوسيلة التي تحقق هذه الغاية بأقل تكلفة ممكنة ، أى يتعلق بخطوة ، اذ جوهر الخطوة هو

Natural selection

(٣)

Rational selection

(٤)

الخامس .

Economic rationality; rationalité économique.

(٥)

المحاضرات التي ألقاها على طلبة السنة الأولى لكلية الحقوق بالاسكندرية في العام الجامعى ١٩٥٥/٦٤ وذلك للفترة بين الرشادة الاقتصادية وترشيد rationalisation النشاط الاقتصادى . وكذلك بيناوين سفة الرشيد Rational

تتميز بمسيلة تحقيق هذا الهدف. وتكون الخطة اقتصادية اذا ما تعلق بالنشاط الاقتصادي، أى ذلك النشاط الخاص بانتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع.

ولكن هل من الممكن ان نعتبر أى خطة تتعلق بنشاطات اقتصادية خطة بالمعنى الذى أصبح فيه اصطلاح الخطة ملازما للتخطيط الاقتصادى بالمعنى الذى أصبح لهذا الأخير في مجال التفرقة بين اقتصاديات مخططة واقتصاديات عمل عن طريق العمل التلقائي لقوى السوق؟ لكن يمكن اعتبار الخطة كذلك أى خطة تتعلق باقتصاد يأخذ صفة الاقتصاد المخطط يتعين أن تكون الخطة محتوية لكل الحياة الاقتصادية للجماعة أو على الأقل للقطاعات التي تلعب الدور الاستراتيجي في حياة الجماعة الاقتصادية. يزيد على ذلك أن وجود الخطة لا يكفي لاعتبار الاقتصاد مخططا، فقد يتم تفسير الخطة على غير أساس من الواقع أو على أساس خاطيء فلا يكون لها حظ من التنفيذ العملي. وكذلك الحال في حالة عدم تنفيذ الخطة (التي قد تكون سليمة في ذاتها) لعدم توافر الشروط التنظيمية اللازمة لقيام عملية التخطيط. في هاتين الحالتين توجد الخطة ولكن الاقتصاد القومي لا يسير وفقا لها ويظل يسير سيرا تلقائيا غير مخطط.

لايضاح ذلك ستقوم بالتفرقة بين أنواع مختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع وهو المعنى الذى يغطى كافة محاولات تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية في ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى وبين الخطة الاقتصادية بالمعنى الذى أصبح ملازما للاقتصاديات المخططة أى الاقتصاديات التي تسود فيها طريقة الانتاج الاشتراكية. عن طريق التعرف على الأنواع المختلفة للخطة بالمعنى الواسع واستبعادها الواحدة بعد الأخرى نصل الى الخطة الاقتصادية بالمعنى الدقيق، أى بالمعنى الذى أصبح له مفهوما اصطلاحيا يرتبط بالاقتصاديات الاشتراكية.

الأنواع المختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع :

يمكن تعريف الخطة بالمعنى الواسع بأنها السيطرة المتعمدة - أو محاولة السيطرة - لوحدة تنظيمية أو مجموعة ما على قوى اقتصادية بقصد تحقيق هدف - أو الاستمرار في محاولة تحقيق هدف - بعد في لحظة زمنية معينة هدفا وفقا لبرنامج الوحدة الاجتماعية التي تقوم باعداد الخطة ومحاولة تنفيذها، أى وفقا للنطاق الذى تتخذ في حدوده القرارات الخاصة المتعلقة بالقوى الاقتصادية على أن تكون. وهذا المبدأ يمكن تعميمه :

الخططة الاقتصادية الفردية :

الفرد ، أو العائلة ، في محاولته لتنظيم حياته في حدود امكانياته المحدودة بقصد تحقيق أقصى اشباع يقوم بوضع نوع من الخطة تهدف الى استخدام الموارد المحدودة لتحقيق الهدف المنشود .

الخططة الاقتصادية للمشروع :

القيام بخطة اقتصادية بالمعنى الواسع هو شرط استمرار وبقاء المشروع الفردى في ظل الانتاج الرأسمالى ، في هذا المشروع نجد أول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية . فالمنظم يحاول بطريقة مقدمة ^(١) في ظل ظروف السوق - وتوقعاته بالنسبة لها - أن يستخدم الموارد التي تحت تصرفه المباشر على نحو يحقق له هدفه وهو تحقيق أقصى ربح أو أقل خسارة تقريباً لربح يأتي فيما بعد . في ظل المنافسة الكاملة يقوم كل مشروع - في محاولته لتحقيق أقصى ربح - بالانتاج وفقاً لخطة مرسومة مقدماً ومبينة على توقعاته الخاصة بامكانيات البيع . هذا النوع من الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع هو ما يعرف بالمصطلح الاشارة العلمية للمشروع ^(٢) . هذا في الوقت الذي تحكم فيه العملية الانتاجية بأكملها بميكانيزم الأثمان ، بقوة السوق التي تنظم عملية الانتاج بصفة لاحقة ^(٣) . بمعنى آخر بينما يتميز الوضع بنوع من التنظيم المتقدم في داخل الوحدة الانتاجية يكون تنظيم عملية الانتاج الاجتماعى تنظيمياً لاحقاً ، اذا توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة يتم على نحو تلقائي لا تظهر نتيجته - المواتية أو غير المواتية من وجهة نظر المجتمع بأكمله - الا في نهاية الفترة الانتاجية أى بعد أن يكون قد تم كل شيء بناء على آلاف القرارات الفردية التي يتخذها الأفراد . مع تطور شكل السوق على نحو الاحتكار أو منافسة القلة تحاول المشروعات الكبيرة التغلب على هذا التناقض بين هذين النوعين من التنظيم : تنظيم الانتاج في داخل الوحدة الانتاجية ، تنظيمياً يحقق نوعاً من الرشادة الاقتصادية لأجزاء العملية الاقتصادية ، وتنظيم الانتاج على نطاق المجتمع تنظيمياً تلقائياً يحرم النظام في مجسوعه من الرشادة الاقتصادية . ومن ثم تسعى هذه المشروعات - بهدف السيطرة على السوق - الى تخطيط الانتاج في الصناعة أو مجسوعة الصناعات التي تسبطن عليها ، هذا يقودنا الى نوع آخر من أنواع الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع .

à priori

(١)

Scientific management

(٢)

à posteriori

(٣)

الخططة الاقتصادية للصناعة أو مجموعة من الصناعات:

بواسطة هذه الخطة تحدد أهداف معينة للصناعة وهي ، العمل على عدم تقلب أثمان منتجاتها ، تنظيم العمالة والتخلص من التبديد الناتج من المنافسة بين الوحدات الانتاجية ، تحقيق وضع تنظيمي معين : ترست ، كارتل ، شركة قابضة ، وذلك للوصول الى أهداف معينة في الصناعة محل الاعتبار . هذا هو ما يطلق عليه ترشيد الصناعة^(٩) . في محاولتها لتحقيق أهداف الترشيح هذه تميل الصناعات الى أن تتطور الى الشكل الاحتكاري (وذلك حتي تفيد من مزايا الانتاج الكبير ومن مزايا السيطرة في السوق) . وكاحتكارية هي في وضع يمكنها من استغلال وحدات أخرى توجد في مركز اقتصادي أضعف . في حالات كهذه تثار المطالبة بمد الفكرة الأساسية للخططة الاقتصادية بالمعني الواسع حتي تشمل الاقتصاد بأكمله خالقة بذلك المجال الذي قد توجد فيه خطة اقتصادية بالمعني الضيق . لكي نصل الى هذه الخطة يتعين علينا ان نستعرض بعض أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، اذ ليس كل تدخل للدولة في العمل الحر لقوى السوق من قبيل التخطيط الاقتصادي بالمعني الذي أصبح مرتبطا بطريقة أداء الاقتصاديات الاشتراكية .

الخططة الاقتصادية والصور المختلفة لتدخل الدولة :

هناك أولا ما يعرف اصطلاحا بتدخل الدولة^(١٠) وهو ما يتضمن بعض التدخل المتعمد من جانب الدولة في عمل نظام السوق ولكنه لا يتضمن تخطيط النظام بأكمله . الجوهرى بالنسبة لهذه الصورة من تدخل الدولة أنها بينما تعدل من الشروط التي يعمل في ظلها نظام السوق في سبيل توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة ، فانها لا تزال تترك النتيجة النهائية غير محددة متوقفة على القرارات الفردية . الأمر هنا يستلزم تدخل الدولة تدخلا قد يكون متكررا ولكنه ليس منتظما . هذا النوع من التدخل يمكن اعتباره الشكل البدائي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ومثاله حياة الدولة للصناعة الوليدة عن طريق محاولة جعل السوق المحلية خالصة لها والحيلولة دون قيام منافسة من الصناعات المشابهة في الخارج الأقوى من الصناعة المحلية . تم هذه الحماية عن طريق سياسة تجارية (فرض رسوم جمركية على الواردات من السلع المماثلة للسلع المنتجة محليا مثلا) تمنع أو تقيد من دخول سلعة منافسة الى إقليم الدولة . مثاله كذلك تدخل الدولة لحماية أوضاع معينة مكتسبة

بواسطة مشروعات استثمارية أو مشروعات في سوق تسوده منافسة القلة . عندما تكون اجراءات التدخل قد اتخذت لحماية مجموعة معينة من المنتجين أو المستهلكين قد يترتب على التدخل اقلال كفاءة الاقتصاد القومي لحساب هذه المجموعة .

هناك ثانيا ما يعرف اصطلاحا بتوجيه الدولة للاقتصاد القومي ، وهو يتضمن تدخلا منتظما من جانب الدولة يهدف الى توجيه الاقتصاد نحو غايات معينة يلزم على القائمين بالنشاطات الاقتصادية ، أى المشروعات الفردية ، تحقيقها دون أن تقوم الدولة بأن تحدد لهذه المشروعات الوسيلة أو الوسائل التي يتم عن طريق اتباعها تحقيق الغايات . هذه الصورة من تدخل الدولة تمثل نوعا من السياسة الاقتصادية المفصلة .

هذه الصور من تدخل الدولة لا تعد من قبيل الخطط الاقتصادية بالمعنى الذى أصبح مرادفا للميكانيزم الذى تعمل من خلاله الاقتصاديات الاشتراكية . اذ فضلا عن غياب الخصائص الأخرى التي تميز طريقة الانتاج الاشتراكية ، وهى انها طريقة للانتاج تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية ، فان تدخل الدولة يقتصر على تحديد أهداف تأمل الوصول اليها دون أن تحدد الوسائل التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف . حتى في الحالات التي تقوم فيها الدولة بتحديد بعض الوسائل فانها تترك النتيجة النهائية متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق ، الأمر الذى لا يضمن تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفة الذى هو من جوهر التخطيط الاقتصادى .

الخطوة الاقتصادية بالمعنى الضيق :

لم يبق الا ذلك النوع من تدخل الدولة الذى يتمثل في تدخل عضوى في الحياة الاقتصادية لا يهدف فقط الى ضمان سير معين للاقتصاد وانما الى تحقيق تغيير مستمر في هيكل الاقتصاد القومي . يتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد القومي من تحقيق أهداف معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور التي يمر بها هذا الاقتصاد ، على أن تنسق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك . تحديد الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا المجال يمثل الخطوة الاقتصادية بالمعنى الضيق ، أى بالمعنى الملائم للاقتصاديات الاشتراكية . الأمر هنا يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الجوهرية : أى المنتجات تنتج والكمية التي يتم انتاجها ، كيفية وزمان ومكان انتاجها ، مصير هذه المنتجات بعد انتاجها ، للاستعمال النهائي في الاستهلاك أو للاستعمال في الانتاج وفي أى فروع الانتاج .. الى غير ذلك من القرارات الواعية التي تتخذها السلطات القائمة على أساس

دراسة شاملة للإمكانيات الاقتصادية للمجتمع . (سنرى بعد قليل أن الأمر لا يمكن أن يتعلق بقرارات تحكمية إذ هذه ليست من التخطيط في شيء وإن كانت التجربة العملية لا تستبعد اتخاذ مثل هذه القرارات) . لكي تتمكن هذه السلطات من اتخاذ مثل هذه القرارات يتعين أن يكون لها السيطرة الفعلية على ما تحت تصرف الجماعة من موارد وقدرات إنتاجية . فالقدرة على التصرف هي أول متطلبات الخطة الاقتصادية بهذا المعنى في غياب الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الإنتاجية للجماعة مما يخلق التلازم بين التخطيط الاقتصادي كظاهرة سائدة وبين التكوين الاجتماعي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، أي التكوين الاجتماعي الاشتراكي ، (سنرى بعد لحظات أن الأمر لا يحتم استبعاد وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادي على الأقل أثناء مرحلة انتقالية) .

على هذا النحو يمكننا اجمال القول بأن الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق ، أي بالمعنى الذي يقصد عند الكلام عن الخطة في الاقتصاديات الاشتراكية ، ليست خطة تنبؤ (بالمعنى الذي لهذا الاصطلاح في مجال تقرير السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية) ولكنها خطة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجود هذا الأخير) لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومي في مجموعة خلال فترة قادمة وإنما تحدد كذلك الأعمال الاقتصادية الملموسة على نحو يضمن للعملية الاقتصادية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة . جوهر الخطة الاقتصادية بهذا المعنى إذن :

* أنها تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة إذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفا تسعى لتحقيقه ، أي تحدد للاقتصاد القومي في مجموعة غاية معينة ، وهو ما يعبر عنه عادة « بغاية التخطيط » .

* أنها تتضمن توجيه استخدام موارد الجماعة بطريقة تمكنها من تحقيق الهدف عن طريق ضمانها سير الاقتصاد سيرا خاليا من المتناقضات التي قد تعوق عمله .

* أنها تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الإنتاجية موضوع الخطة .

* أنها تحل السيطرة الاجتماعية محل القرارات الفردية المتعلقة باستخدام تلك الموارد .

ومقتضي هذه الخصائص أن تكون سيطرة الجماعة على مواردها الإنتاجية كافية لتمكينها من

العمل على تحقيق هدفها ، ولا يأتي ذلك إلا بوجود قطاع اشتراكي يشغل من الاقتصاد

حيزا يمكنه من أن يكون محور عملية الإنتاج الاجتماعي .

تلك هي الخطة الاقتصادية بالمعنى الذى يلازم طريقة الانتاج والتي يمكن القول معها - اذا ما لقيت الخطة حظا من التنفيذ العملى - بأن الاقتصاد اقتصاد مخطط ولا يخضع للعمل التلقائى لقوى السوق . والخطة على هذا النحو هي وسيلة تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع .

التخطيط الاقتصادى وتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع :

نعرف أن الجهود الانسانية ، العمل ، مجهود واع . كل نشاط فردى أو نشاط تقوم به مجموعة صغيرة هو نشاط هادف يسعى الى تحقيق نتيجة معينة يختار لها وسيلة ما . نعرف كذلك أن الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالى (المشروع) تحدد لنفسها مقدما - في اثناء قيامها بالنشاط الانتاجى - هدفا تسعى الى الوصول اليه في خلال الفترة القادمة . وهي تتخير الوسيلة التي ينتجم عن اتباعها تحقيق النتيجة بأقل تكلفة . مبدأ الرشادة الاقتصادية اذن هو الذى يحكم سلوك الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالى . ولكن بينا النشاطات الاقتصادية الفردية نشاطات هادفة تسعى الى تحقيق نتائج متباعدة محكومة في سعيها بمبدأ تحقيق أقصى نتيجة بأقل مجهود فان النتيجة العامة لمجموع هذه النشاطات - النتيجة على مستوى المجتمع - تتحقق من خلال النشاطات الفردية العديدة ، أى تمثل نتيجة تفاعل العديد من النشاطات المختلفة والمتضاربة . النتيجة الاجتماعية اذن لم تكن نتاج تحير لأكفأ وسيلة للوصول الى هدف اجتماعى . بعبارة أخرى ، ولو أن كل قرار تتخذه الوحدة الانتاجية يصدر بوعى وتدبير من جانب المنتج وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا أن النتيجة النهائية (لمجموع القرارات الفردية) تحدث تلقائيا دون أن تكون في حسان أحد بطريقة متقدمة وواعية . بعبارة ثالثة ، بينا نجد نتيجة كل نشاط فردى رعاية مقدما فان النتيجة الاجتماعية تترك شأنها لتكون محصلة النتائج المختلفة الناجمة عن النشاطات الاقتصادية المتضاربة ، فالنتيجة على مستوى المجتمع لا تلقي رعاية مقدمة . ففي مجال الانتاج مثلا بينا كل مشروع يرسم سياسته الانتاجية لتحقيق أقصى ربح في الفترة القادمة قد تأتى النتيجة في نهاية الفترة بخيبة آمال جميع المنتجين وتحقيقه للمجتمع بأكمله ازمة اقتصادية تنعكس في تبديد للموارد الانتاجية للجاعة مع بقاء حاجات أفرادها دون اشباع . ومن ثم فتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الوحدة الانتاجية محدود بعدم استطاعة الجاعة بأكملها انخضاع نشاطها - الاقتصادى - أو عملية الانتاج الاجتماعى - لهذا المبدأ .

من الوقت الذى تصبح فيه النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه في خلال فترة زمنية مقبلة (وهذا الوقت يتحدد تاريخيا بوصول المجتمع البشرى الى مرحلة معينة من مراحل تطوره) وتتخير أكفأ الوسائل الموصلة لهذا الهدف فكون

بصفة محاولة المجتمع لتحقيق الرشادة على نطاق المجتمع . يتم ذلك عن طريق التخطيط الاقتصادي .

ترشيد النشاط الاقتصادي للمجتمع بأكمله يستلزم أن تكون الغايات التي تسعى الوحدات الانتاجية المتعددة الى تحقيقها خاضعة لغاية تحتوى عملية الانتاج الاجتماعى في مجموعها . بعبارة أخرى ، تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى (استخدام الموارد الانتاجية على نحو يحقق أكبر نتيجة ممكنة) يتطلب تنسيق نشاط الوحدات الانتاجية المختلفة على نحو يدمج غاياتها المختلفة في غاية عامة مشتركة توجه النشاط الاقتصادى للمجتمع في مجموعه . هذا التنسيق هو جوهر التخطيط الاقتصادى .

وقد رأينا كيف أنه قد نشأت في ظل الانتاج الرأسمالى حاجة الى تخطي حدود الرشادة الاقتصادية الفردية ومحاولة تنسيق نشاطات مجموعات معينة من المشروعات الفردية الأمر الذى عرفناه تحت اصطلاح ترشيد الصناعة . وهى محاولات نشأت في مجال النشاطات التي تركز فيها رأس المال وتتركزت بالتالى عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهذه النشاطات ، ثم زادت أهميتها مع قيام الدولة ببعض أنواع النشاط الاقتصادي . ولكن هذه المحاولات لتوسيع نطاق الرشادة الاقتصادية تصطدم بكون الموارد الانتاجية تحت سيطرة أفراد أو مجموعات متعددة - مملوكة ملكية خاصة لها تضارب مصالحهم الأمر الذى يحول دون امكان وجود هدف واحد مشترك يخصص جميع الموارد الانتاجية لتحقيقه ، ويحول بالتالى دون توسيع نطاق الرشادة الاقتصادية حتى تشمل الاقتصاد القومى بأكمله .

أما في ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى فان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تحول طبيعة الوحدة الانتاجية وتجعل منها وحدة اشتراكية (أو مشروعاً اشتراكياً) . تحقيق أقصى ربح يكف عن أن يكون الهدف الأخير للوحدة الانتاجية . نشاط هذه الوحدة يخضع لغاية اجتماعية تعبر عنها خطة الاقتصاد القومى . هذه الخطة تعرف الغاية الاجتماعية بطريقة كمية تمثل عادة في الوصول الى مستوى معين من الدخل القومى . كما تقرر الخطة الوسائل الرئيسية التي تخدم تحقيق تلك الغاية : كتجهيز وتوزيع الاستثمارات ، انتاج كل فرع من فروع الانتاج الصناعى والزراعى ، حجم العمالة ، توزيع الناتج الصافى ، الخ . كما تحدد الخطة الدور الذى يتعين أن تقوم به كل وحدة انتاجية في سبيل تحقيق تلك الغاية .

هذا ويتعين مراعاة أنه وان كان الربح لا يزال موجوداً في الوحدة الانتاجية الاشتراكية فان ذلك لا يعنى أن يكون تحقيقه هو الهدف من اتخاذ قرارات الانتاج وانما تحقيق الفائض في داخل الوحدة الانتاجية يصبح وسيلة خاضعة للغاية الاجتماعية كما تعبر عنها الخطة

الاقتصادية . فهذه الأخيرة هي التي تحدد استخدامات هذا الثايف ، فالفائض لا يذهب الى العاملين في المشروع ، وإنما يخصص للاستخدامات التي تحقق الهدف الاجتماعي . فقد يخصص جزء لأداء خدمات يستفيد بها العاملون في الوحدة الانتاجية . كما قد يخصص جزء منه لتنطية بعض الاستثمارات في الوحدة الانتاجية . كما يذهب جزء كبير منه الى الدولة لاستخدامه في تمويل الاستثمارات التي يتم تقريرها على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه . هنا يكون الربح عاملاً منشطاً في تحقيق الأعمال التي ترد في الخطة ووسيلة التحقق مما اذا كان سلوك الوحدة الانتاجية يتفق والرشادة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد القومي بأكمله . بعبارة أخرى ، الربح في الوحدة الانتاجية الاشتراكية يكف عن أن يكون الهدف من قيام هذه الوحدة بالانتاج ويصبح معيار الحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية في عملها . أى في قيامها بالدور اللازم لتحقيق الغاية الاجتماعية كما ترجمها خطة الاقتصاد القومي . على هذا النحو تندمج أهداف النشاط الاقتصادي للوحدات الانتاجية المختلفة في هدف اجتماعي مشترك تعبر عنه الخطة التي تحتوي عملية الانتاج الاجتماعي في مجموعه . الوعي بذلك يحصننا ضد نوعين من الخطأ كثيرى الوقوع . الأول يقع فيه البعض عندما يرى أن في مجرد وجود الربح في المجتمع الاشتراكي دلالة على أن طبيعة الوحدة الانتاجية لا تختلف في ظل الانتاج الاشتراكي عنها في ظل الانتاج الرأسمالي اذ في ذلك اغفال للفرق بين الربح كهدف للانتاج تحصل عليه الفئة الاجتماعية المسيطرة قانوناً وفعلياً (أو فعلياً فقط) على وسائل الانتاج وبين الربح كمعيار لكفاءة الوحدة الانتاجية في قيامها بدور في تحقيق غاية اجتماعية عبرت عنها خطة الاقتصاد القومي . النوع الثاني من الخطأ يقع فيه بعض آخر عندما يتوهم أن تحول الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية جماعية تضمن زوال الربح كهدف للانتاج وكمعيار لقياس كفاءة الوحدة الانتاجية . وزوال الربح بالصفة الأولى لا يعني زواله بالصفة الثانية ، كما رأينا .

ولكن اذا كان التخطيط الاقتصادي هو أداة المجتمع الاشتراكي في محاولته تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومي في مجموعه ، ومن وجهة نظر المجتمع بأكمله ، أى محاولة رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي مقدماً وتخييراً أكفاً الوسائل لتحقيق تلك النتيجة ، فهل يعني ذلك أن التطور الاجتماعي لم تعد تحكمه القوانين الموضوعية ؟ الأجابة على هذا السؤال تدعونا الى الوقوف قليلاً عند التخطيط الاقتصادي في علاقته بالقوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاجتماعي .

التخطيط الاقتصادي والقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي:

نعرف أن العملية الاقتصادية تتمثل في مجموع النشاطات الاقتصادية لأفراد المجتمع في تكرارها المستمر. ونعرف أن هذه النشاطات تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن إرادة الأفراد، ونعرف كذلك أن القوانين الاقتصادية وإن كانت مستقلة عن إرادة الأفراد فإن طريقة ادائها ليست بالخم كذلك^(١١). من وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية استقلالاً عن إرادة الإنسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية. في الحالة الأولى. يقال أن العملية الاقتصادية عملية تلقائية أو عفوية حيث القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل عملاً تلقائياً. فرغم أن كل نشاط اقتصادي فردي نشاط يسعى إلى تحقيق هدف ما إلا أن النتيجة الاجتماعية لمجموع النشاطات الفردية تتحقق - كما رأينا - تلقائياً. النتيجة الاجتماعية ثمرة النشاطات الفردية المتعددة، فكل نشاط فردي قد يساهم في تحقيقها، ولكنها نتيجة تحدث تلقائياً إذ لم تكن في حساب أي من الأفراد عند قيامه بنشاطه الفردي محاولاً تحقيق غاية معينة هي غاية فردية. فدور الأفراد - في قيامهم بالنشاطات الفردية المتعددة والتي قد تكون متضاربة - يقتصر على تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق نتيجة ما. على نطاق المجتمع دون أن تكون هذه النتيجة قد حظيت بالرعاية مقدماً. بهذه الطريقة التلقائية تعمل القوانين الاقتصادية في الاقتصاديات السابقة على الاقتصاد الاشتراكي المخطط. أما في الحالة الثانية فيقال إن العملية الاقتصادية عملية واعية، أو مخططة من حيث أن القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل بطريقة واعية، من سبيل الدراسة المفصلة للواقع الاجتماعي في حاضره وماضيه والتعرف على القوانين الموضوعية التي تحكم تطوره الاقتصادي والعمل مقدماً. ومن وجهة نظر الاقتصاد القومي بأكمله - على خالق الشروط التي تحقق النتيجة الاجتماعية التي تتفق والظروف الموضوعية لتطور الاقتصاد. في هذه الحالة تكون بصدد وضع مشابه لاستخدام التكنيك الحديث لقوانين الطبيعة. فاكتشاف القانون الموضوعي الذي يحكم ظاهرة معينة، أي اكتشاف العلاقة المنتظمة بين عناصر الظاهرة في تفاعلها، بين شروط معينة والأثر المترتب على هذه الشروط، ويمكننا من تهيئة الشروط كلها أردناً للنتيجة تحقيقاً. بمعنى آخر، هذا الاكتشاف يمكننا من اتخاذ هذه النتيجة كهدف والعمل على توفير الشروط اللازمة لتحقيقها كوسيلة للوصول إليها. فالأمر لا يتعلق إذن بإزالة عمل القوانين الاقتصادية وإنما بخلق الشروط التي تعمل في ظلها القوانين على نحو يجعل نتيجة عملها تتطابق مع ما قصده الأفراد في مجموعهم: النتيجة الاجتماعية

(١١) أنظر ما قلناه على الصفحات ٣٨ - ٤٠.

للمنشاطات الاقتصادية يمكن تصورهما مقدما واتخاذهما هدفا ثم تهيئة الشروط اللازمة للتوصل إليها. الرعاية المقدمة للنتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي ومحاولة تخير أكفأ الوسائل لتحقيقها عن طريق تنسيق جهود الوحدات الانتاجية المتعددة هما - كما رأينا - جوهر التخطيط الاشتراكي (١٢).

على هذا النحو القول بأن العملية الاقتصادية عملية واعية أو مخططة يعني عملية تكون في خلالها طريقة عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية واعية بالمعنى الذى اتينا من شرحه. ومن ثم فهو لا يعني أن التطور قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية. اكتشاف هذه القوانين يمكن من معرفة اتجاه التطور ومن ثم العمل له مقدما، لكي تتحقق النتائج اذا تهيأت شروط تحقيقها. يترتب على ذلك أن القرارات الاقتصادية المتعلقة بسير العملية الاقتصادية المخططة لا يمكن أن تكون قرارات تحكمية لا تستند على تفهم سليم للواقع الاقتصادي المراد تخطيطه. جزاء هذه القرارات في حالة اتخاذها هو انعدام فعاليتها انعداماً يتركها مع عملية اقتصادية تسير سيرها التلقائي.

التخطيط الاقتصادي والقطاع الخاص :

اعادة تنظيم المجتمع على نحو اشتراكي - وتخطيط العملية الاقتصادية بالتالى - مسألة اجتماعية سياسية. في حالة اختيار الجماعة بناء مجتمع اشتراكي لا يكون الانتقال الى هذا المجتمع فجائيا، اذ عملية التغيير الجذرى للهيكال الاجتماعى عملية طويلة معقدة. فاذا ما كانت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة اشتراكية فان الانتقال يكون مؤكدا في خطواته التدريجية. في هذه الحالة يظل القطاع الخاص مباشرا لبعض النشاطات الاقتصادية على نحو يطول أو يقصر وفقا لظروف كل مجتمع وما ينتهى اليه الوضع السياسى والاجتماعى فيه. كل هذه أمور تتحدد على مستوى اجتماعى وسياسى وتخرج عن نطاق دراستنا هذه. والذى يهمنا في هذا المجال ما يأتي : في الحالة التي يوجد فيها قطاعان اشتراكي وخاص ما هي الشروط اللازمة من الناحية التنظيمية لكي نوفر - من الناحية الفنية - الحد الأدنى اللازم لامكانية تخطيط العملية الاقتصادية. اذ مما لا شك فيه أنه لكي يكون التخطيط فعالا يتعين تمكين هيئات التخطيط من أن تعامل من يدير كل وحدة انتاجية كمستول عن وحدة تمثل

(١٢) القول بطريقة العمل الواعية للقوانين الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي المخطط ينسحب على قانون القيمة وقوانين المبادلة المرتبطة به، أى القوانين التي تحكم علاقات الأمان (بما في ذلك قانون العرض والطلب) مفهوم قانون القيمة والدور الذى يلعبه في الاقتصاد الاشتراكي المخطط والآثار التي تترتب على ذلك، كل هذه - مثلت - ولا تزال - موضوعا لمناقشات

نظرية واسعة النطاق بين الاقتصاديين في المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات الغربية ولن نتعرض هنا لهذه المشكلات، وإنما سنتلقى عناية خاصة في الجزء الثالث من هذا المؤلف.

جزءاً من القطاع الاشتراكي ، الأمر الذي لا يتحقق في حالة ما إذا كانت الوحدة الانتاجية مملوكة ملكية خاصة أو واقعة تحت السيطرة الفعلية لفرد أو لمجموع الأفراد تتضارب مصالحهم مع المصلحة العامة . من ناحية أخرى التخطيط الاقتصادي لا يمكن أن يقوم دون معرفة دقيقة بكيفية سير الجهاز الانتاجي في الجماعة ، ومن ثم كانت الاحصاءات المتعلقة بالموارد الانتاجية وبنفقات الانتاج والفائض وغير ذلك شرطاً حيوياً لتحضير الخطة . سيادة القواعد التي تحكم النشاط الفردي (بما فيها سرية الأعمال) في القطاع الخاص يجعل البيانات والاحصاءات أفضل من أن تمكن من اعداد خطة عامة .

وجود قطاعين للنشاط الاقتصادي يعني أن موارد الجماعة توزع من حيث السيطرة بين هذين القطاعين . إذا كان الهدف من التخطيط هو استخدام الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة أكفاً استخدام ممكن فإن ذلك يشمل الموارد الموجودة تحت سيطرة كل من القطاعين . هذا الهدف يتعين أن يترجم اذن في محاولة تطوير كل من القطاعين بصفة مطلقة على أن يكون معدل نمو القطاع الاشتراكي أسرع من معدل نمو القطاع الخاص . نمو القطاعين بصفة مطلقة يعني أن الموارد الموجودة تحت تصرف كل من القطاعين تستخدم استخدماً يسهم في نمو الاقتصاد القومي ، ونمو القطاع الاشتراكي بمعدل أسرع من معدل نمو القطاع الخاص يسمح للأول بزيادة مستمرة في أهميته النسبية ، أي أهميته بالنسبة للقطاع الخاص ، الأمر الذي يزيد دوره الاستراتيجي في عملية التطور المخطط تأكيداً . لكي يكون تنفيذ هذه السياسة ممكناً ولكي نضمن عمل القطاع الخاص في اطار الخطة العامة للاقتصاد القومي يتعين أن يكون تنظيم الوضع بالنسبة للقطاعين قائماً على الأسس الآتية :

١ . تحديد حجم القطاع الاشتراكي ، أي تحديد القدر من وسائل الانتاج المملوكة ملكية جماعية رهين باعتبارات ثلاث :

* الاعتبار الأول اعتبار اجتماعي سياسي مؤداه حرمان القومية السياسية المعادية (خارجية كانت أو داخلية) من سيطرتها الاقتصادية .

* الاعتبار الثاني متعلق بسيطره القطاع الاشتراكي على القدر من وسائل الانتاج الذي يمكنه من أن يلعب الدور الاستراتيجي في عملية الانتاج الاجتماعي في تطورها .

* الاعتبار الثالث يتمثل في انه فيما وراء القدر لكفالة الاعتبارين السابقين يكون التوسع في القطاع الاشتراكي مرهون بالقدرة على ادارة وحداته الانتاجية ادارة أكفاً . في غياب تلك القدرة قد يكون من الأفضل . من الناحية الفنية - البحث عن وسائل أخرى

تضمن أن يصب جزء أكبر من الفائض الاقتصادي الذي يخلق في القطاع الخاص في خزنة الدولة وأن يكون عمل هذا القطاع في إطار الخطة العامة للاقتصاد القومي .

أيا ما كان الأمر فالقطاع الاشتراكي يتعين أن يشمل الصناعات الرئيسية وخاصة الثقيلة والمشروعات التي تنصب فيها مدخرات الجماعة كالبوك ومؤسسات التأمين . على هذا النحو يمكن تعبئة المدخرات الصغيرة من ناحية وممارسة رقابة غير مباشرة على سير القطاع الخاص من ناحية أخرى ، إذ أن خدمات الصناعات الثقيلة والائتمان أساسية للنشاط الفردي .

٢- إذا ما تحدد حجم القطاع الاشتراكي في وقت ما يتعين أن تحدد النشاطات التي يكون لكل من القطاعين العمل فيها مستقلاً تحديدا واضح المعالم ، وأن تحدد الشروط التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حتي يتهاى له جو بعيد به عن الاحتكام والتردد .

٣- ألا تكون كمية وسائل الانتاج التي يملكها القطاع الخاص كبيرة بدرجة تخل بتوزيع متساو للدخول .

٤- أن تسود المنافسة في القطاع الخاص ، ومقتضي ذلك الحيلولة بين المشروعات الفردية وقيام أى وضع احتكارى .

٥- أن ترسم الخطة في جزئها المتعلق بالقطاع الخاص بالتعاون مع ممثلى رجال الأعمال (كاتحادات الصناعات والغرف التجارية) .

٦- أن يخصص للقطاع الخاص نصيبا من موارد الجماعة .

٧- أن تمارس سياسة أمان تحقق رقابة فعالة على القطاع الخاص عن طريق تأثيرها على الأمان والأجور والأرباح . ويسهل تنفيذ هذه السياسة عندما تكون تجارة الجملة الداخلية ضمن القطاع الاشتراكي . ويمكن تكملة سياسة الأمن هذه باتباع نوع من التمييز في منح الائتمان للمشروعات الفردية يؤدي الى تشجيع انشاء المشروعات التي يكون في انشائها ضمان أكبر لتحقيق أهداف الخطة .

٨- قد يكون في قيام المشروعات المختلطة تحقيق لرقابة الدولة على رأس المال الفردي .

تلك هي الاعتبارات التي يتعين أخذها في الحسبان والتوصلي الى حل ازاء كل منها اذا روى الاحتفاظ بجزء من القوى الانتاجية تحت سيطرة القطاع الخاص في مجتمع اشتراكي . قيام تنظيم الاقتصاد على هذه الأسس يمثل حدا أدنى يمكن من تخطيط عملية الانتاج الاجتماعى لتطويرها .

على هذا النحو يتحدد مفهوم التخطيط الإقتصادي . مفهوم ذلك لا يرجع الى حالات وجود الخطة الاقتصادية التي ترسم في داخل وحدة انتاجية أو في داخل صناعة أو حتي مجموعة من الصناعات في اقتصاد يسير من خلال العمل التلقائي لقوى السوق . وهو يستبعد كذلك الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة تطوير الاقتصاد القومي من خلال خطة عامة ملزم كال هيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجوده) ، وهي خطة لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومي في مجموعه خلال فترة معينة قادمة ، وانما تحدد كذلك الأعمال الاقتصادية المادية على نحو يضمن للعملية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة . معيار استبعاد الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة التخطيط الإقتصادي بهذا المعني هو انها تترك النتيجة النهائية للنشاط الإقتصادي في مجموعه متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق . الهدف من التخطيط الإقتصادي هو تحقيق الرشادة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الإقتصادي للجماعة مقدما ، وتخير أكفأ الوسائل للتوصل اليها ، الأمر الذي لا يعني أن التطور الإقتصادي قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية وانما يعني أن طريقة عمل هذه القوانين - على الأقل الرئيسي منها - لم تعد تلقائية وانما اصبحت واعية . واذا كان التخطيط الإقتصادي يستلزم سيطرة الجماعة على القوى الانتاجية فان ذلك لا ينجم أن تكون سيطرة الجماعة شاملة لكافة القوى الانتاجية ، على الأقل في خلال مرحلة أولى من مراحل التطور للاقتصاد الاشتراكي . الا أنه اذا ارتأت الجماعة الأبقاء على بعض النشاط الخاص فالتخطيط الإقتصادي لعملية الانتاج الاجتماعي يستلزم تنظيما يضمن للقطاع الاشتراكي دورا استراتيجيا في عملية الانتاج وتوسعا بمعدل أعلى من معدل نمو النشاط الإقتصادي في داخل القطاع الخاص ، كما يضمن توسع هذا القطاع الأخير في داخل الاطار العام لخطة الاقتصاد القومي .

* * *

بهذا يتضح ارتباط التخطيط بشكل تاريخي لعملية الانتاج الاجتماعي ، كما تعرض في تكوين اجتماعي معين يتسع فيه نطاق العمل الواعي للإنسان كمحرك للتاريخ . ذلك هو التكوين الاجتماعي الاشتراكي . التطور الكمي نحو اقتصاد مخطط أخذ مكانا في التكوينات الاجتماعية السابقة على التكوين الاجتماعي الاشتراكي . ولكن مع توفر الشروط اللازمة تاريخيا لوجود هذا المجتمع الأخير ، ومع توافر هذه الشروط فقط ، يمكن القول بأننا بصدد اقتصاد مخطط ، بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة الاقتصادية على نحو يختم عملية الانتاج الاجتماعي في سيرها التاريخي ، بصدد اقتصاد لا تتوقف فيه النتيجة النهائية على

العمل التلقائي لقوى السوق الذي يتم من خلال القرارات الفردية المتضاربة ، وإنما على الخطة التي تسعى إلى تنسيق النشاطات الاقتصادية تنسيقاً مقدماً وتحقيقاً أداء متوازن للعملية الاقتصادية عن طريق تنفيذ ما ورد في الخطة .

WEST VIRGINIA

WEST VIRGINIA

تقديم

الباب الاول

الاقتصاد السياسى كعلم

- ١٦ الفصل الاول : موضوع الاقتصاد السياسى
- ١٦ عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والطبيعة
- ١٩ عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والانسان
- ٢٨ الفصل الثانى : منهج الاقتصاد السياسى
- ٢٩ ١ - ما هو العلم ؟
- ٢٩ ٢ - هل الاقتصاد السياسى علم ؟
- ٥٣ الفصل الثالث : الاقتصاد السياسى وفروع العلوم الاجتماعية الاخرى
- ٥٤ ١ - الاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع
- ٥٦ ٢ - الاقتصاد السياسى والديموجرافيا
- ٥٩ ٣ - الاقتصاد السياسى والجغرافيا

الباب الثانى

تاريخ الاقتصاد السياسى

- ٦٥ الفصل الاول : الفكر الاقتصادى فى المرحلة السابقة على الرأسمالية
- ٦٥ ١ - العصور القديمة
- ٧٣ ٢ - العصور الوسطى
- ٩٣ ٣ - الفكر الاقتصادى العربى فى القرن التاسع عشر
- ١٠٥ الفصل الثانى : مولد علم الاقتصاد السياسى فى المرحلة الرأسمالية
- ١٠٥ ١ - الرأسمالية التجارية والفكر الاقتصادى للتجارىين
- ١٠٧ اولا : راس المال التجارى وتطوره

١١٣	للمنشاط الاقتصادي	ثانيا : الكيفية التي يتم بها التحول في المجالات المختلفة
١٢٢	ثالثا : الفكر الاقتصادي نتاج هذه المرحلة	
١٢٨	٢ - الرأسمالية الصناعية ومولد علم الاقتصاد السياسي	
١٣٣	اولا : رواد المدرسة التقليدية	
١٥٣	ثانيا : المدرسة التقليدية	
			الفصل الثالث : تطور علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية
١٦١	ومرحلة التحول الى الاشتراكية	
١٦١	١ - الاقتصاد السياسي بعد التقليديين	
١٦٢	اولا : الاقتصاد السياسي عند كارل ماركس	
١٨٥	ثانيا : الفكر الاقتصادي للمدرسة الحديثة	
٢٤٤	نظرية ثمن السوق عند مارشال	
٢٤٦	نظرية ثمن السوق عند فالراس	
٢٦٨	٢ - الاقتصاد السياسي وتعمق الازمة في الاقتصاد الرأسمالي	
٢٧٠	٣ - الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا	

الباب الثالث

الاقتصاد السياسي علم طرق الانتاج

٢٨١	الفصل الاول : في مفهوم فكرة طريقة الانتاج
٢٨٢	١ - نوع علاقات الانتاج السائدة
٢٨٢	اولا : علاقات الانتاج
٢٨٣	ثانيا : السهدف من النشاط الاقتصادي
٢٨٤	ثالثا : طريقة أداء وسير العملية الاقتصادية

٢٨٥	٢ - مستوى تطور قوى الانتاج
٢٩١	٣ - ملامح العامة لبعض طرق الانتاج
٢٩٤	٤ - من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى ...
٣٠٣	الفصل الثانى : الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية
٣٠٣	١ - نوع علاقات الانتاج الناشئة
	٢ - الهدف المباشر من النشاط الاقتصادى هو تحقيق الكسب
٣٠٦	النقدى
٣٠٧	٣ - العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات أداء تلقائى أو عقوى
٣١٣	الفصل الثالث : الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية
	١ - الاقتصاد الاشتراكى يقوم على الملكية الجماعية لوسائل
٣١٥	الانتاج
٣٢١	٢ - الاقتصاد الاشتراكى يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية
٣٢٣	٣ - الاقتصاد الاشتراكى اقتصاد مخطط
٣٤١	محتويات الكتاب

مراجعة التوثيق
٣ شارع النيل - الاسكندرية
٤٨٣٧٤٢٢ ☎